تقرير

حول تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم العمومي

برسم السنتين الماليتين 2013 و2014

فهرس

تقديـــم ---------- 3

تقديم الحسابات السنوية---------- 4

موارد الأحزاب السياسية ---------- 6

نفقات الأحزاب السياسية---------- 9

الجزء الأول: النتائج العامة لتدقيق الحسابات السنوية وفحص صحة النفقات برسم سنتي 2013 و2014 ----------11

1. الملاحظات المسجلة برسم السنة المالية 2013 ----------11

2. الملاحظات المسجلة برسم السنة المالية 2014 ----------18

الجزء الثاني: نتائج تدقيق الحسابات السنوية وفحص صحة النفقات الخاصة بكل هيئة سياسية برسم سنتي 2013 و2014 ------28

الملحقات ---------- 158

تقديـــم

طبقا لأحكام الفصل147 من دستور 2011 ولمقتضيات المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق 22 أكتوبر 2011، تناط بالمجلس الأعلى للحسابات (المجلس) مهمة تدقيق حسابات الأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم السنوي الممنوح لها للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيرها، وكذا مصاريف تنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية.

وعملا بمقتضيات المادتين 42 و44 من القانون التنظيمي سالف الذكر، فإن الأحزاب السياسية ملزمة بأن تقدم حساباتها السنوية للمجلس في31 مارس من كل سنة على أبعد تقدير، مشهود بصحتها من طرف خبير محاسب مقيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين.

وفي حالة عدم تقديم المستندات والوثائق في الآجال القانونية، يوجه الرئيس الأول للمجلس إنذارا إلى المسؤول الوطني عن الحزب وذلك من أجل تسوية وضعيته خلال أجل ثلاثين يوما. وإذا لم يقم الحزب المعني بتسوية وضعيته بعد انصرام هذا الأجل، فإنه يفقد حقه في الاستفادة من الدعم السنوي برسم السنة الموالية، دون الإخلال باتخاذ التدابير والمتابعات المقررة في القوانين الجاري بها العمل.

وبخصوص مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية، فإن المسؤول الوطني للحزب ملزم بأن يدلي ببيان للمصاريف التي تم إنفاقها بصورة فعلية في هذا الشأن، مشهود بصحتها من طرف خبير محاسب مقيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين، وذلك طبقا لمقتضيات المادة 4 من مرسوم رقم 2.12.293 الصادر في 15 من شعبان 1433 (5 يوليو 2012) بتحديد كيفيات توزيع الدعم الممنوح للأحزاب السياسية وطرق صرفه.

وعملا بمقتضيات المادة 5 من نفس المرسوم، فإن كل حزب سياسي ملزم بأن يرجع إلى الخزينة العامة للمملكة كل مبلغ تسلمه في هذا الإطار لم يتم استعماله كليا أو جزئيا للأغراض التي منح من أجلها.

ولتدقيق هذه الحسابات وفحص صحة النفقات، حدد المجلس إطارا منهجيا يروم التأكد من مدى احترام الأحزاب السياسية للمقتضيات القانونية والتنظيمية والقواعد المحاسبية الجاري بها العمل.

وفي هذا الصدد، تأكد المجلس في البداية، من تقديم الأحزاب السياسية لحساباتها في الآجال القانونية ومن إدلائها بمجموع الوثائق والمستندات المكونة لها، ثم باشر عملية تدقيق هذه الحسابات، وكذا فحص صحة النفقات، والتي شملت المحاور المتعلقة بتقارير الخبراء المحاسبين ومحتوى الحسابات السنوية المقدمة ومدى احترام القواعد المحاسبية ومشروعية موارد ونفقات الأحزاب.

وقد أسفرت هذه العملية عن مجموعة من الملاحظات، تم توجيهها إلى المسؤولين الوطنيين عن الأحزاب قصد الإدلاء بتعقيباتهم عند الاقتضاء.

وللإشارة، فإن هذا التقرير يتعلق بتدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها استثناء برسم السنتين الماليتين 2013 و2014.

وسيعرض هذا التقرير بداية للمعطيات المتعلقة بعملية تقديم الحسابات السنوية للأحزاب السياسية وبحجم مواردها ونفقاتها، في ما سيتناول في جزئه الأول النتائج العامة لتدقيق الحسابات المذكورة برسم سنتي 2013 و2014 على أن يتطرق بشكل تفصيلي في جزئه الثاني لنتائج التدقيق الخاصة بكل هيئة سياسية.

تقديم الحسابات السنوية

طبقا لمقتضيات المادة 44 من القانون التنظيمي المشار إليه أعلاه، فإن الأحزاب السياسية ملزمة بإيداع حساباتها السنوية لدى المجلس برسم سنتي 2013 و2014 في 31 مارس من السنة الموالية على أبعد تقدير.

وبخصوص السنة المالية 2013، سجل المجلس، أنه من أصل خمسة وثلاثين (35) حزبا المرخص لها قانونا، أودع اثنان وثلاثون (32) حزبا حساباتهم السنوية لدى المجلس، في ما أدلى الحزب الاشتراكي فقط بوضعية مالية عن سنتي 2013/2012 وبعض مستندات إثبات صرف النفقات المنجزة برسم سنة 2013، بينما لم يدل كل من حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والحزب العمالي بحساباتهما.

ففيما يتعلق بحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، لم يتسن تبليغه بالإنذار المنصوص عليه في المادة 44 سالفة الذكر، وذلك بسبب خلاف داخلي حول الأمانة العامة للحزب[1].

[1]- رسالة السيد وزير الداخلية رقم 7572 بتاريخ 11 ديسمبر 2015.

أما بخصوص الحزب العمالي والحزب الاشتراكي، وباعتبار أنهما اندمجا في حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بتاريخ 24 يوليو 2013[2] واستنادا إلى مقتضيات الفقرة الثالثة من المادة 57 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية التي تنص على أن "**يحل الحزب القائم أو الحزب الجديد محل الحزب أو الأحزاب المندمجة فيه، في جميع الحقوق والالتزامات**"، فقد وجه الرئيس الأول للمجلس رسالة إلى الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بتاريخ 30 يونيو 2015 قصد موافاته بالوثائق والمستندات المكونة للحسابين السنويين للحزبين المذكورين برسم الفترة الممتدة من فاتح يناير إلى غاية تاريخ الاندماج، وكذا بالوثائق المتعلقة بعملية الاندماج المذكورة[3]، غير أن المجلس لم يتوصل بأي رد في الموضوع.

ومن خلال دراسة المعطيات المتعلقة بتقديم الحسابات برسم السنة المالية 2013، سجل المجلس أن ستة وعشرون (26) حزبا قامت بإيداع حساباتها السنوية داخل الأجل القانوني، بينما قدمت ستة (06) أحزاب حساباتها السنوية بعد انصرام هذا الأجل، ويتعلق الأمر بالحزب الاشتراكي الموحد (2014/04/03) وحزب النهضة والفضيلة (2014/04/15) وحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية (2014/04/28) والحزب الديمقراطي الوطني (2014/05/21) وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي (2014/05/29) وحزب المجتمع الديمقراطي (2015/05/11).

أما فيما يتعلق بالسنة المالية 2014، فقد سجل المجلس، أنه من أصل أربعة وثلاثين (34) حزبا المرخص لها قانونا، أدلى اثنان وثلاثون (32) حزبا بحساباتهم السنوية إلى المجلس، بينما لم يسجل المجلس أي إيداع لحسابي كل من حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزب الديمقراطيون الجدد الذي تم تأسيسه خلال سنة 2014 [4].

ومن خلال دراسة المعطيات المتعلقة بتقديم هذه الحسابات، سجل المجلس أن سبعة وعشرون (27) حزبا قامت بإيداع حساباتها السنوية داخل الأجل القانوني، في حين لم تدل خمسة أحزاب (05) بحساباتها إلا بعد انصرام هذا الأجل، ويتعلق الأمر بحزب جبهة القوى الديمقراطية (2015/04/08) وحزب النهضة والفضيلة (2015/04/16) وحزب المجتمع الديمقراطي (2015/05/11) وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي (2015/05/20) وأخيرا الحزب الديمقراطي الوطني (2015/06/24).

---

[2]- تاريخ تسليم وصل من طرف وزارة الداخلية عن إيداع تصريح باندماج الحزب الاشتراكي والحزب العمالي في حزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

[3]- نسخة من النظام الأساسي وجرد شامل لكل ممتلكات الحزب من عقارات وأموال منقولة وكذا كشوفات حساباته البنكية ووضعية بالمبالغ المالية التي تم نقلها في هذا الإطار وأخيرا الوثائق التي تثبت تسلم الجهة المستفيدة ممتلكات الحزب.

4- رسالة السيد وزير الداخلية عدد 7572 بتاريخ 11 ديسمبر 2015.

موارد الأحزاب السياسية

استنادا إلى مقتضيات الفقرة الأولى من المادة 33 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، خصص مبلغ قدره 80 مليون درهم بقانون المالية لسنة 2013 ونفس المبلغ بموجب قانون المالية عن سنة 2014، وذلك برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تدبير الأحزاب السياسية وتنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية.

وبلغ الغلاف المالي الذي تم منحه فعليا في هذا الإطار للأحزاب السياسية خلال سنة 2013 ما مجموعه 67,57 مليون درهم مقابل 64,04 مليون درهم خلال سنة 2014، أي بنسب قدرها على التوالي 84,46% و80,05% من مجموع الاعتمادات المفتوحة برسم القانونين الماليين.

ويتوزع هذا الغلاف بين:

- مبلغ مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير، إذ بلغ سنة 2014 ما قدره 59,52 مليون درهم مقابل 60,48 مليون درهم برسم سنة 2013.

وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أنه لم يتم صرف مبلغ الدعم السنوي لتغطية مصاريف التدبير العائد لحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية برسم سنتي 2013 و2014 والذي قدره 483.870,97 درهم سنويا، وذلك "**بسبب عدم إرجاعه مبالغ غير مستحقة تبلغ قيمتها 869.117,39 درهم، منحت له برسم التسبيق عن الاستحقاقات الانتخابية السابقة 2011**[5]".

- ومبلغ مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية، حيث بلغ ما مجموعه 4,52 مليون درهم برسم سنة 2014، مقابل 7,09 مليون درهم عن سنة 2013.

يشار في هذا الإطار، إلى أن خمسة عشر (15) حزبا نظمت مؤتمراتها الوطنية العادية خلال سنة 2013. ويتعلق الأمر بحزب البيئة والتنمية المستدامة وحزب العهد الديمقراطي وحزب التجديد والإنصاف وحزب اليسار الأخضر المغربي والحزب المغربي الليبرالي وحزب الوحدة والديمقراطية وحزب العمل وحزب الحرية والعدالة الاجتماعية وحزب الإصلاح والتنمية والحزب

[5]- رسالتي السيد وزير الداخلية رقم 8740 /م.إ بتاريخ 31 ديسمبر 2013 و رقم 6919 /م.إ بتاريخ 22 شتنبر 2014.

الديمقراطي الوطني وحزب النهضة والفضيلة وحزب الأمل وحزب النهضة[6] وحزب الشورى والاستقلال وأخيرا حزب المجتمع الديمقراطي.

أما في ما يتعلق بسنة 2014، فقد سجل المجلس تنظيم حزبين اثنين (02) لمؤتمريهما الوطنيين العاديين، ويتعلق الأمر بحزب الحركة الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية.

بالإضافة إلى مبالغ الدعم العمومي سالفة الذكر، يجدر التذكير بأن موارد الأحزاب شملت برسم سنتي 2013 و2014، موارد أخرى بمبلغ إجمالي قدره على التوالي 21,41 مليون درهم و27,84 مليون درهم، تهم أساسا واجبات الانخراط والمساهمات.

وعليه، فقد بلغ مجموع موارد الأحزاب السياسية خلال سنة 2013 ما يناهز 88,99 مليون درهم، بينما سجلت سنة 2014 مجموع موارد ناهزت 91,88 مليون درهم، أي بارتفاع قارب 3,25%. ويبين الملحقان رقم 1 و2 توزيع هذه الموارد حسب طبيعتها.

وتثير المعطيات المتعلقة بموارد الأحزاب الملاحظات التالية:

- تتكون موارد الأحزاب السياسية أساسا من الدعم الممنوح من طرف الدولة (69,70 %) وواجبات الانخراط والمساهمات (19,02%)؛
- حصلت ثمانية أحزاب سنة 2014 على ما نسبته 87,77% من مجموع الموارد مقابل 83,23 % برسم سنة 2013، ويتعلق الأمر بالأحزاب التالية:
  - حزب العدالة والتنمية: (24,77%)؛
  - حزب الاستقلال: (12,76%)؛
  - حزب الإتحاد الدستوري: (10,24%)؛
  - حزب الأصالة والمعاصرة: (9,33%)؛
  - حزب التجمع الوطني للأحرار: (9,02%)؛

6- تم صرف المبلغ العائد للحزب (71.674,00 درهم) برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم مؤتمره الوطني العادي بتاريخ 30 مايو 2014.

- حزب الحركة الشعبية: (7,59%)؛
- حزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية: (7,43%)؛
- حزب التقدم والاشتراكية: (6,63%)؛

- شكلت مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير لوحدها خلال سنتي 2013 و 2014 نسبا قدرها على التوالي 89,51% و92,94% من مجموع مبلغ الدعم العمومي، بينما لم تتجاوز هذه الحصة بخصوص مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية نسبة 10,49% برسم سنة 2013 و7,06% عن سنة 2014؛

- حصلت الأحزاب التالية على دعم عمومي ناهز 53,58 مليون درهم خلال سنة 2014، أي بنسبة 83,67% من مجموع الدعم العمومي، بينما حصلت نفس الأحزاب على حصة 79,23% برسم سنة 2013:
  - حزب العدالة والتنمية: (19,66%)؛
  - حزب الاستقلال: (11,30%)؛
  - حزب التجمع الوطني للأحرار: (10,47%)؛
  - حزب الحركة الشعبية: (10,40%)؛
  - حزب الأصالة والمعاصرة: (9,89%)؛
  - حزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية: (9,50%)؛
  - حزب التقدم والاشتراكية: (7,12%)؛
  - حزب الإتحاد الدستوري: (5,32%)؛

- تم تسجيل تفاوت في حصة التمويل العمومي من مجموع الموارد من حزب لآخر، إذ لوحظ:

- أن مالية أربعة عشر (14) حزبا اعتمدت كليا على الدعم العمومي خلال سنة 2013، مقابل ثلاثة عشر (13) حزبا برسم سنة 2014، ويتعلق الأمر بحزب جبهة القوى الديمقراطية وحزب العهد الديمقراطي وحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية وحزب اليسار الأخضر المغربي والحزب المغربي الليبرالي وحزب الوحدة والديمقراطية وحزب الحرية والعدالة الاجتماعية والحزب الديمقراطي الوطني وحزب النهضة والفضيلة وحزب القوات المواطنة وحزب الأمل وحزب النهضة وحزب الشورى والاستقلال؛

- وأن حصة التمويل العمومي من مجموع الموارد تراوحت ما بين نسبة 90% و نسبة 99,99% على مستوى سبعة (07) أحزاب، ويتعلق الأمر بحزب التجديد والإنصاف (99,93%) وحزب العمل (99,90%) وحزب المجتمع الديمقراطي (99,79%) وحزب الإصلاح والتنمية (99,67%) وحزب الحركة الشعبية (95,57%) وحزب البيئة والتنمية المستدامة (94,05%) وأخيرا حزب الوسط الاجتماعي (92,01%)؛

- وأن هذه النسبة تراوحت ما بين 60 و90% بخصوص ستة (06) أحزاب، ويتعلق الأمر بحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (89,07%) وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي (82,02%) وحزب التجمع الوطني للأحرار (80,92%) وحزب التقدم والاشتراكية (74,86%) وحزب الأصالة والمعاصرة (73,86%) وأخيرا حزب الاستقلال (61,71%)؛

- وأخيرا أن حصة التمويل الذاتي من مجموع الموارد سجلت أعلى مستوى لها بالنسبة لكل من حزب الاتحاد الدستوري (63,75%) وحزب العدالة والتنمية (44,69%).

نفقات الأحزاب السياسية

بلغت نفقات الأحزاب السياسية، حسب الوثائق المدلى بها للمجلس، ما يناهز 113,58مليون درهم سنة 2014 مقابل 110,78مليون درهم برسم سنة 2013، أي بارتفاع قدره 2,53%. ويبرز الملحقان رقم 3 و4 توزيع نفقات الأحزاب السياسية حسب طبيعتها.

وتثير المعطيات المتعلقة بنفقات الأحزاب عدة ملاحظات أهمها:

- توزعت نفقات الأحزاب برسم سنة 2014 بين:

- مصاريف التدبير بمبلغ حدد في 86,91 مليون درهم مقابل 85,63 مليون درهم خلال سنة 2013؛
- ومصاريف اقتناء الأصول الثابتة بمبلغ قدره 15,52 مليون درهم مقابل 20,11 مليون درهم برسم سنة 2013؛
- ومصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية بغلاف مالي قدره 11,15 مليون درهم، مقابل 5,05 مليون درهم عن سنة 2013؛

- أنجزت الأحزاب التالية ما يقارب 91,10% من مجموع النفقات المصرح بصرفها برسم سنة 2014، مقابل 84,92% عن سنة 2013:

  - حزب العدالة والتنمية (19,72%)؛
  - حزب الاستقلال (18,18%)؛
  - حزب الأصالة والمعاصرة (13,11%)؛
  - حزب الحركة الشعبية (11,27%)؛
  - حزب التقدم والاشتراكية (9,33%)؛
  - حزب التجمع الوطني للأحرار (7,82%)؛
  - حزب الاتحاد الدستوري (5,99%)؛
  - حزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (5,69%).

- مثلت ثلاثة أصناف من نفقات الأحزاب ما يناهز 88,80% من مصاريف التدبير، ويتعلق الأمر بتكاليف خارجية أخرى[7] (57,59%) وبتكاليف المستخدمين (23,46%) وبمصاريف دعم المترشحين والهياكل المحلية (8,60%).

[7]- تشمل تكاليف الكراء والصيانة والتنقلات والاستقبالات وتنظيم التظاهرات وأجور الوسطاء وغيرها.

الجزء الأول: النتائج العامة لتدقيق الحسابات السنوية وفحص صحة النفقات برسم سنتي 2013 و2014

أسفرت عملية تدقيق حسابات الأحزاب السياسية، وكذا فحص صحة نفقاتها برسم سنتي 2013 و2014، عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤولين الوطنيين عن الأحزاب، وذلك قصد الإدلاء بتعقيباتهم.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم الأحزاب المعنية بالملاحظات المذكورة، عملت على تقديم تعقيباتها وعلى الإدلاء أيضا بوثائق محاسبية أو إدارية لدعم أجوبتها.

وفي المقابل لم تقدم بعض الأحزاب أي تعقيبات وذلك رغم توصلها بالملاحظات التي تمت إثارتها حول تدقيق حساباتها السنوية.

ويعرض المحور الأول للملاحظات التي أسفرت عنها عملية تدقيق وفحص حسابات الأحزاب السياسية برسم سنة 2013 بينما يتناول المحور الثاني تلك المتعلقة بالحسابات السنوية لسنة 2014.

1. الملاحظات المسجلة برسم السنة المالية 2013

من خلال الأجوبة المقدمة، لاحظ المجلس أن بعض الأحزاب لم تقدم تبريرات كافية بخصوص بعض الملاحظات التي همت الجوانب المتعلقة بتقارير الخبراء المحاسبين ومحتوى الحسابات السنوية المقدمة ومدى احترام القواعد المحاسبية ومشروعية موارد ونفقات الأحزاب.

- **حول الإشهاد بصحة الحسابات**

طبقا لمقتضيات المادة 42 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، فإن كل حزب مطالب "**بحصر حسابه سنويا. ويشهد بصحته خبير محاسب مقيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين**". واستنادا إلى ذلك، نص القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430 (23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، على أن كل حزب ملزم " **عند اختتام كل دورة محاسبية بإعداد القوائم التركيبية التي من شأنها أن تكون صورة أمينة لأصوله وخصومه ولوضعيته المالية وفائضه وخصاصه**".

وفي هذا الإطار، ومن أصل ثلاثة وثلاثون (33) حزبا[8] التي أدلت بحساباتها السنوية إلى المجلس برسم السنة المالية 2013، تبين أن:

- ثمانية عشر (18) حزبا قدمت حسابات مشهود بصحتها من طرف خبير محاسب مقيد في هيئة الخبراء المحاسبين، منها:

  - أحد عشر (11) حزبا أدلت بحسابات مشهود بصحتها بدون تحفظ (حزب الأصالة والمعاصرة وحزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الحركة الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية وحزب العهد الديمقراطي وحزب العمل وحزب الأمل وحزب النهضة وحزب الشورى والاستقلال وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي وحزب النهج الديمقراطي)؛

  - خمسة (05) أحزاب قدمت حسابات مشهود بصحتها بتحفظ (حزب العدالة والتنمية وحزب الإتحاد الدستوري وحزب جبهة القوى الديمقراطية وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي وحزب الحرية والعدالة الاجتماعية)، وتتعلق هذه التحفظات عموما بغياب جرد الأصول الثابتة وعدم تقديم تبريرات بشأن أرصدة حسابات التسوية وصحة الأرصدة المرحلة وعدم التصريح بأجور المستخدمين؛

  - حزبان (02) قدم كل منهما حسابا مشهود بصحته إلا أن تقرير الخبير المحاسب لا يشير إلى أن "القوائم التركيبية من شأنها أن تُكَون صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه" (حزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الإتحاد المغربي للديمقراطية)؛

- سبعة (07) أحزاب قدمت تقارير خبراء محاسبين لم تتضمن صيغة الإشهاد بصحة الحسابات المحددة في القرار المشترك رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، ولم يتم وضعها وفق النموذج المعتمد في هذا الإطار والوارد ضمن المعيار 5700 من دليل معايير التدقيق القانوني والتعاقدي المحدد من طرف المجلس الوطني لهيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب[9] (حزب الاستقلال وحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية وحزب التجديد والإنصاف وحزب اليسار الأخضر المغربي وحزب الوحدة والديمقراطية والحزب الديمقراطي الوطني وحزب القوات المواطنة)؛

---

[8]- بما في ذلك الحزب الإشتراكي الذي اكتفى بتقديم وضعية مالية فقط.

[9] - *Manuel des normes - Audit légal et contractuel.*

- ثلاثة (03) أحزاب قدم كل منها تقريرا اعتمد فيه الخبير المحاسب مراقبة محدودة فقط للقوائم التركيبية (حزب البيئة والتنمية المستدامة والحزب المغربي الليبرالي وحزب المجتمع الديمقراطي). وللتذكير فإنه استنادا إلى دليل معايير التدقيق القانوني والتعاقدي المشار إليه سلفا، فإن "المراقبة المحدودة ليست بديلا أو شكلا لمهمة الإشهاد وتروم تحقيق هدف مختلف"[10] ؛

- خمسة (05) أحزاب أدلت بحساباتها دون تقديم تقرير خبير محاسب مقيد في هيأة الخبراء المحاسبين، وذلك خلافا لما هو منصوص عليه في المادة 42 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية والقرار المشترك سالف الذكر (الحزب الاشتراكي وحزب الوسط الاجتماعي وحزب الإصلاح والتنمية وحزب النهضة والفضيلة والحزب الاشتراكي الموحد).

- **حول الوثائق المكونة للحسابات المقدمة**

أثار فحص الوثائق المكونة للحسابات المدلى بها للمجلس عدة ملاحظات أهمها :

- أن ثمانية (08) أحزاب لم تقدم كل الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية[11] والمنصوص عليها في القرار المشترك رقم 1078.09، ويتعلق الأمر بحزب البيئة والتنمية المستدامة وحزب اليسار الأخضر المغربي وحزب الإصلاح والتنمية والحزب الديمقراطي الوطني وحزب النهضة والفضيلة وحزب النهج الديمقراطي وأخيرا الحزب الاشتراكي الموحد و الحزب الاشتراكي ؛

- أن حزب جبهة القوى الديمقراطية وحزب اليسار الأخضر المغربي والحزب الديمقراطي الوطني وحزب الأمل وحزب الشورى والاستقلال وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي والحزب الاشتراكي الموحد، لم تدل للمجلس بالجرد المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر. وللتوضيح، فإن الجرد المشار إليه، يجب أن يبين جميع الوثائق التي تثبت صرف نفقات التدبير واقتناء الأصول الثابتة ويبين مرجعها ومصدرها (المورد أو مقدم الخدمة) ومحتوى المشتريات، وأن يتضمن بالإضافة إلى ذلك مبالغ النفقات المذكورة؛

[10] - *« L'examen limité n'est pas un substitut ou une variante de la mission de certification. Il répond à un objectif différent ».*

[11]- تشمل جداول تتعلق بالمبادئ والمناهج المحاسبية وبمعلومات تكميلية في الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف وبمعلومات تكميلية أخرى.

- أن بعض الأحزاب لم تدل للمجلس بكل كشوفات حساباتها البنكية (حزب العدالة والتنمية وحزب الوسط الاجتماعي وحزب الإصلاح والتنمية وحزب الإتحاد المغربي للديمقراطية والحزب الاشتراكي).

- **حول مسك المحاسبة**

همت الملاحظات المتعلقة بمسك المحاسبة بشكل أساسي النقط التالية :

- أن مسك محاسبة عشرة (10) أحزاب تم وفق الدليل العام للمعايير المحاسبية دون مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، وخصوصا استعمال مصنف الحسابات المبسطة والخاصة" المرفق بالملحق رقم 1 للقرار المذكور و "نماذج القوائم التركيبية" المرفقة بالملحق رقم 2 لنفس القرار، ويتعلق الأمر بحزب الأصالة والمعاصرة وحزب البيئة والتنمية المستدامة وحزب العهد الديمقراطي وحزب التجديد والإنصاف وحزب اليسار الأخضر المغربي وحزب الوحدة والديمقراطية والحزب الديمقراطي الوطني وحزب النهضة والفضيلة وحزب النهضة وأخيرا حزب النهج الديمقراطي ؛

- أن مسك محاسبة الحزب المغربي الليبرالي تم استنادا إلى المخطط المحاسبي الخاص بالجمعيات، وليس وفق مقتضيات الدليل العام للمعايير المحاسبية مع مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛

- أن حزب العدالة والتنمية لا يدرج أرصدة بعض حساباته البنكية ضمن الموازنة[12] على مستوى حساب "البنوك والخزينة العامة والشيكات البريدية". ويجدر التوضيح في هذا الصدد، بأنه وفقا لقاعدة "الشمولية[13]"، فإن كل حزب ملزم بإدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة من طرفه أو من طرف هياكله المحلية، في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا؛

- أن القوائم التركيبية (الموازنة وحساب العائدات والتكاليف وقائمة البيانات التكميلية) المقدمة من طرف حزب المؤتمر الوطني الاتحادي والحزب الديمقراطي الوطني وحزب النهج الديمقراطي لا تظهر الأرصدة المتعلقة بالدورة المحاسبية السابقة؛

[12] - *Bilan.*
[13] - *Exhaustivité des écritures.*

- أنه تم تقديم بعض الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية مع تضمينها عبارة "لا شيء[14]"، في حين أن الحسابات تبرز أرصدة مهمة على مستوى الموازنة أو حساب العائدات والتكاليف، ويتعلق الأمر بحزب اليسار الأخضر المغربي، إذ لوحظ أن حسابي "موردون وحسابات مرتبطة" و "دائنون آخرون" يبرزان مبالغ قدرها على التوالي 1.004.875,80 درهم و 500.000,00 درهم دون تقديم أي تفاصيل بشأنهما ضمن جدول الديون. كما يتعلق الأمر كذلك بحزب العدالة والتنمية، إذ لوحظ أن حساب القيم المعدومة يبرز رصيدا قدره 128.614,50 درهم؛

- أن محاسبة بعض الأحزاب تتضمن مبالغ مهمة على مستوى بعض الحسابات رغم أن الدليل العام للمعايير المحاسبية يقتضي " تسويتها عند نهاية الدورة المحاسبية". ويتعلق الأمر بحزب الإتحاد الدستوري، إذ تبرز "حسابات تسوية بالأصول" و"حسابات تسوية بالخصوم[15]" مبالغ قدرها على التوالي 1.522.957,42 درهم و 399.593,00 درهم ، وكذلك بحزب جبهة القوى الديمقراطية الذي تبرز محاسبته مبالغ على مستوى نفس الحسابات قدرها على التوالي 4.377.225,19 درهم ومبلغ 6.586.755,88 درهم، وأخيرا حزب التجديد والإنصاف، حيث تبرز محاسبته مبلغا قدره 1.798.888,13 درهم على مستوى " حسابات ربط الهياكل المحلية[16]"؛

- أنه تم تسجيل عدة أخطاء في التنزيل، وهو ما يخالف "مبدأ الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية[17] والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية الذي يقتضي "تسجيل العمليات والمعلومات في الحسابات المناسبة ..."، ويتعلق الأمر بحزب الشورى والاستقلال، إذ قام بتنزيل جل تكاليفه بحساب "مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم" بدل تنزيلها بحساب "تكاليف خارجية أخرى"، من قبيل تكاليف الأسفار والتنقلات والاستقبالات وتنظيم المؤتمرات والتظاهرات.

- **حول موارد الأحزاب**

بلغت موارد الأحزاب السياسية خلال سنة 2013، حسب الوثائق المدلى بها للمجلس، ما مجموعه 88.986.232,77 درهم ، ولقد أسفر فحص هذه الموارد عن عدة ملاحظات، نورد أهمها في ما يلي:

[14] - *Etat néant.*
[15]- *Comptes de régularisation Actif & Passif.*
[16] - *Comptes de liaison.*
[17] - *Code général de normalisation comptable.*

- شملت موارد حزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية مبلغا قدره 69.900,00 درهم يتعلق بهبة ممنوحة من طرف مؤسسة أجنبية تتوفر على مقر لها بالرباط، وهو ما يخالف مقتضيات المادة 39 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية؛

- توصل حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية بهبة قدرها 80.000,00 درهم غير أنه لم يتم تحديد مصدر المبلغ المذكور في الخانة المخصصة لتحديد هوية المانح في الجدول رقم 1 الخاص بالهبات والوصايا والتبرعات؛

- **حول نفقات الأحزاب**

بلغت نفقات الأحزاب السياسية خلال سنة 2013 ما يقارب 110,78 مليون درهم، منها مبلغ قدره 99,24 مليون درهم لم تثر بشأنه أي ملاحظة، وهو ما يمثل نسبة 89,58 % من مجموع النفقات، في حين بلغ مجموع النفقات موضوع الملاحظات المسجلة من طرف المجلس خلال نفس السنة ما مجموعه 11,54 مليون درهم، مقابل 16,12 مليون درهم برسم سنة 2012، أي بانخفاض ناهز 28,41%.

وتتوزع النفقات موضوع ملاحظات المجلس بين نفقات لم يتم بشأنها تقديم أي وثائق مثبتة وأخرى تم بشأنها تقديم وثائق مثبتة لكنها غير كافية وأخيرا نفقات تم بشأنها تقديم وثائق في غير اسم الحزب.

وقد بلغ مجموع النفقات التي لم يتم بشأنها تقديم أي وثائق مثبتة خلال سنة 2013 ما قدره 2.861.664,70 درهم مقابل 7.560.060,00 درهم برسم سنة 2012[18]، أي بانخفاض قدره 62,15% ، بينما استقرت النفقات التي تم بشأنها تقديم وثائق مثبتة غير كافية خلال سنة 2013 في مبلغ قدره 8.521.877,65 درهم بالمقارنة مع سنة 2012 (8.562.123,00 درهم) وأخيرا بلغت النفقات التي تم بشأنها تقديم وثائق في غير اسم الحزب سنة 2013 ما مجموعه 154.740,85 درهم مقابل 197.763,43 درهم برسم سنة 2012، أي بتراجع قدره 21,75% مقارنة مع السنة الماضية.

ويبرز الجدول التالي نتائج فحص الوثائق المدلى بها من طرف الأحزاب السياسية برسم سنة 2013:

[18]- بما في ذلك نفقات تم تحويلها إلى الهياكل المحلية دون دعمها بأي وثائق مثبتة.

الجدول رقم 1: نتائج فحص الوثائق المدلى بها من طرف الأحزاب السياسية برسم سنة 2013 **(بالدرهم)**

الهيئات السياسية	مجموع النفقات المنجزة	نفقات لم يتم بشأنها تقديم أي وثائق مثبتة (1)		نفقات تم بشأنها تقديم وثائق مثبتة غير كافية (2)		نفقات تم بشأنها تقديم وثائق في غير اسم الحزب (3)		المجموع (1+2+3)	
		المبلغ	النسبة من مجموع النفقات	المبلغ	النسبة من مجموع النفقات	المبلغ	النسبة من مجموع النفقات	المبلغ	النسبة من مجموع النفقات
حزب العدالة والتنمية	21 389 584,45	712 898,83	3,33%	1 331 992,25	6,23%			2 044 891,08	9,56%
حزب الاستقلال	15 596 186,86	52 717,52	0,34%	5 684 364,00	36,45%	21 337,26	0,14%	5 758 418,78	36,92%
حزب الأصالة والمعاصرة	9 210 389,00	308 000,00	3,34%	57 000,00	0,62%	10 434,69	0,11%	375 434,69	4,08%
حزب التجمع الوطني للأحرار	15 562 150,07	100 000,00	0,64%			27 741,75	0,18%	127 741,75	0,82%
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات	10 959 103,72	435 970,00	3,98%	346 661,40	3,16%			782 631,40	7,14%
حزب الاتحاد الدستوري	6 786 573,18			219 860,00	3,24%	33 146,86	0,49%	253 006,86	3,73%
حزب التقدم والإشتراكية	8 473 794,99	330 000,00	3,89%					330 000,00	3,89%
حزب العهد الديمقراطي	573 301,22					7 182,25	1,25%	7 182,25	1,25%
حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	1 223 258,04			57 350,00	4,69%	21 528,86	1,76%	78 878,86	6,45%
حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	389 644,19	41 340,00	10,61%					41 340,00	10,61%
حزب التجديد والإنصاف	700 151,55			123 500,00	17,64%	14 209,36	2,03%	137 709,36	19,67%
حزب اليسار الأخضر المغربي	694 551,11	10 000,00	1,44%	116 000,00	16,70%	3 490,98	0,50%	129 490,98	18,64%
الحزب الاشتراكي	231 594,90			48 500,00	20,94%			48 500,00	20,94%
الحزب المغربي الليبرالي	1 578 264,26					3 103,21	0,20%	3 103,21	0,20%
حزب العمل	834 039,06			151 080,00	18,11%			151 080,00	18,11%
حزب الوسط الاجتماعي	488 603,03	422 243,03	86,42%					422 243,03	86,42%
حزب الإصلاح والتنمية	408 276,11			17 980,00	4,40%			17 980,00	4,40%
الحزب الديمقراطي الوطني	725 455,02			114 930,00	15,84%			114 930,00	15,84%
حزب النهضة والفضيلة	448 377,96			104 600,00	23,33%	3 924,08	0,88%	108 524,08	24,20%
حزب الإتحاد المغربي للديمقراطية	422 217,63	34 564,50	8,19%					34 564,50	8,19%
حزب المجتمع الديمقراطي	547 913,45			148 060,00	27,02%	8 641,55	1,58%	156 701,55	28,60%
حزب الطليعة الديمقراطي الإشتراكي	214 944,59	59 911,03	27,87%					59 911,03	27,87%
الحزب الإشتراكي الموحد	246 231,79	246 231,79	100,00%					246 231,79	100,00%
حزب النهج الديمقراطي	107 788,00	107 788,00	100,00%					107 788,00	100,00%
المجموع	**97 812 394,18**	**2 861 664,70**		**8 521 877,65**		**154 740,85**		**11 538 283,20**	

2. الملاحظات المسجلة برسم السنة المالية 2014

من خلال الأجوبة المقدمة، لاحظ المجلس، على غرار السنة المالية 2013، أن بعض الأحزاب لم تقدم تبريرات كافية بخصوص بعض الملاحظات التي همت الجوانب المتعلقة بتقارير الخبراء المحاسبين ومحتوى الحسابات السنوية المقدمة ومدى احترام القواعد المحاسبية ومشروعية موارد ونفقات الأحزاب.

- **حول الإشهاد بصحة الحسابات**

تبين في هذا الإطار، أنه من أصل اثنين وثلاثين (32) حزبا التي أدلت بحساباتها السنوية إلى المجلس برسم سنة 2014، تبين أن:

- خمسة وعشرون (25) حزبا قدمت حسابات مشهود بصحتها من طرف خبير محاسب مقيد في هيئة الخبراء المحاسبين، منها:

  - تسعة عشر (19) حزبا أدلت بحسابات مشهود بصحتها بدون تحفظ (حزب العدالة والتنمية وحزب الأصالة والمعاصرة وحزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الحركة الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية وحزب العهد الديمقراطي وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي وحزب التجديد والإنصاف وحزب اليسار الأخضر المغربي وحزب العمل وحزب الوسط الاجتماعي والحزب الديمقراطي الوطني وحزب القوات المواطنة وحزب الأمل وحزب النهضة وحزب الشورى والاستقلال وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي والحزب الاشتراكي الموحد وأخيرا حزب النهج الديمقراطي)؛

  - ثلاثة أحزاب (03) قدمت حساباتها مشهود بصحتها بتحفظ (حزب الإتحاد الدستوري وحزب جبهة القوى الديمقراطية والحزب المغربي الليبرالي)؛

  - ثلاثة(03) أحزاب قدمت حسابات مشهود بصحتها إلا أن الخبير المحاسب لا يشير في تقريره إلى أن "القوائم التركيبية من شأنها أن تُكَون صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه" (حزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الإتحاد المغربي للديمقراطية وحزب الحرية والعدالة الاجتماعية)؛

- قدم حزبان اثنان (02) تقارير خبراء محاسبين لا تتضمن صيغة الإشهاد بصحة الحسابات المحددة في القرار المشترك سالف الذكر، ولم يتم وضعها وفق النموذج المعتمد في هذا الإطار والوارد ضمن المعيار 5700 الذي سبقت الإشارة إليه (حزب الاستقلال وحزب الوحدة والديمقراطية)؛

- ثلاثة (03) أحزاب قدمت تقارير اعتمد فيها الخبير المحاسب مراقبة محدودة فقط للقوائم التركيبية (حزب البيئة والتنمية المستدامة وحزب النهضة والفضيلة وحزب المجتمع الديمقراطي)؛

- قدم كل من حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية وحزب الإصلاح والتنمية حسابيهما دون تقديم تقرير خبير محاسب مقيد في هيأه الخبراء المحاسبين، وذلك خلافا لمقتضيات المادة 42 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية والقرار المشترك رقم 1078.09 المشار إليه سلفا.

- **حول الوثائق المكونة للحسابات المقدمة**

أثار فحص الوثائق المكونة للحسابات المدلى بها للمجلس عدة ملاحظات أهمها:

- أن ستة (06) أحزاب لم تقدم كل الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية والمنصوص عليها في القرار المشترك، ويتعلق الأمر بحزب اليسار الأخضر المغربي وحزب الإصلاح والتنمية والحزب الديمقراطي الوطني وحزب النهضة وحزب الوسط الاجتماعي وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي؛

- أن حزب المؤتمر الوطني الاتحادي وحزب الشورى والاستقلال وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي وحزب القوات المواطنة وحزب اليسار الأخضر المغربي وحزب النهج الديمقراطي والحزب الاشتراكي الموحد وحزب الإتحاد المغربي للديمقراطية لم تدل للمجلس بالجرد المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر؛

- أن حزب التجديد والإنصاف اكتفى، على غرار السنة المالية 2013، بتقديم نسخ لجميع الوثائق المثبتة بدل تقديم وثائق أصلية أو نسخ مصادق عليها؛

- أن بعض الأحزاب لم تدل للمجلس بكل كشوفات حساباتها البنكية (حزب الإصلاح والتنمية وحزب الإتحاد المغربي للديمقراطي وحزب النهج الديمقراطي)؛

- بالرغم من أن حزب الإصلاح والتنمية يتوفر على حساب بنكي، فإن بعض المصاريف، على غرار السنة المالية 2013، تم تسديدها من خلال الحساب الشخصي للأمين العام للحزب، وهو ما يخالف مقتضيات المادة 41 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية؛

- أن الحساب البنكي لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي سجل عدة عمليات سحب ودفع مبالغ دون تقديم تفاصيل بشأنها، كما أن الحزب قام بأداء عدة نفقات نقدا، دون تقديم يومية الصندوق[19].

- **حول مسك المحاسبة**

همت الملاحظات المتعلقة بمسك المحاسبة بشكل أساسي النقط التالية :

- بخصوص مبالغ الدعم غير المستعملة والتي استفادت منها بعض الأحزاب برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاتها الانتخابية بمناسبة استحقاقات سابقة، سجل المجلس إرجاع مبالغ مالية إلى الخزينة العامة للمملكة خلال سنوات 2013 و2014 و 2015 بمبلغ إجمالي قدره 23.535.849,96 درهم [20]. غير أن مبالغ أخرى قدرها 3.468.704,22 درهم لم يتم إلى حدود إصدار هذا التقرير إرجاعها إلى الخزينة العامة من طرف بعض الأحزاب[21]. كما لوحظ أن هذه المبالغ لم يتم تنزيلها على مستوى الموازنة بالحساب رقم 445 "الدولة الدائنة"؛

- أن مسك محاسبة تسعة (09) أحزاب تم وفق الدليل العام للمعايير المحاسبية دون مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية موضوع القرار المشترك، ويتعلق الأمر بحزب العهد الديمقراطي وحزب التجديد والإنصاف وحزب اليسار الأخضر المغربي وحزب الوحدة والديمقراطية والحزب الديمقراطي الوطني وحزب الأمل وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي وحزب النهضة وأخيرا حزب النهج الديمقراطي ؛

- أن حزب العدالة والتنمية قام بتنزيل المبالغ المحولة لمختلف هياكله المحلية (6.687.906,04 درهم) بحساب تكاليف جارية أخرى ومساعدات مالية" عوض توزيعها وتنزيلها على مستوى مختلف الحسابات المعنية (مشتريات أوتكاليف المستخدمين أو تكاليف الدعاية...)؛

---

[19] - *Journal de caisse.*

[20]- حزب العدالة والتنمية (21.905.398,26 درهم) وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (203.307,15 درهم) وحزب القوات المواطنة (530.639,23 درهم) وحزب النهضة (496.505,32 درهم) وحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية (400.000,00 درهم).

[21]- حزب الأصالة والمعاصرة (923.505,02 درهم) وحزب التجمع الوطني للأحرار (804.826,91 درهم) وحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية (683.296,02 درهم) والحزب المغربي الليبرالي (927.663,03 درهم) وحزب الشورى والاستقلال (129.413,24 درهم).

- أن محاسبة حزب الحركة الشعبية، وكما تم تسجيله برسم السنة المالية 2013، لا تبرز العمليات المحاسبية المنجزة على مستوى هياكله المحلية. وفي هذا الصدد، يشار إلى أن المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية ينص على أنه "يجب تفصيل دفتر اليومية[22] ودفتر الأستاذ[23] إلى عدة سجلات تابعة لها تسمى "دفاتر مساعدة [24]" من أجل توثيق العمليات المحاسبية المنجزة مع الهياكل المحلية. وفي حالة لا مركزة[25] محاسبة الأحزاب، ينبغي على الهياكل المحلية مسك محاسبتها طبقا لمقتضيات هذا المخطط المحاسبي"؛

- أن موازنة حزب جبهة القوى الديمقراطية تبرز مبلغا قدره 2.939.541,70 درهم على مستوى حساب "خصاص قيد الإرصاد" عوض مبلغ قدره 5.157.036,38 درهم، أي مجموع حساب "خصاص قيد الإرصاد" المسجل برسم السنة الماضية (4.796.261,98 درهم) وحساب "خصاص الدورة المحاسبية السابقة" (360.774,40 درهم) ، أي بفرق قدره 2.217.494,68 درهم؛

- أن بعض نفقات حزب الأصالة والمعاصرة المتعلقة بسنتي 2012 و2013، تم أداؤها وتقييدها في محاسبة 2014 وهو ما يخالف مبدأ تخصص الدورات المحاسبية؛

- أن حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية قام بإدراج المبالغ المحولة لهياكله المحلية (165.000,00 درهم) في الجدول المخصص للدعم الممنوح للمترشحين في الانتخابات؛

- أنه تم تقديم بعض الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية مع تضمينها عبارة "لا شيء"، في حين أن الحسابات المعنية تبرز أرصدة مهمة على مستوى الموازنة أو حساب العائدات والتكاليف، ويتعلق الأمر بحزب الاستقلال، الذي قدم الجدول الخاص بالهبات والوصايا والتبرعات مع تضمينه عبارة "لا شيء" في حين أن الحساب المعني على مستوى حساب العائدات والتكاليف يبرز رصيدا بمبلغ 970.000,00 درهم، وكذا بحزب العدالة والتنمية، حيث قدم الجدول المتعلق بتفاصيل القيم المعدومة مع تضمينه عبارة "لا شيء" بينما يسجل الحساب المعني على مستوى الموازنة رصيدا مدينا بمبلغ قدره 120.448,50 درهم؛

---

[22] - *Journal.*
[23] - *Grand livre.*
[24] - *Livres auxiliaires.*
[25] - *Décentralisation de la comptabilité*

- أن محاسبة حزب التجديد والإنصاف تبرز مبلغا قدره 1.798.888,13 درهم على مستوى " حسابات ربط الهياكل المحلية[26]". وهو ما يخالف مقتضيات الدليل العام للمعايير المحاسبية، إذ ينص على أن هذه الحسابات يجب تسويتها عند نهاية الدورة المحاسبية؛

- أن تكاليف حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية يتم تسديدها بواسطة شيكات لا يتم تسجيلها محاسبيا إلا بعد صرفها من الحساب البنكي وهو ما يخالف مبدأ تخصص الدورات المحاسبية ومبدأ الحيطة؛

- أنه تم تسجيل أخطاء في التنزيل، وهو ما يخالف "مبدأ الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، ويتعلق الأمر:

  - بحزب الاستقلال، وعلى غرار السنة المالية 2013، قام بتنزيل تكاليف الماء والكهرباء واقتناء أدوات المكتب ضمن حساب "تكاليف خارجية أخرى" عوض تنزيلها في الحسابات المخصصة لها (حساب "مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم")؛

  - وبحزبي البيئة والتنمية المستدامة والمؤتمر الوطني الاتحادي حيث تم تنزيل واجبات الانخراط والمساهمات على مستوى" عائدات الاستغلال الأخرى" عوض تنزيلها في الحساب المخصص لها "واجبات الانخراط والمساهمات"؛

  - وأخيرا بحزب الإصلاح والتنمية، إذ تم تنزيل مبالغ الدعم العمومي وواجبات الانخراط والمساهمات بحساب "عائدات جارية أخرى " بدل تنزيلها في الحسابات المناسبة ("تمويل عمومي" و"واجبات الانخراط والمساهمات").

- **حول موارد الأحزاب**

ناهزت موارد الأحزاب السياسية خلال سنة 2014 ما مجموعه 91.883.064,23 درهم. وقد أسفر فحص هذه الموارد عن ملاحظات بمبلغ قدره 3.580.493,50 درهم، أي ما نسبته 3,90% من مجموع الموارد، إذ لوحظ أن موارد حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية شملت عائدات الكراء بمبلغين قدرهما على التوالي 3.520.000,00 درهم و

[26] - *Comptes de liaison.*

60.493,50 درهم رغم أن هذه العائدات لا تندرج ضمن الموارد المحددة في المادة 31 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المشار إليه أعلاه.

- **حول نفقات الأحزاب**

بلغت نفقات الأحزاب السياسية برسم سنة 2014 ما يقارب 113,58 مليون درهم. وقد لوحظ أن نفقات بمبلغ قدره 104,94 مليون درهم لم تثر بشأنها أي ملاحظة، وهو ما يمثل نسبة 92,40 % من مجموع النفقات. في حين بلغ مجموع النفقات موضوع الملاحظات المسجلة من طرف المجلس ما يناهز 8,63 مليون درهم، أي بنسبة قدرها 7,60 % من إجمالي النفقات المنجزة، مقابل 11,54 مليون درهم برسم سنة 2013، أي بانخفاض يناهز25,22%.

وتتوزع النفقات موضوع ملاحظات المجلس بين نفقات لم يتم بشأنها تقديم أي وثائق مثبتة وأخرى تم بشأنها تقديم وثائق مثبتة لكنها غير كافية وأخيرا نفقات تم بشأنها تقديم وثائق في غير اسم الحزب.

وقد بلغ مجموع النفقات التي لم يتم بشأنها تقديم أي وثائق مثبتة ما قدره 1.672.224,52 درهم مقابل 2.861.664,70 درهم برسم 2013، أي بانخفاض قدر ب 41,56%، بينما بلغ مجموع النفقات التي تم بشأنها تقديم وثائق مثبتة غير كافية برسم سنة 2014 ما قدره 6.460.108,97 درهم مقابل ما مجموعه 8.521.877,65 درهم سنة 2013، أي بانخفاض ناهز 24,19% وأخيرا بلغت النفقات التي تم بشأنها تقديم وثائق في غير اسم الحزب خلال سنة 2014 ما مجموعه 502.573,69 درهم مقابل 154.740,85 درهم برسم سنة 2013.

ويبرز الجدول التالي نتائج فحص الوثائق المدلى بها من طرف الأحزاب السياسية برسم سنة 2014:

الجدول رقم 2: نتائج فحص الوثائق المدلى بها من طرف الأحزاب السياسية برسم سنة 2014 (بالدرهم)

الهيئات السياسية	مجموع النفقات المنجزة	نفقات لم يتم بشأنها تقديم أي وثائق مثبتة (1)		نفقات تم بشأنها تقديم وثائق مثبتة غير كافية (2)		نفقات تم بشأنها تقديم وثائق في غير اسم الحزب (3)		المجموع (1+2+3)	
		المبلغ	النسبة من مجموع النفقات	المبلغ	النسبة من مجموع النفقات	المبلغ	النسبة من مجموع النفقات	المبلغ	النسبة من مجموع النفقات
حزب العدالة والتنمية	22 392 067,73	410 625,97	1,83%	276 153,97	1,23%	27 234,38	0,12%	714 014,32	3,19%
حزب الاستقلال	20 647 053,98	343 873,67	1,67%	5 571 385,00	26,98%			5 915 258,67	28,65%
حزب التجمع الوطني للأحرار	8 885 890,27	10 871,76	0,12%			42 519,52	0,48%	53 391,28	0,60%
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	6 457 821,66	71 580,00	1,11%					71 580,00	1,11%
حزب الحركة الشعبية	12 789 029,34			36 440,00	0,28%			36 440,00	0,28%
حزب الاتحاد الدستوري	6 803 373,31			96 310,00	1,42%	23 026,11	0,34%	119 336,11	1,75%
حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	1 177 109,52			165 800,00	14,09%	300 000,00	25,49%	465 800,00	39,57%
حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	520 884,27			37 950,00	7,29%			37 950,00	7,29%
حزب التجديد والإنصاف	370 971,89			11 800,00	3,18%	12 603,80	3,40%	24 403,80	6,58%
حزب اليسار الأخضر المغربي	249 326,91	73 240,00	29,38%			2 100,00	0,84%	75 340,00	30,22%
الحزب المغربي الليبرالي	541 351,93	274 000,00	50,61%			3 682,15	0,68%	277 682,15	51,29%
حزب الوسط الاجتماعي	439 005,94	35 300,00	8,04%			5 235,18	1,19%	40 535,18	9,23%
حزب الإصلاح والتنمية	150 415,19			15 000,00	9,97%	2 332,60	1,55%	17 332,60	11,52%
الحزب الديمقراطي الوطني	692 725,22	2 792,60	0,40%	249 270,00	35,98%	6 502,21	0,94%	258 564,81	37,33%
حزب النهضة والفضيلة	274 081,99					74 834,00	27,30%	74 834,00	27,30%
حزب الإتحاد المغربي للديمقراطية	477 265,39	110 726,00	23,20%					110 726,00	23,20%
حزب المجتمع الديمقراطي	336 293,00					2 503,74	0,74%	2 503,74	0,74%
حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي	251 837,35	79 725,77	31,66%					79 725,77	31,66%
الحزب الاشتراكي الموحد	125 803,76	125 803,76	100,00%					125 803,76	100,00%
حزب النهج الديمقراطي	240 922,00	133 684,99	55,49%					133 684,99	82,19%
المجموع	83 823 230,65	1 672 224,52		6 460 108,97		502 573,69		8 634 907,18	

- **حول كيفية أداء النفقات**

سجل المجلس في هذا الإطار، وعلى غرار السنة المالية 2013، أن بعض الأحزاب قامت بأداء بعض نفقاتها نقدا رغم أن مبلغها يتجاوز 10.000,00 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 والتي تنص على أنه "**يجب أن يتم كل إنجاز لنفقة لفائدة حزب سياسي يساوي أو يفوق مبلغها 10.000,00 درهم بواسطة شيك**".

وبلغت هذه النفقات خلال سنة 2014 ما مجموعه 1.015.390,00 درهم مقابل 1.387.236,00 درهم سنة 2013، أي بانخفاض قدره 26,80 %.

وتم تسجيل هذه الملاحظة أساسا على مستوى حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية (537.000,00 درهم) وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي (236.600,00 درهم) والحزب المغربي الليبرالي (205.520,00 درهم) .

التوصيات

تجدر الإشارة إلى أن المجلس سبق أن أصدر مجموعة من التوصيات في إطار تدقيق الحسابات السنوية السابقة للأحزاب السياسية برسم الدعم الممنوح لها، ويعيد المجلس تقديم البعض منها لكل من السلطات الحكومية المختصة والأحزاب السياسية والتي من شأنها أن تساهم في تحسين أداء هذه الأخيرة.

- **فيما يخص السلطات الحكومية المختصة**

- الحرص على إرجاع الأحزاب للمبالغ غير المستعملة من الدعم الممنوح لها، والمتعلقة باستحقاقات انتخابية سابقة واتخاذ الإجراءات اللازمة، عند الاقتضاء، في حق الأحزاب التي لم تقم بعد بهذا الإجراء القانوني ؛
- حصر أصناف النفقات التي يمكن تمويلها بواسطة الدعم الممنوح للأحزاب للمساهمة في تغطية مصاريف تنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية ؛
- العمل على وضع لائحة الوثائق التبريرية بالنسبة لكل صنف من نفقات الأحزاب ؛
- العمل على تنظيم دورات تكوينية لفائدة الأطر الإدارية للأحزاب بغرض تيسير استعمالها للمخطط المحاسبي ووضع دليل للمساطر المحاسبية ونظام معلوماتي مشترك بين الأحزاب السياسية، وذلك كما هو منصوص عليه في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 سالف الذكر.

- **فيما يخص الأحزاب السياسية**

- احترام مقتضيات المادة 31 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية التي تحدد موارد الأحزاب السياسية على سبيل الحصر؛
- العمل على تقديم كل الوثائق المكونة للحسابات السنوية في الآجال المقررة في القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية والحرص على الإشهاد بصحة الحسابات المدلى بها وفق مقتضيات القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 سالف الذكر ووفق المعيار 5700 من "دليل معايير التدقيق القانوني والتعاقدي" للهيئة الوطنية للخبراء المحاسبين وذلك بهدف تحقيق مزيد من الشفافية في الحسابات المالية ؛

- العمل على مسك المحاسبة وفق مقتضيات "الدليل العام للمعايير المحاسبية" مع مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية ؛

- احترام مقتضيات المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية في ما يخص تفصيل دفتر اليومية ودفتر الأستاذ إلى عدة دفاتر مساعدة[27] من أجل توثيق العمليات المحاسبية المنجزة مع الهياكل المحلية. وفي حالة لا مركزة محاسبة الأحزاب ينبغي على هذه الهياكل مسك محاسبتها طبقا لمقتضيات هذا المخطط المحاسبي؛

- الحرص على وضع بيان مفصل حول صرف المبالغ المحولة للهياكل المحلية للأحزاب وإرفاقه بالحساب السنوي مدعما بالوثائق المثبتة؛

- احترام المقتضيات الخاصة بالنفقات الصغرى المنصوص عليها في القرار المشترك المشار إليه، ولا سيما:

  - أن يتم تحديد سقف هذه النفقات مسبقا من طرف الحزب؛
  - وأن تتعلق هذه النفقات بمصاريف عامة يصعب تبريرها بواسطة فواتير مضبوطة؛
  - وأن تدعم هذه النفقات بوثائق داخلية موقعة من طرف مسؤولين حزبين اثنين قصد إثبات صحة الخدمة المنجزة .

[27] - *Journaux auxiliaires.*

الجزء الثاني: نتائج تدقيق الحسابات السنوية وفحص صحة النفقات الخاصة بكل هيئة سياسية برسم سنتي 2013 و2014

حزب العدالة والتنمية

السنة المالية 2013

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب العدالة والتنمية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2013 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 21 مارس 2014، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق 22 أكتوبر 2011.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره 25.495.816,46 درهم مقابل 68.258.882,64 درهم برسم السنة الماضية، ويتكون هذا المبلغ أساسا من مبلغ مساهمة الدولة في تمويل مصاريف تدبير الحزب (12.709.126,72 درهم) ومن مبلغ الشطر الثاني من مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم مؤتمره الوطني العادي المنعقد يومي 14 و15 يوليو 2012 (3.096.843,93 درهم) ومن واجبات الانخراط والمساهمات (9.072.554,15 درهم) ومن فوائد وعائدات مالية أخرى (595.071,66 درهم).

في هذا الصدد يشار إلى أن الحزب قام بإرجاع سنة 2013 مبلغ غير مستحق قدره 20.000.000,00 درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية برسم اقتراع 25 نونبر 2011.

أما نفقات الحزب، فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه 21.389.584,45 درهم، بينما بلغت 53.715.477,07 درهم خلال سنة 2012، وتهم خصوصا تكاليف التدبير. ويتوزع هذا المبلغ بشكل أساسي بين تكاليف المستخدمين (3.683.442,72 درهم) وتنظيم التظاهرات والمؤتمرات (1.842.449,37 درهم) ومشتريات مستهلكة من مواد ولوازم (1.236.553,99 درهم) ومصاريف التنقلات والمهام والاستقبالات (833.038,98 درهم) ومساعدة مباشرة للمترشحين (800.000,00 درهم) وتكاليف الهاتف (685.571,63 درهم) وتكاليف الدعاية والتواصل (643.880,00 درهم) ومبلغ تحويلات للفروع الجهوية والإقليمية والمحلية للحزب والتي لم يقم هذا الأخير بتوزيعها على الحسابات المعنية حسب طبيعة التكاليف (9.098.838,00 درهم) وأخيرا تكاليف خارجية مختلفة (2.205.172,40 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ فاتح يوليو 2015، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 31 غشت 2015، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول الإشهاد بصحة الحساب

لوحظ أن تقرير الخبير المحاسب تضمن مجموعة من التحفظات والتي يتعين تقديم تفاصيل بشأنها، ويتعلق الأمر بعدم تحفيظ المباني وعدم مسك محاسبة آنية[28] عوض محاسبة "تحصيل- إنفاق[29] ".حيث لوحظ أن المبالغ المحولة لمختلف الهيآت الترابية للحزب (الكتابات الجهوية والإقليمية والمحلية) يتم تنزيلها بحساب" تكاليف جارية أخرى ومساعدات مالية" على مستوى حساب العائدات والتكاليف عوض توزيعها وتنزيلها على مختلف الحسابات المعنية.

وأكد المسؤول الوطني في جوابه أنه بخصوص الملاحظة المتعلقة بتحفيظ المباني " **فإن الأمر يتعلق ببعض الأشغال الإضافية بمقرات الحزب، والمنزلة بموازنته، سنعمل على تحفيظها**" وحول الملاحظة المتعلقة بمسك محاسبة آنية أوضح أن "**الحزب يعمل حاليا برسم حساب سنة 2015 على تفعيلها في إطار مشروع إعداد الحساب المندمج للحزب، الذي يهدف إلى دمج الحسابات المركزية وحسابات الهيئات المجالية (الجهوية، الإقليمية والمحلية) في حساب واحد للحزب. كما انه وفي انتظار استكمال منظومة المحاسبة الخاصة بالأحزاب السياسية والتي من متطلباتها إعداد السلطات الحكومية المعنية لنظام معلوماتي مشترك بين الأحزاب السياسية يمكنهم من استغلال أنجع للمخطط المحاسبي الموحد، كما نص على ذلك القرار المشترك رقم 1078.98 الصادر بتاريخ 23 ابريل 2009، وكما أوصت بذلك التقارير السنوية الأخيرة الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات. فإننا نعمل على إعداد برنامج معلوماتي مندمج يضمن التدبير الميزانياتي والتدبير المحاسباتي حتى نتمكن من تيسير تنزيل مشروع الحساب المندمج للحزب**".

حول الوثائق المكونة للحساب

لوحظ أن الحزب لم يقدم كل الكشوفات المتعلقة بحساباته البنكية المفتوحة على مستوى مختلف هيآته الترابية.

وفي جوابه، أشار المسؤول الوطني إلى أن الحزب "**اتخذ ابتداء من سنة 2013 مجموعة من التدابير تمت الإشارة إليها في جوابه عن ملاحظات المجلس لسنة 2012، نسعى من خلالها إلى تأهيل الهيئات المجالية للحزب من أجل ضبط الوظيفة المالية والمحاسباتية، وتجاوز الصعوبات المرتبطة بطبيعة العمل الحزبي المبني أساسا على التطوع، حيث من الصعب التوفر على الكفاءات المطلوبة في التدبير المالي بجميع الكتابات المجالية للحزب. وقد مكنت هذه التدابير من إرساء دينامية جديدة، نتج عنها تحسن ملحوظ وتقدم واضح في جودة التقارير المالية الواردة على الإدارة المركزية للحزب من كتاباته المجالية. وتحرص مصالح الإدارة المركزية للحزب على التوصل بوثائق مثبتة للعمليات المالية المنجزة مرفقة بالكشوفات الخاصة بالحسابات البنكية لهذه الكتابات. واستجابة لملاحظتكم نرسل إليكم رفقة هذا الجواب بعض الكشوفات البنكية التي توصلنا بها من الكتابات المجالية المعنية**".

[28] - *Comptabilité en temps réel.*
[29] - *Encaissement-décaissement.*

حول مسك المحاسبة

أ- لوحظ أن الحزب قدم الجدول المتعلق بتفاصيل القيم المعدومة مع تضمينه عبارة "لا شيء"، في حين أن الحساب المعني يبرز رصيدا مدينا على مستوى الموازنة بمبلغ 128.614,50 درهما.

وفي معرض جوابه، أشار المسؤول الوطني إلى أن " **الأمر يتعلق بمصاريف التسجيل والتحفيظ الخاصة بشراء المقر المركزي للحزب سنة 2008 والمقدرة بمبلغ 204.150,00 درهم، حيث خضعت للاهتلاك عبر السنوات بمبلغ قدره 75.535,50 درهم، وأصبح رصيد هذا الحساب سنة 2013 يقدر بمبلغ 128.614,50 درهم. وسيتم تدارك هذا الأمر**".

ب- لوحظ أن حساب "البنوك والخزينة العامة والشيكات البريدية" لا يتضمن الرصيد المدين المسجل بحساب الحزب المفتوح لدى الخزينة العامة للمملكة تحت رقم (..) والذي قدره 104.265،13 درهما ومختلف الأرصدة المسجلة بالحسابات البنكية لهيآت الحزب الترابية.

وفي رده، أوضح المسؤول الوطني، من جهة،أن "**الحساب المذكور خاص بالمشاريع التي يتقدم بها الحزب في إطار صندوق الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء، وبعد تنفيذ المشروع يتم إعداد تقرير مالي مرفق بوثائق الإثبات يوجه إلى وزارة الداخلية. ونظرا لخصوصية هذا الحساب وارتباطه بلجنة من لجان الحزب وهي اللجنة المركزية للعمل النسائي لم نكن نرى سببا وجيها لإدراجه ضمن حسابات الحزب. وقد عملنا على إدراج هذا الحساب ضمن حساب "البنوك والخزينة العامة والشيكات البريدية" ابتداء من سنة 2015**" ومن جهة أخرى أن "**أرصدة الحسابات البنكية للهيئات المجالية للحزب سيتم معالجتها ضمن مشروع الحساب المندمج للحزب التي تمت الإشارة إليه في الجواب على الملاحظة رقم 2013/02 أعلاه. وبالتالي فإننا سنعمل إن شاء الله على إدراج هذه الأرصدة هي الأخرى في حساب "البنوك والخزينة العامة والشيكات البريدية" ابتداء من سنة 2015**".

حول نفقات الحزب

أ- لوحظ أنه لم يتم دعم النفقات المنجزة على مستوى الهياكل المحلية بمبلغ إجمالي قدره 462.898,83 درهم بأي وثائق مثبتة.

وفي جوابه، أشار المسؤول الوطني إلى أنه "**استجابة لملاحظة المجلس الأعلى للحسابات على حساب الحزب لسنة 2011 المتوصل بها بداية سنة 2013 بخصوص غياب وثائق مثبتة لبعض النفقات التي أنجزتها الكتابات المجالية للحزب والمرتبطة بالدعم المحول إليها من طرف الحزب مركزيا، وعملنا ابتداء من نفس السنة على اتخاذ مجموعة من الإجراءات الرامية إلى تجاوز هذه الوضعية تدريجيا من خلال توسيع دائرة النفقات المبررة بوثائق مثبتة ... وقد مكنت هذه الإجراءات من إرساء دينامية جديدة فيما يتعلق بالتدبير المالي للحزب مجاليا، نتج عنها ابتداء من سنة 2013 توصل الإدارة المركزية للحزب بمجموعة من التقارير المالية للكتابات الجهوية والإقليمية للحزب برسم سنة 2013 مرفوقة بوثائق مثبتة لصرف النفقات، تم تضمينها ولأول مرة بتقرير الحساب السنوي للحزب الموجه إلى المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2013. وهي العملية التي تطورت بشكل ملحوظ خلال سنة 2014 لتشمل غالبية الكتابات المجالية كما يؤكد ذلك تقرير الحزب برسم سنة 2014**".

ب- لوحظ أن مبلغا قدره 250.000,00 درهم تم منحه للكتابة الإقليمية بسطات بمناسبة الانتخابات الجزئية ليوم 28 فبراير ولم يتم دعمه بأي وثائق مثبتة.

وفي رده، أوضح المسؤول الوطني أن " ... **هذه المبالغ تم تحويلها من أجل دعم مترشحي الحزب بمناسبة الانتخابات التشريعية الجزئية المنظمة بتاريخ 28 فبراير 2013 بكل من دائرة سطات ودائرة مولاي يعقوب وبتاريخ 03 أكتوبر 2013 بدائرة مولاي يعقوب**".

للتذكير فإن مترشح الحزب لم يقم بإيداع تصريحه لدى المجلس برسم الانتخابات التشريعية الجزئية. وعليه، فالمبلغ المذكور لم يتم الإدلاء بشأنه بأي وثائق مثبتة من طرف الحزب أو المترشح.

ت- لوحظ أن الحزب قام بتحويل مبالغ مالية لشركة إعلامية (1.180.254,00 درهم) ، ولتبرير هذه المبالغ تم الإدلاء بنسخ شيكات أو بأوامر تحويل فقط.

إذ اعتبر المجلس أن هذه النفقات لم يتم تبريرها بشكل كاف، فلا يمكن للوثائق المشار إليها أعلاه أن تقوم مقام الوثائق التي تكتسي القوة الإثباتية في شكل فاتورات أو أي مستندات أخرى من مستندات الإثبات المماثلة كما هو منصوص عليه في القوانين والأنظمة ذات الصلة، ولا سيما القانون رقم 06.99 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة (المادتان 48 و 51) ومدونة الضرائب (المادة 145).

وفي رده، أوضح المسؤول الوطني أن الحزب "**فور توصله في يوليو 2014 بملاحظات المجلس ... ومنها المتعلقة بالدعم المقدم لشركة (...) باعتبارها شركة مرتبطة مباشرة بالحزب وتقدم كل خدماتها الإعلامية لفائدته، قام ... بإرساء علاقة تعاقدية مع الشركة يتم في إطارها تقديم مختلف الخدمات الإعلامية في مقابل تحمل الحزب لكلفة هذه الخدمات**" . **وقد أرفق الحزب بهذا الجواب نسخة من عقد المناولة بينه وبين الشركة.**

ث- لوحظ أن نفقات بمبلغ إجمالي قدره 151.738,25 درهم لم يتم تبريرها بشكل كاف، حيث أن الفواتير المقدمة بشأنها لا تستوفي جميع الشوط القانونية لكونها لا تتضمن رقم القيد في السجل التجاري ورقم القيد في الرسم المهني المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة، ولا سيما القانون رقم 06.99 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة (المادتان 48 و 51) و المدونة العامة للضرائب (المادة 145). كما لوحظ أنه لتبرير نفقات بمبلغ إجمالي قدره 68.490,48 درهم، قدم الحزب فاتورات في غير اسمه وبالتالي لا يمكن تنزيلها ضمن تكاليفه.

أشار المسؤول الوطني في جوابه، إلى أن هذه الوضعية " **يتم تصحيحها حاليا تدريجيا في إطار الإجراءات التي اعتمدها الحزب**".

السنة المالية 2014

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب العدالة والتنمية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2014 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 30 مارس 2015، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره 22.762.938,82 درهم ؛ ويتكون هذا المبلغ أساسا من مبلغ مساهمة الدولة في تمويل مصاريف تدبير الحزب (12.590.705,66 درهم) ومن واجبات الانخراط والمساهمات (9.970.442,48 درهم) ومن فوائد وعائدات مالية أخرى (132.724,68 درهم).

أما نفقات الحزب، فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه 22.392.067,73 درهم ؛ وتتوزع بين:

- اقتناء أصول ثابتة بمبلغ قدره 772.473,41 درهم، ويشمل هذا المبلغ شراء عتاد النقل (114.555,00 درهم) وشراء أثاث وعتاد المكتب وتهييئات مختلفة (627.918,41 درهم)؛

- أداء تكاليف التدبير بمبلغ إجمالي قدره 21.619.594,32 درهم. وتخص بشكل أساسي تكاليف المستخدمين (6.097.367,91 درهم) وتنظيم التظاهرات والمؤتمرات (2.049.124,26 درهم) ومشتريات مستهلكة من مواد ولوازم (1.151.758,19 درهم) ومصاريف التنقلات والمهام والاستقبالات (704.713,38 درهم) ومساعدة مباشرة للمترشحين (570.000,00 درهم) وتكاليف الهاتف (1.086.266,58 درهم) وتكاليف الدعاية والتواصل (2.487.968,47 درهم) ومبلغ تحويلات للفروع الجهوية والإقليمية والمحلية للحزب والتي لم يقم هذا الأخير بتوزيعها على الحسابات المعنية حسب طبيعة التكاليف (6.687.906,04 درهم) وأخيرا تكاليف خارجية مختلفة (643.362,69 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 12 نونبر2015، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 02 دجنبر 2015، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول مسك المحاسبة

أ- لوحظ أن الحزب قدم الجدول المتعلق بتفاصيل القيم المعدومة مع تضمينه عبارة "لا شيء"، في حين أن الحساب المعني يبرز رصيدا مدينا على مستوى الموازنة بمبلغ 120.448,50 درهما.

وفي معرض جوابه، أشار المسؤول الوطني إلى أنه" **سيتم تدارك هذا الأمر**".

ب- لوحظ أن المبالغ المحولة لمختلف الهيآت الترابية للحزب والتي بلغت 6.687.906,04 درهم تم تنزيلها بحساب" تكاليف جارية أخرى ومساعدات مالية" على مستوى حساب العائدات والتكاليف عوض توزيعها وتنزيلها على مختلف الحسابات المعنية (مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم تكاليف المستخدمين وتكاليف تنظيم التظاهرات والمؤتمرات وتكاليف الدعاية والتواصل وتكاليف المستخدمين...).

وفي رده، أوضح المسؤول الوطني إلى أن **"الحزب يعمل على إعداد برنامج معلوماتي مندمج يضمن التدبير الميزانياتي والتدبير المحاسباتي حتى نتمكن من تيسير تنزيل مشروع الحساب المندمج للحزب".**

حول نفقات الحزب

أ- لوحظ أنه لم يتم دعم النفقات المنجزة على مستوى الهيآت الترابية بمبلغ إجمالي قدره 190.625,97 درهم بأي وثائق مثبتة.

لم يقدم المسؤول الوطني أي جواب عن هذه الملاحظة.

ب- لوحظ أن مبلغا قدره 220.000,00 درهم تم منحه للكتابة الإقليمية بسيدي إفني بمناسبة الانتخابات الجزئية ليوم 28 أبريل 2014 لم يتم دعمه بأي وثائق مثبتة.

وفي رده، أوضح المسؤول الوطني أن هذا المبلغ **"تم تحويله إلى الحساب البنكي للكتابة الإقليمية للحزب بسيدي افني بناء على اتفاق بينها وبين المترشح وفق المساطر المعمول بها داخل الحزب. وتجدون رفقته التقرير المالي الخاص بهذه الانتخابات ".**

للتذكير فإن المجلس لم يتوصل بالتقرير المالي المشار إليه في جواب الحزب، كما أن المترشح لم يقم بإيداع تصريحه لدى المجلس برسم الانتخابات التشريعية الجزئية. واستنادا لذلك، فالمبلغ المذكور لم يتم الإدلاء بشأنه بأي وثائق مثبتة من طرف الحزب أو المترشح.

ت- لوحظ أن الحزب قام بتحويل مبالغ مالية قدرها 1.507.847,47 درهم لشركة إعلامية، ولتبرير هذه المبالغ تم الإدلاء بلائحة للمصاريف وبنسخ شيكات أو بأوامر تحويل فقط.

إذ اعتبر المجلس أن هذه النفقات لم يتم تبريرها بشكل كاف، حيث لا يمكن للوثائق المشار إليها أعلاه أن تقوم مقام الوثائق التي تكتسي القوة الإثباتية في شكل فاتورات أو أي مستندات أخرى من مستندات الإثبات المماثلة كما هو منصوص عليه في القوانين والأنظمة ذات الصلة، ولا سيما القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك (المادتين 4 و25) ومدونة الضرائب (المادة 145).

وفي رده، أرسل المسؤول الوطني للحزب فاتورة تحمل رقم 2014/01 بمبلغ إجمالي قدره 1.430.250,00 درهم مسلمة من طرف الشركة (...) باعتبارها شركة مرتبطة مباشرة بالحزب وتقدم كل خدماتها الإعلامية لفائدته. كما أرفق جوابه بنسخة من عقد المناولة الموقع بينه وبين الشركة. وبالتالي فإن مبلغ 77.597,47 درهم لم يتم تبريره بشكل كاف ويمثل الفرق بين المبالغ المالية المحولة للشركة ومبلغ الفاتورة.

ث- لوحظ أن الحزب منح دعما لشبيبة الحزب على مستوى الهيآت الترابية بمبلغ 162.414,50 درهم، ولتبرير هذه المبالغ تم الإدلاء بأوامر صرف ووصولات تسلم فقط.

لم يقدم المسؤول الوطني أي جواب عن هذه الملاحظة.

ج- لوحظ أن الحزب أدلى بوثائق داخلية تحل محل الفاتورات لتبرير نفقات بمبلغ إجمالي قدره 36.142,00 درهم.

إذ اعتبر المجلس أن هذه النفقات لم يتم تبريرها بشكل كاف، حيث أنه تم صرف هذه النفقات دون مراعاة المقتضيات التي تخص النفقات الصغرى المنصوص عليها في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 سالف الذكر، ولا سيما أن

يتم تحديد سقف هذه النفقات مسبقا من طرف الحزب وأن تتعلق هذه النفقات بمصاريف عامة يصعب تبريرها بواسطة فواتير مضبوطة.

وفي رده، أرسل المسؤول الوطني نفس الوثائق التي أدلى بها عند تقديم الحساب السنوي.

ح- لوحظ أن أنه لتبرير نفقات الماء والكهرباء بمبلغ إجمالي قدره 27.234,38 درهم، قدم الحزب فاتورات في غير اسمه وبالتالي لا يمكن تنزيلها ضمن تكاليفه.

أشار المسؤول الوطني في جوابه إلى أن الفواتير " **تصدر باسم صاحب العقار...حيث يربطه بالحزب عقد كراء ويؤدى له واجب الكراء عن طريق شيك في اسمه مخطط غير قابل للتطهير مقابل وصولات مدرجة ضمن الحساب السنوي برسم سنة 2014 المودع لدى المجلس.**

يجب التذكير في هذا الإطار بأنه استنادا إلى مقتضيات المادتين 2 و30 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر، فإن الحزب تنظيم سياسي يتمتع بالشخصية الاعتبارية وتبعا لذلك يحق له أن يتقاضى أمام المحاكم وأن يقتني بعوض ويتملك ويتصرف في موارده المالية وأملاكه المنقولة والعقارية الضرورية لممارسة نشاطه وتحقيق أهدافه. لذا كان من الواجب تغيير العقود المتعلقة بالماء والكهرباء وغيرها ووضعها باسم الحزب.

حزب الاستقلال

السنة المالية 2013

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الاستقلال حسابه السنوي برسم السنة المالية 2013 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 24 مارس 2014،أي داخل الأجل المحدد في المادة 44من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلقة بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق 22 أكتوبر 2011.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره 12.094.765,13 درهم مقابل 17.447.427,98 درهم برسم سنة 2012، وتتوزع أساسا بين مبلغ الدعم الممنوح له للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيره (7.176.765,13 درهم) ومن مساهمات أعضاء الحزب (4.890.000,00 درهم).

أما نفقات الحزب،فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه 15.596.186,86 درهم في حين بلغت سنة 2012 ما قدره 31.079.124,48، وتهم أساسا:

- اقتناء أصول بمبلغ إجمالي قدره 5.855.346,50 درهم، تشمل أساسا اقتناء أصول ثابتة بمبلغ قدره 5.837.591,50 درهم، ويتوزع هذا المبلغ بشكل أساسي بين بناءات قيد الإنجاز (4.856.236,50 درهم) وأراض (853.095,00 درهم) وإنشاءات تقنية وعتاد وأدوات (116.970,00 درهم)؛

- أداء تكاليف التدبير (9.740.840,36 درهم)، ويشمل هذا المبلغ أساسا مصاريف التنقلات والمهام والاستقبالات (6.331.111,81 درهم) وتكاليف المستخدمين (890.544,41 درهم) وتكاليف الهاتف (517.818,98 درهم) وتكاليف الصيانة والإصلاح (316.206,75 درهم) وتكاليف التأمين (304.124,78 درهم) وتكاليف الكراء (182.997,29 درهم) وأجور الوسطاء والأتعاب (138.341,20 درهم) وأخيرا تكاليف خارجية مختلفة (813.897,53 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ فاتح يوليو 2015، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ31 يوليو 2015، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول الإشهاد بصحة الحساب

لوحظ أن تقرير الخبير المحاسب لا يتضمن صيغة الإشهاد بصحة الحساب السنوي، وذلك خلافا لما هو منصوص عليه في القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر (المادة 42) وفي القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد و المالية رقم 1078.09 الصادر في 27

من ربيع الآخر 1430(23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، وفي النموذج الوارد ضمن المعيار 5700 من دليل معايير التدقيق القانوني والتعاقدي المحدد من طرف المجلس الوطني لهيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب.

وضمن جوابه أشار المسؤول الوطني إلى أنه**"حسب الخبير المحاسب فان تقريره بعد أن أشار إلى الملاحظات وأجاب على تساؤلات المجلس الأعلى للحسابات ذكر في خلاصته بصفتنا خبيرا نؤكد أن الدعم السنوي للدولة قد سجل بطريقة صحيحة في سجلات الحزب وانفق في تغطية مصاريف تدبير وتسيير الحزب واستمراريته".**

يجب التذكير بأن صيغة الإشهاد المعتمدة في هذا الإطار، هي الصيغة الواردة ضمن المعيار 5700 سالف الذكر والتي تمت الإشارة إليها في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب.

حول مسك المحاسبة

أ- لوحظ من جهة، أنه تم تنزيل مجموع المشتريات (الماء والكهرباء وأدوات المكتب) بمبلغ إجمالي قدره 137.001,09درهم ضمن حساب "تكاليف خارجية أخرى" عوض تنزيلها في الحسابات المخصصة لها (حساب "مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم") ومن جهة أخرى أنه تم تنزيل عائدات الكراء بمبلغ 28.000,00 درهم ضمن حساب " عائدات الأنشطة" عوض احتسابه ضمن "عائدات غير جارية "، وهو ما يخالف "مبدأ الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، إذ ينص هذا المبدأ على وجوب "تسجيل العمليات والمعلومات في الحسابات المناسبة ...".

تجدر الإشارة من جهة إلى أن المسؤول الوطني لم يقدم أي جواب بخصوص الشطر الأول من الملاحظة، وأوضح بخصوص الشطر الثاني، أنه **"تم تنزيل عائدات الكراء ضمن حساب عائدات الأنشطة لأنها ستتكرر كل سنة، مستقبلا يمكننا أن نستعمل الحساب "عائدات غير جارية".**

ب- تم احتساب مرتين مبلغا قدره 49.208,48 درهم المتعلق بمصاريف الصور على مستوى التكاليف الخاصة بالتنقلات والمهام والاستقبالات.

وفي معرض جوابه، أوضح المسؤول الوطني أن **" احتساب هذا المبلغ يتعلق فقط بمصاريف الصور ولم يتم تسجيله إلا مرة واحدة فقط".**

حول موارد الحزب

لوحظ أن عائدات الحزب تضمنت مبلغا قدره 28.000,00 درهم يتعلق بعائدات كراء شقة رغم أن طبيعة هذه الموارد لا تندرج ضمن موارد الأحزاب المحددة في المادة 31 من القانون التنظيمي 11-29 المتعلق بالأحزاب السياسية.

وفي رده أكد المسؤول الوطني أن الأمر **" يتعلق بعائدات مؤقتة على شكل كراء شقتين لفائدة الحزب. في انتظار تعديل المخطط المحاسبي تم إدراج هذه النفقة حسب طبيعة موردها".**

يجب التذكير أن الكراء لا يندرج ضمن أنشطة الأحزاب المنصوص عليها في المادة 2من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، وعليه لا تندرج عائداته ضمن موارد الأحزاب كما هو محدد في المادة 31 من القانون المذكور.

حول نفقات الحزب

أ- لوحظ أن الحزب قام بصرف نفقات بمبلغ إجمالي قدره 52.717,52 درهم دون دعمها بأي وثائق مثبتة.

وضمن رده، قدم المسؤول الوطني جدولا يبرز فيه تاريخ العملية ومبلغها وموضوعها (حجز قاعة بمبلغ 9.000,00 درهم وإصلاح السيارات بمبلغ إجمالي قدره 43.717,52 درهم)، غير أنه لم يتم إرفاق الجدول المذكور بأي وثائق مثبتة.

ب- تم تبرير مصاريف الماء والكهرباء بمبلغ إجمالي قدره 21.337,26 درهم، بفواتير في غير اسم الحزب وبالتالي لا يمكن تنزيلها ضمن تكاليفه.

وضمن جوابه أشار المسؤول الوطني إلى أن "**هناك إشكالية قديمة هو أن بعض الممتلكات والعقود كانت في اسم شخصيات الأحزاب السياسية (الأمناء العامون، المفتشون...) لأن الحزب آنذاك لم يكن يتوفر على الشخصية المعنوية للشراء والوهب أو إمضاء العقود، وكانت شخصيات ومسؤولي الأحزاب يوقعون باسمهم الخاص هذه العقود وكذا الوثائق أما فيما يتعلق بمصاريف الماء والكهرباء فإن عقد كراء مقر الحزب هو في اسم المرحوم المهدي بن بركة لهذا السبب فإن فواتير الماء والكهرباء تأتي باسمه وليس باسم الحزب**".

يجب التذكير في هذا الإطار بأنه استنادا إلى مقتضيات المادتين 2 و30 من القانون التنظيمي سالف الذكر، فإن الحزب تنظيم سياسي يتمتع بالشخصية الاعتبارية وتبعا لذلك يحق له أن يتقاضى أمام المحاكم وأن يقتني بعوض و يتملك و يتصرف في موارده المالية وأملاكه المنقولة و العقارية الضرورية لممارسة نشاطه و تحقيق أهدافه.

السنة المالية 2014

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الاستقلال حسابه السنوي برسم السنة المالية 2014 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 26 مارس 2015، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب ما قدره 11.725.975,66 درهم هذه السنة مقابل مامجموعه 12.094.765,13 درهم برسم السنة الماضية؛ وتتكون من مبلغ الدعم الممنوح له للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيره (7.235.975,66 درهم) ومن عائدات الكراء (3.520.000,00 درهم) ومن مساهمات أعضاء الحزب (970.000,00 درهم).

أما نفقات الحزب، فقد بلغت ما مجموعه 20.647.053,98 درهم، في حين بلغت ماقدره 15.596.186,86 درهم سنة 2013 وتهم أساسا:

- اقتناء أصول ثابتة بمبلغ قدره 9.569.371,00 درهم، ويتوزع هذا المبلغ بشكل أساسي بين مبان (9.503.306,00 درهم) وأثاث وعتاد المكتب (45.740,00 درهم) وإنشاءات تقنية وعتاد وأدوات (20.325,00 درهم)؛

- أداء تكاليف التدبير (11.077.682,98 درهم) ويتوزع هذا المبلغ بشكل أساسي بين مصاريف التنقلات والمهام والاستقبالات (6.895.561,48 درهم) وتكاليف المستخدمين (911.259,05 درهم) ومشتريات مستهلكة من مواد ولوازم (565.144,07 درهم) وضرائب ورسوم (352.991,00 درهم) وتكاليف الكراء (318.090,00 درهم) وباقي تكاليف خارجية أخرى (1.350.968,98درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 21 أكتوبر 2015، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 09 نونبر 2015، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول الإشهاد بصحة الحساب

لوحظ أن تقرير الخبير المحاسب لا يتضمن صيغة الإشهاد بصحة الحسابات والمحددة في القرار المشرك سالف الذكر ولم يتم وضعه وفق النموذج المعتمد في هذا الإطار والوارد ضمن المعيار 5700 من دليل معايير التدقيق القانوني والتعاقدي المحدد من طرف المجلس الوطني لهيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب.

وأشار المسؤول الوطني في معرض جوابه أنه "**حسب الخبير المحاسب إن تقريره بعد أن أشار إلى الملاحظات وأجاب على تساؤلات المجلس الأعلى للحسابات ذكر في خلاصته "بصفتنا خبير نؤكد ان الدعم السنوي للدولة قد سجل بطريقة صحيحة في سجلات الحزب وأنفق في تغطية مصاريف تدبير وتسيير الحزب واستمراريته.""**

يجدر التذكير في هذا الصدد، بأن الإشهاد المذكور، لم يتم وفق مقتضيات القرار المشترك والنموذج الوارد ضمن المعيار 5700 سالفي الذكر.

حول مسك المحاسبة

أ- لوحظ أنه تم تقديم الجدول الخاص بالهبات والوصايا والتبرعات بعبارة "لا شيئ" غير أن حساب العائدات والتكاليف سجل مبلغ هبات قدره 970.000,00 درهم .

وفي رده، قدم المسؤول الوطني جدولا يتضمن أسماء الجهات المانحة وكذا المبلغ المقدمة مرفقا بنسخ للشيكات غير أنه لم يتم تعديل الجدول موضوع الملاحظة.

ب- لوحظ أنه تم تنزيل مجموع المشتريات (أدوات المكتب والماء والكهرباء) بمبلغ إجمالي قدره 565.144,07 درهم ضمن حساب "تكاليف خارجية أخرى" عوض تنزيلها في الحسابات المخصصة لها، وهو ما يخالف "مبدأ الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

وفي معرض جوابه، أكد المسؤول الوطني للحزب أنه بالفعل تم تنزيل مجموع المشتريات ضمن حساب تكاليف خارجية أخرى، وأنه سيعوضه في الحساب السنوي المقبل إذ سيتم إدراجه ضمن حساب "مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم".

حول موارد الحزب

لوحظ بخصوص عائدات الحزب أنها تضمنت مبلغا قدره 3.520.000,00 درهم يتعلق بعائدات الكراء رغم أن طبيعة هذه الموارد لا تندرج ضمن موارد الأحزاب المحددة في المادة 31 من القانون التنظيمي 11-29 المتعلق بالأحزاب السياسية.

وضمن جوابه، أوضح المسؤول الوطني أن الأمر يهم **" عائدات مؤقتة على شكل كراء ..... في انتظار تعديل المخطط المحاسبي تم إدراج هذه النفقة حسب طبيعة موردها".**

حول نفقات الحزب

أ- تشير بيانات النفقات الشهرية إلى تسديد مصاريف تسيير المفتشيات الجهوية برسم سنة 2014 بمبلغ إجمالي قدره و5.511.385,00 درهم مقابل 5.684.364,00 درهم عن سنة 2013. ولتبرير هذه المصاريف، تم الإدلاء فقط بأوامر التحويل وجداول بأسماء المستفيدين والمبالغ المحولة لهم، وهي وثائق لا يمكنها لوحدها أن تقوم مقام الوثائق التي تكتسي القوة الإثباتية في شكل فاتورات أو أي مستندات أخرى من مستندات الإثبات المماثلة كما هو منصوص عليه في القوانين والأنظمة ذات الصلة، ولا سيما القانون رقم 06.99 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة (المادتين 48 و51) القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك (المادتين 4 و25) ومدونة الضرائب (المادة 145).

وأوضح المسؤول الوطني، في معرض جوابه، أن الأمر "**يتعلق بمصاريف تسيير مفتشيات الحزب حيث تتضمن شهريا تعويضات هزيلة للمفتشين لا تتعدى 1500.00 درهم وتعويضات البنزين لا تتعدى 1500.00 درهم وتعويضات القيم أو الكاتبة وواجبات كرائية للمقرات الحزبية، يتم تحويلها لفائدة المفتشين شهريا لأجل تسيير المفتشيات الإقليمية للحزب، وتجدر الإشارة إلى أن نظام المفتشين بدأ العمل به منذ تأسيس الحزب**"؛

يجب التوضيح من جهة، بأن المسؤول الوطني لم يرفق جوابه بأي وثيقة مثبتة بخصوص المصاريف موضوع الملاحظة، ومن جهة أخرى، بأنه باستثناء النفقات الصغرى التي يصعب تبريرها بفواتير مضبوطة، يمكن الإدلاء بشأنها بوثائق إثبات داخلية وفق الشروط المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، فإن مختلف النفقات المنجزة يجب تبريرها بوثائق تكتسي القوة الإثباتية في شكل فواتير أو أي مستندات أخرى كما هو منصوص عليه في القوانين والأنظمة ذات الصلة.

ب- لوحظ أن الحزب قدم دعما قدره 60.000,00 درهم لمترشحه برسم انتخابات جزئية، ولتبرير هذا المبلغ، تم الإدلاء باتفاقية بين المترشح والحزب.

وفي جوابه، أوضح المسؤول الوطني أنه **" تم تسليم مبلغ 60.000,00 إلى وكيل اللائحة كدعم في الانتخابات الجزئية بعد توقيعه على اتفاقية مع الحزب والتي تلزمه كما هو منصوص عليه في قوانين الانتخابات بالإدلاء بجميع الوثائق والمستندات مباشرة إلى المجلس الأعلى للحسابات."**

ويجب التذكير في هذا الصدد، بأن المترشح لم يودع تصريحه لدى المجلس برسم الانتخابات الجزئية. وعليه، فالمبلغ المذكور لم يتم الإدلاء بشأنه بأي وثائق مثبتة من طرف الحزب أو المترشح.

ت- لوحظ أن مصاريف تسيير المركز بمبلغ 122.220,00 درهم ومصاريف المستخدمين بمبلغ 191.653,67 درهم وشيك بمبلغ 30.000,00 درهم لم يتم دعمها بأي وثائق مثبتة.

وفي معرض جوابه قدم المسؤول الوطني جدولا يوضح من خلاله موضوع كل نفقة على حدة وتاريخها ومبلغها مرفقا ببعض وثائق الإثبات. وبخصوص مصاريف تسيير المركز بمبلغ 122.220,00 درهم، أدلى المسؤول الوطني بلائحات تعويضات العاملين بالمركز وأوضح أن **"هذه الأسماء تتعلق بأشخاص موظفون سابقا بالمركز العام او متعاونون مع المركز العام للحزب لسنوات عديدة، ولم يكن بالإمكان في ذلك الحين إدماجهم في نظام التقاعد، وقرر الحزب منذ زمن بعيد إذ يقدم بعض المساعدات لهم ولأسرهم كحق يعود لأصحاب الحقوق وهي تعويضات هزيلة لأسر معوزة وهذا قد امتد لعقود قبل أن تقرر الدولة المساهمة في دعم تسيير الأحزاب."**

تجب الإشارة إلى أن الحزب لم يقدم سوى نسخة للشيك رقم0620924 لتبرير النفقة بمبلغ 30.000,00 درهم مبينا أنها تتعلق بمصاريف تسوية ممتلكات الحزب. وأشار إلى أن مصاريف المستخدمين بمبلغ 191.653,67 درهم تتعلق بتكاليف الضمان الاجتماعي لسنة 2014 دون أن يدعمها بأي وثيقة مثبتة. و فيما يتعلق بمبلغ 122.200,00 درهم المتعلق بتسيير المركز، يجب التذكير بأن التعويضات لا يمكن منحها لأشخاص وافتهم المنية واحتسابها ضمن تعويضات العاملين بمركز الحزب.

واستنادا لذلك، يحدد المبلغ الذي لم يتم دعمه بوثائق مثبتة في343.873,67 درهم.

حزب الأصالة والمعاصرة

السنة المالية 2013

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الأصالة والمعاصرة حسابه السنوي برسم السنة المالية 2013 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 31 مارس 2014، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق 22 أكتوبر 2011.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره 6.980.624,59 درهم مقابل 32.298.379,29 درهم برسم السنة المنصرمة، وتتكون أساسا من مبلغ الدعم الممنوح له للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيره (6.274.373,01 درهم) ومن مبلغ الهبات والوصايا والتبرعات (686.250,00 درهم).

أما نفقات الحزب، فقد بلغت ما مجموعه 9.210.389,00 درهم، وتهم:

- اقتناء أصول ثابتة بمبلغ إجمالي قدره 842.670,40 درهم، ويشمل هذا المبلغ الحصول على منظومة معلوماتية (459.734,40 درهم) واقتناء عتاد وأثاث المكتب وتهييئات مختلفة (309.136,00 درهم) وأخيرا إحداث موقع إلكتروني (73.800,00 درهم) ؛

- أداء تكاليف التدبير بمبلغ إجمالي قدره 8.367.718,60 درهم. ويتوزع هذا المبلغ بشكل أساسي بين تكاليف المستخدمين (2.170.028,74 درهم) ومصاريف التنقلات والمهام والاستقبالات (1.854.344,76 درهم) وتكاليف الهاتف (1.311.449,39 درهم) وتكاليف الكراء (838.850,00 درهم) وتنظيم مؤتمرات وتظاهرات (661.814,70 درهم) وتحملات الفوائد (475.605,90 درهم) ومشتريات مستهلكة من مواد ولوازم (467.558,09 درهم) وأخيرا تكاليف الصيانة والإصلاحات (199.608,53 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ فاتح يوليو 2015، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 03 غشت 2015، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول مسك المحاسبة

أ- لوحظ أن مسك محاسبة الحزب لم تراع الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية موضوع القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430(23 أبريل 2009)

المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، وخصوصا استعمال "مصنف الحسابات المبسطة والخاصة " المرفق بالملحق رقم 1 للقرار المذكور و"نماذج القوائم التركيبية" المرفقة بالملحق رقم 2 لنفس القرار.

وفي جوابه أكد المسؤول الوطني أنه " **تم تطبيق المخطط المحاسبي العام وتمت المصادقة عليه من طرف مراقب الحسابات والذي لا يختلف في الجوهر عن المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، كما انه تم تطبيقه في السنة الموالية 2014".**

ب- لوحظ أنه تم إنجاز بعض النفقات على مستوى بعض الهياكل المحلية والمتعلقة بالماء والكهرباء والكراء والتي تهم النصف الثاني من السنة، وذلك دون تنزيلها ضمن حساب العائدات والتكاليف. ويجدر التذكير في هذا الصدد بأنه وفقا لقاعدة "الشمولية"، فإن كل حزب ملزم بإدراج كل العمليات المنجزة من طرفه في السجلات المحاسبية التي يتم حصرها سنويا.

وفي رده، أشار المسؤول الوطني إلى أن "**الموارد البشرية المكلفة بجمع الوثائق الحسابية بالجهات ليس لها تكوين في هذا المجال والشخص المكلف بالحسابات لم يكن موجودا في ذلك الوقت، ولذلك لم ترسل هذه الوثائق في وقتها وتم تدوينها في السنة الموالية 2014 كمصاريف للسنة الفارطة ولقد عمل الحزب بهذا المنهج في السنة الموالية 2014".**

ت- لوحظ أن نفقات بمبلغ إجمالي قدره 16.314,52 درهم تم تقييدها مرتين بدفتر الأستاذ.

وضمن جوابه، أوضح المسؤول الوطني أن " **الحسابات تمت في مدة وجيزة لأن الشخص المكلف بالحسابات جاء في آخر السنة، وبالتالي تمت عن غير قصد تقييد النفقات مرتين وسوف يتم حذفها".**

حول نفقات الحزب

أ- لوحظ أن مبلغا قدره 300.000,00 درهم تم صرفه لأحد مترشحي الحزب بمناسبة انتخابات جزئية ولم يتم تبريره بأي وثيقة مثبتة في شكل فاتورات أو أي مستندات أخرى من مستندات الإثبات المماثلة كما هو منصوص عليه في القوانين والأنظمة ذات الصلة، ولا سيما القانون رقم 06.99 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة (المادتان 48 و 51) والمدونة العامة للضرائب (المادة 145).

وضمن جوابه، أقر المسؤول الوطني بأن المترشح " **رفض تزويد الحزب بالوثائق الإثباتية اللازمة ولقد أرسل له الحزب إنذارا".**

ب- لوحظ على مستوى الأمانة الجهوية للدار البيضاء أنه:

- تم أداء مجموعة من النفقات نقدا، وذلك دون مسك يومية الصندوق قصد تقييد النفقات التي تم صرفها في هذا الإطار؛

وفي معرض جوابه، أكد المسؤول الوطني أن الحزب " **سوف يعمل مستقبلا على مسك دفتر الصندوق قصد تقييد النفقات التي تم صرفها نقدا**"؛

- لتبرير مبلغ قدره 57.000,00 درهم يتعلق بتكاليف التغذية موضوع الشيك رقم 136875، تم الإدلاء بالفاتورة رقم 13/25 المؤرخة في 2013/09/24 التي لا تتضمن رقم القيد في السجل التجاري ورقم القيد في الرسم المهني، وهو ما يخالف

المقتضيات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة، ولا سيما القانون رقم 06.99 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة (المادتان 48 و 51) والمدونة العامة للضرائب (المادة 145).

أوضح المسؤول الوطني في رده **"أن المورد تعهد بالإدلاء بفاتورة بها جميع الشروط المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة، إلا انه تخلف عن ذلك وكان المسؤول عن الجهة قد أدى له واجبه مسبقا ولعدم درايته ولان بعض الموردين يشترطون الأداء مسبقا، وفي هذه الحالة فإن المورد هو المسؤول عن نقصان المعلومات بفواتيره"**؛

- تم أداء بعض الفواتير بمبلغ إجمالي قدره 10.434,69 درهم تتعلق بتكاليف الهاتف رغم أنها في غير اسم الحزب، وبالتالي لا يمكن تنزيلها ضمن تكاليفه.

وفي معرض جوابه أكد المسؤول الوطني أن **"الأمين الإقليمي للجهة هو الذي يتكلف بعقدة الكراء لذلك فإن هاتف المقر باسمه".**

يجب التذكير في هذا الصدد بأنه استنادا إلى مقتضيات المادتين 2 و30 من القانون التنظيمي سالف الذكر، فإن الحزب تنظيم سياسي يتمتع بالشخصية الاعتبارية وتبعا لذلك يحق له أن يتقاضى أمام المحاكم وأن يقتني بعوض و يتملك ويتصرف في موارده المالية وأملاكه المنقولة و العقارية الضرورية لممارسة نشاطه و تحقيق أهدافه؛

- تم أداء الفاتورة عدد 202013 المؤرخة في 2013/11/01 بمبلغ قدره 12.360,00 درهم والمتعلقة باقتناء حاسوبين نقدا رغم أن مبلغها يتجاوز 10.000,00 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11.

وضمن رده، أقر المسؤول الوطني أنه **" تم بالفعل اقتناء حاسوبين في نفس اليوم بمبلغ 12.360,00 درهم وتمت تأديتهم نقدا وامتنع المورد عن إعطائهم فاتورتين مجموعهما أقل من 10.000,00 درهم وزودهم بفاتورة واحدة لأن الفاتورات تسجل بتواريخها وتحسب عليها القيمة الإضافية"**؛

ت- لوحظ على مستوى الأمانة الجهوية لسوس ماسة- درعة أنه تم أداء واجبات الكراء (8.000,00 درهم)، وذلك دون تقديم أي وثائق لإثبات صرفها.

يشار إلى أن الحزب لم يقدم أي جواب حول هذه الملاحظة.

السنة المالية 2014

1. تقديم الحساب السنوي

قدم الحزب حسابه السنوي برسم السنة المالية 2014 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 31 مارس 2015، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره 8.574.973,84 درهم بينما بلغت 6.980.624,59 درهم برسم سنة 2013 و32.298.379,29 درهم برسم سنة 2012، وتتكون أساسا من مبلغ الدعم الممنوح له للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيره (6.333.583,54 درهم) ومن مبلغ الهبات والوصايا والتبرعات (... درهم).

أما نفقات الحزب، فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه 14.884.716,40درهم مقابل 9.210.389,00 درهم خلال سنة 2013، وتهم:

- اقتناء أصول ثابتة بمبلغ إجمالي قدره 2.230.577,60 درهم، ويشمل هذا المبلغ الحصول على اقتناء مبان (1.828.625,00 درهم) واقتناء عتاد وأثاث المكتب تهييئات مختلفة (401.952,60 درهم)؛

- أداء تكاليف التدبير بمبلغ إجمالي قدره 12.654.138,80 درهم. ويتوزع هذا المبلغ بشكل أساسي بين تكاليف المستخدمين (4.467.525,87 درهم) ومصاريف التنقلات والمهام والاستقبالات (3.936.329,88 درهم) وتكاليف الكراء (1.610.520,00درهم) ومشتريات مستهلكة من مواد ولوازم (689.356,87 درهم) وأخيرا تكاليف خارجية مختلفة (1.889.453,73 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 19 أكتوبر 2015، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 04 نوفمبر 2015، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول مسك المحاسبة

أ- لوحظ من ناحية، أن الحزب لم يقدم ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة مبلغا إجماليا قدره 923.505,02 درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 25 نوفمبر 2011، أي حاصل الفرق بين مبلغ المساهمة الكلي المقدم له (27.318.660,33 درهم) والمبلغ المصرح بصرفه (26.395.155,31 درهم)، وذلك خلافا لما هو منصوص عليه في المادة 45 من القانون التنظيمي رقم 29.11 السالف الذكر. ومن ناحية ثانية، لوحظ أن هذا المبلغ لم يتم تنزيله ضمن الموازنة بالحساب رقم 445: "الدولة دائنة[30]".

وضمن جوابه، أكد المسؤول الوطني أن الحزب **"سيعمل على إرجاع حاصل الفرق بين مبلغ المساهمة المقدم له برسم الانتخابات التشريعية والمبلغ المصرح بصرفه إلى الخزينة، كما كان مخططا في أجوبة الحزب لرسالة المجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2012 و2013".**

ب- لوحظ أن نفقات الكراء برسم سنتي 2012 و2013 بمبلغ إجمالي قدره 264.000,00 درهم، لم يتم أداؤها وتقييدها في المحاسبة إلا خلال سنة 2014، وهو ما يخالف مبدأ تخصص الدورات المحاسبية المنصوص عليه في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية موضوع القرار المشترك.

[30] - *Etat-créditeur.*

وضمن جوابه، أوضح المسؤول الوطني أنه هذه النفقات " **لم يتم أداؤهما حتى سنة 2014 لأن المكتري يقطن ببلجيكا ونصر على أدائه في الوقت المحدد إلا أنه يتخلف عن مواعيده ونضطر إلى تسوية كرائه حتى يحضر إلى المغرب ولذلك سوف نقوم بالبحث عن طريقة للأداء في الوقت أو تقييده بحساب المدينية للمعني بالأمر (Compte de dettes) لحين تسويته**".

حول كيفية أداء النفقات

لوحظ أن الفاتورة المؤرخة في 30 أكتوبر 2014 بمبلغ قدره 20.270,00 درهم تم أداؤها نقدا، وذلك خلافا لمقتضيات المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر.

وفي جوابه أكد المسؤول الوطني أن الفاتورة " **قد تم أداؤها نقدا من طرف عضو من الحزب، وعندما قررت الجهة الأداء بالشيك، رفض المورد أخذ الشيك. وسوف يعمل الحزب جاهدا على إلزامهم التعامل بالأداء مستقبلا بالشيك كيفما كانت الظروف**".

حزب التجمع الوطني للأحرار

السنة المالية 2013

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب التجمع الوطني للأحرار حسابه السنوي برسم السنة المالية 2013 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 31 مارس 2014، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق 22 أكتوبر 2011.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره 8.396.950,06 درهم مقابل 33.844.916,09 درهم برسم السنة الماضية، وتتكون بشكل أساسي من مبلغ مساهمة الدولة في تمويل مصاريف تدبير الحزب (6.704.068,42 درهم) ومن واجبات الانخراط والمساهمات (1.633.008,80 درهم).

أما نفقات الحزب، فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه 15.562.150,05 درهم، بينما بلغت خلال السنة الفارطة ما قدره 32.713.832,61 درهم؛ وتتوزع بين:

- اقتناء أصول ثابتة بمبلغ قدره 6.135.920,96 درهم، ويشمل هذا المبلغ اقتناء أصول ثابتة مادية أخرى (6.110.100,96 درهم) وشراء أثاث وعتاد المكتب وتهييئات مختلفة (25.820,00 درهم) ؛

- وأداء تكاليف التدبير بمبلغ إجمالي قدره 9.426.229,09 درهم. وتخص بشكل أساسي تكاليف الكراء (2.327.564,60 درهم) وتكاليف المستخدمين (2.236.213,08 درهم) ومصاريف التنقلات والمهام والاستقبالات (1.556.177,77 درهم) و تكاليف تسيير مختلفة (393.655,73 درهم) ومشتريات مستهلكة من مواد ولوازم (162.708,99 درهم) ومساعدة مباشرة للمترشحين (315.748,25 درهم) وأخيرا تكاليف خارجية مختلفة (2.599.908,92 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 30 يونيو 2015، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 29 يوليو 2015، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول موارد الحزب

لوحظ أن موارد الاستغلال بلغت ما قدره 1.606.000,00 درهم، وتوزعت بين واجبات المنتخبين بمبلغ إجمالي قدره 1.306.000,00 درهم ومساهمات أخرى (هبات) بمبلغ إجمالي قدره 300.000,00 درهم، في حين بلغت حسب حساب العائدات و التكاليف ما قدره 1.633.008,80 درهم.

وفي رده أشار المسؤول الوطني للحزب إلى أن:" الفرق بين المبلغين هو 27.000 درهم الذي يمثل مساهمة الوزراء التي لازالت لم تؤدى".

يجب التذكير في هذا الصدد، بأن العائدات تقيد في المحاسبة عند اكتسابها أي تحصيلها ، كما هو منصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية.

حول نفقات الحزب

أ- لوحظ أن الحزب قام بصرف مبلغ قدره 100.000,00 درهم لمترشحيه برسم انتخابات جزئية، وذلك دون دعمه بأي وثائق مثبتة.

وفي رده أدلى المسؤول الوطني للحزب بنسختين للشيكين موضوع الملاحظة. ويجب التذكير في هذا الصدد، بأن المترشحين لم يودعا تصريحهما لدى المجلس برسم الانتخابات التشريعية الجزئية. وعليه، فالمبلغ المذكور لم يتم الإدلاء بشأنه بأي وثائق مثبتة من طرف الحزب أو المترشح.

ب- لوحظ أنه لتبرير النفقات المتعلقة بالماء و الكهرباء بمبلغ إجمالي قدره 27.741,75 درهم، قدم الحزب فاتورات في غير اسمه وبالتالي لا يمكن تنزيلها ضمن تكاليفه.

وفي معرض جوابه أشار المسؤول الوطني إلى أن **"المبنى المعني بالأمر بهذه المصاريف ملكية الحزب استرجعه منذ سنة 2008 اثر حكم قضائي بتصفية شركة الميثاق التي كانت مملوكة للحزب بعد إفلاسها وحصل الحزب على وثيقة ملكيته. وبقي مشكل إعادة صياغة العقد التي تطالب بالحصول على متؤخراتها من الميثاق وبالحكم مباشرة من المحكمة. ويبدل الحزب كل المساعي القانونية الممكنة من أجل الوصول لهذا الهدف. وقد وضع هذا المبنى رهن إشارة المكتب الجهوي للحزب لجهة الرباط ويمكن التأكد من ذلك ميدانيا. ونلتمس من المجلس الأعلى إعطاءنا بعض الوقت لتسوية هذه الوضعية".**

يجب التذكير في هذا الإطار بأنه استنادا إلى مقتضيات المادتين 2 و30 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر، فإن الحزب تنظيم سياسي يتمتع بالشخصية الاعتبارية وتبعا لذلك يحق له أن يتقاضى أمام المحاكم وأن يقتني بعوض ويتملك ويتصرف في موارده المالية وأملاكه المنقولة والعقارية الضرورية لممارسة نشاطه وتحقيق أهدافه. لذا كان من الواجب تغيير العقود المتعلقة بالماء والكهرباء ووضعها باسم الحزب.

السنة المالية 2014

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب التجمع الوطني للأحرار حسابه السنوي برسم السنة المالية 2014 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 31 مارس 2015، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب سنة 2014 ما قدره 8.284.911,34 درهم ؛ وتتكون من مبلغ مساهمة الدولة في تمويل مصاريف تدبير الحزب (6.704.068,42 درهم) ومن واجبات الانخراط والمساهمات (1.453.000,00 درهم) ومن فوائد وعائدات مالية أخرى (127.842,92 درهم).

أما نفقات الحزب، فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه 8.885.890,27 درهم ؛ وتتوزع بين:

- اقتناء أصول ثابتة بمبلغ قدره 459.813,40 درهم، ويشمل هذا المبلغ شراء عتاد النقل (249.510,00 درهم) وأصولا ثابتة مادية أخرى (111.360,00 درهم) وشراء أثاث وعتاد المكتب وتهييئات مختلفة (98.943,40 درهم)؛
- أداء تكاليف التدبير بمبلغ إجمالي قدره 8.426.076,87 درهم. وتخص بشكل أساسي بين تكاليف الكراء (2.062.938,67 درهم) وتكاليف المستخدمين (1.984.985,64 درهم) ومصاريف التنقلات والمهام والاستقبالات (1.032.683,45 درهم) ومشتريات مستهلكة من مواد ولوازم (606.601,68 درهم) وأخيرا تكاليف خارجية مختلفة (2.703.200,12 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 09 نونبر 2015، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 23 نونبر 2015، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول مسك المحاسبة

لوحظ من ناحية، أن الحزب لم يقدم ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة مبلغا إجماليا قدره 804.826,91 درهم، توزع كالتالي:

- مبلغ قدره 401.267,21 درهم، أي حاصل الفرق بين المبلغ الذي تسلمه الحزب برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة إقتراع 25 نونبر 2011 (26.717.889,41 درهم) والمبلغ الذي صرح الحزب بصرفه (26.316.622,20 درهم)، وذلك خلافا لمقتضيات المادة 45 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر والمادة الرابعة من المرسوم رقم 2.11.609 الصادر في 25 أكتوبر 2011 بتحديد الآجال والشكليات المتعلقة باستعمال مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب. للتذكير فإن الحزب قد أكد، ضمن جوابه على الملاحظة الموجهة إليه حينها: "انه تعذر عليه التصريح بالباقي لأنه لم يتمكن من التوفر في حينه على مستندات الاثبات لهذا المبلغ".

- مبلغ قدره 403.559,70 درهم، لم يتم تبريره بأي وثائق تثبت صرفه فعليا للمترشحين، والتزم حينها "بالإدلاء بالوثائق المتبقية أو التصريح بعدم التمكن من تسليم المبالغ المتبقية لأصحابها".

ولوحظ من ناحية ثانية، أن المبلغ المذكور والذي قدره 804.826,91 درهم لم يتم تنزيله ضمن الموازنة – الخصوم بالحساب رقم 445: "الدولة دائنة".

وفي رده أكد المسؤول الوطني للحزب أنه:

- فيما يخص مبلغ 401.267,21 درهم ،" **سبق للحزب أن أجاب بأن مبلغ 366.458,57 درهم صرف لأربعة مترشحين لانتخابات جزئية لملأ مقاعد تم التباري عليها بعد صدور أحكام قضائية. ومن بين الأربعة حصل السيد ... على مقعد نيابي وصرف له الحزب ما مجموعه 216.458,57 درهم. وبما أن مبلغ الدعم لهذا المقعد استفاد منه حزب آخر وتم إسقاطه فإن الحزب هو الملزم بإرجاع المبلغ. وإذ يقر الحزب بأن المبالغ التي صرفت للمترشحين الآخرين الذين رسبوا وجب إرجاعها للدولة، يقترح على المجلس الموقر احتساب فقط 184.808,57 درهم كمبلغ يجب إرجاعه".**

- فيما يخص مبلغ 403.559,70 درهم، "**فإن الحزب يحتفظ بنفس الجواب عن سنة 2013 ويقترح الحزب إرجاع مبلغ 48.129,12 درهم**".

وأضاف أن "**مجموع المبالغ الذي يقترح الحزب إرجاعها هو 232.937,69 درهم وسيتم تنزيلها في موازنة الخصوم بالحساب رقم 445 "الدولة-الدائنة".**

يجب التذكير في هذا الصدد، بأنه استنادا إلى المادة 34 من القانون التنظيمي المشار إليه سلفا، فإن مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية تقتصر فقط على الحملات المتعلقة بالانتخابات العامة ولا تخص بحال من الأحوال الحملات المتعلقة بالانتخابات الجزئية، وعليه فالحزب مطالب بإرجاع المبالغ المذكورة.

حول نفقات الحزب

أ- لوحظ أن الكشوفات البنكية تتضمن سحب مبالغ مالية قدرها 10.871,76 درهم لم يتم دعمها بأي وثائق مثبتة.

وفي رده أشار المسؤول الوطني للحزب إلى أن:" **هذه التحويلات تمت لفائدة المؤتمر الدولي 59 للبراليين من أجل مشاركة عضوين من المكتب السياسي للحزب وعضو من اللجنة المركزية. وقد تم تحويل 250 أورو عن كل فرد. وقد طلبنا من المكتب الدولي لليبراليين إيفادنا بوثيقة عاجلة".**

للإ شارة فإنه لم يتم، في هذا الصدد، الإدلاء بأية وثيقة مثبتة.

ب- لوحظ أنه لتبرير النفقات المتعلقة بالماء والكهرباء بمبلغ إجمالي قدره 42.519,52 درهم، قدم الحزب فاتورات في غير اسمه وبالتالي لا يمكن تنزيلها ضمن تكاليفه.

وفي معرض جوابه أشار المسؤول الوطني إلى أن **"هذا المقر ملك لحزب التجمع الوطني للأحرار ويشغلها حاليا كمركز جهوي له وكان سابقا موضوعا تحت تصرف جريدة الشروق المغربية التي تمت تصفيتها قضائيا لكن تعذر على الحزب إلى الآن أخذ وثيقة قضائية للإدلاء بها لشركة "ريضال" لإرجاع العداد باسمه ".**

يجب التذكير في هذا الإطار بأنه استنادا إلى مقتضيات المادتين 2 و30 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر، فإن الحزب تنظيم سياسي يتمتع بالشخصية الاعتبارية وتبعا لذلك يحق له أن يتقاضى أمام المحاكم وأن يقتني بعوض ويتملك ويتصرف في موارده المالية وأملاكه المنقولة والعقارية الضرورية لممارسة نشاطه وتحقيق أهدافه. لذا كان من الواجب تغيير العقود المتعلقة بالماء والكهرباء والهاتف وغيرها ووضعها باسم الحزب.

حزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

السنة المالية 2013

يشار إلى أن ما ميز السنة المالية 2013 هو حدث اندماج الحزب الاشتراكي والحزب العمالي في حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بتاريخ 24 يوليو 2013. وعليه سيتناول هذا التقرير على التوالي الملاحظات المتعلقة بكل من الأحزاب الثلاثة كل على حدة.

أولا- حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2013 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 31 مارس 2014، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق 22 أكتوبر 2011.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره 8.005.530,36 درهم بينما بلغت ما قدره 21.897.222,96 درهم برسم السنة الفارطة، وتتكون أساسا من:

- مبلغ الدعم الممنوح له للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيره (5.114.821,60 درهم)؛
- مبلغ الشطر الثاني من مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم مؤتمره الوطني العادي المنعقد أيام 13 و14 و15 دجنبر 2012 و12 و13 و19 و20 يناير 2013 (1.575.536,50 درهم)؛
- مساهمات أعضاء الحزب والمنتخبين (931.852,00 درهم).

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الحزب قام بإرجاع مبلغ قدره 203.307,15 درهم إلى الخزينة، وهو حاصل الفرق بين مبلغ مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 25 نونبر 2011 والمبلغ المصرح بصرفه.

أما نفقات الحزب فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه 10.976.703,72 درهم مقابل 17.809.527,68 درهم برسم السنة الماضية، وتهم:

- اقتناء أصول ثابتة بمبلغ قدره 1.108.404,63 درهم، ويشمل هذا المبلغ أساسا أثاث وعتاد المكتب وعتاد معلوماتي (365.377,68 درهم) وبناءات في طور الانجاز (725.426,95 درهم)؛
- أداء تكاليف التدبير بمبلغ إجمالي قدره 9.343.593,49 درهم، ويتوزع هذا المبلغ بشكل أساسي بين تكاليف المستخدمين (2.568.266,37 درهم) ومصاريف التنقلات والمهام والاستقبالات (2.112.029,52 درهم) وتنظيم التظاهرات والمؤتمرات (1.601.861,60

درهم) ومشتريات مستهلكة من مواد ولوازم (827.289,81 درهم) وتكاليف الكراء (300.966,00 درهم) وأخيرا تكاليف خارجية مختلفة (1.225.970,14 درهم).

- أداء تكاليف تنظيم المؤتمر الوطني العادي (524.705,60 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 30 يونيو 2015، من أجل تقديم التبريرات اللازمة، غير أن الحزب لم يقدم أي أجوبة حول الملاحظات التي تمت إثارتها في هذا الصدد، والتي تخص المحاور التالية:

حول الإشهاد بصحة الحساب

لوحظ أن الحزب قدم حسابا مشهود بصحته إلا أن تقرير الخبير المحاسب لا يشير إلى أن "القوائم التركيبية من شأنها أن تُكَون صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه"، خلافا لما هو منصوص عليه في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد و المالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430(23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، وفي النموذج الوارد ضمن المعيار 5700 من دليل معايير التدقيق القانوني والتعاقدي المحدد من طرف المجلس الوطني لهيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب.

حول الوثائق المكونة للحساب

لوحظ أن الجدول أ.1: " مناهج رئيسية للتقويم الخاصة بالأحزاب السياسية[31]" يتضمن عبارة "لا شيء"، لذا يتعين إبراز المناهج التي تم اعتمادها في تقويم حسابات الموازنة.

حول موارد الحزب

شملت موارد الحزب مبلغا قدره 69.900,00 درهم يتعلق بهبة ممنوحة من طرف مؤسسة أجنبية لها مقر بالرباط، وهو ما يخالف مقتضيات المادة 39 من نفس القانون التنظيمي سالف الذكر.

حول نفقات الحزب

أ- يبرز حساب العائدات والتكاليف مبالغ قدرها 820.700,00 درهم تم تحويلها للهياكل المحلية للحزب، وتم تنزيلها بالحساب رقم 61443 "مؤتمرات وتظاهرات". وفي هذا الصدد لوحظ أن المبلغ المذكور شمل مبلغا قدره 332.080,00 درهم لم يتم دعمه بوثائق مثبتة كافية ومبلغا قدره 334.450,00 درهما لم يتم دعمه بأي وثائق مثبتة.

ب- يبرز حساب العائدات والتكاليف مبالغ قدرها 46.101,40 درهم تم منحها لمسؤولين بالهياكل المحلية للحزب، وتم تنزيلها بالحساب رقم 61480 "تكاليف خارجية أخرى تتعلق بالدورة المحاسبية السابقة". وفي هذا الصدد لوحظ أن المبلغ المذكور

31 - Principales méthodes d'évaluation spécifiques aux partis politiques.

شمل مبلغا قدره 14.581,40 درهم لم يتم دعمه بوثائق مثبتة كافية ومبلغا قدره 31.520,00 درهما لم يتم بشأنه تقديم أي وثائق مثبتة.

ت- يبرز حساب العائدات والتكاليف مبلغا إجماليا قدره 90.000,00 درهم تم منحه لمترشحي الحزب برسم انتخابات جزئية، وتم تنزيله بالحساب رقم 61840 "مساعدة مباشرة للمترشحين". وفي هذا الصدد لوحظ أن مبلغا قدره 70.000,00 درهما لم يتم بشأنه تقديم أي وثائق مثبتة.

ثانيا- الحزب الاشتراكي

1. حول تقديم الحساب السنوي

بتاريخ 04 أبريل 2014 قدم الحزب الاشتراكي للمجلس الأعلى للحسابات وضعية مالية عن سنتي 2013/2012 وبعض مستندات إثبات صرف النفقات المنجزة برسم سنة 2013، في حين لم يقدم الكشوفات البنكية وكل القوائم التركيبية وتقرير الخبير المحاسب الذي يتم من خلاله الإشهاد بصحة الحساب السنوي، وذلك خلافا لما هو منصوص عليه في القوانين والأنظمة ذات الصلة، ولا سيما القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية والقرار المشترك المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

وباعتبار أن الحزب الاشتراكي اندمج في حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بتاريخ 24 يوليو 2013[32] واستنادا إلى مقتضيات الفقرة الثالثة من المادة 57 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر التي تنص على أن "يحل الحزب القائم أو الحزب الجديد محل الحزب أو الأحزاب المندمجة فيه، في جميع الحقوق والالتزامات" فقد وجه الرئيس الأول للمجلس رسالة إلى الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بتاريخ 30 يونيو 2015 قصد موافاته بالوثائق والمستندات المكونة للحساب السنوي للحزب الاشتراكي برسم الفترة الممتدة من فاتح يناير إلى غاية تاريخ الاندماج وكذا بالوثائق المتعلقة بعملية الاندماج[33]. غير أن المجلس لم يتوصل بأي رد في الموضوع.

إضافة إلى ما سلف، يجدر التذكير بأن الحزب لم يسبق له أن قدم أي حساب سنوي إلى المجلس وكذا الوثائق المكونة له، واكتفى خلال سنتي 2012 و2013 بتقديم بيانات (تقارير مالية) ومستندات إثبات صرف النفقات المنجزة.

أمام هذا الوضع، وفي غياب الوثائق المكونة للحساب السنوي والوثائق المتعلقة بعملية الاندماج، فقد اقتصرت عملية الفحص على الوثائق المقدمة للمجلس بتاريخ 04 أبريل 2014 المشار إليها سلفا فقط.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب ما قدره 483.870,97 درهم، تتكون من مبلغ الدعم الممنوح له للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيره.

---

[32]- تاريخ تسليم وصل من طرف وزارة الداخلية عن إيداع تصريح باندماج الحزب الاشتراكي والعمالي في حزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

33- نسخة من النظام الأساسي للحزب الاشتراكي وجرد شامل لكل ممتلكاته من عقارات وأموال منقولة وكذا كشوفات الحسابات البنكية ووضعية بالمبالغ المالية التي تم نقلها في هذا الإطار وأخيرا الوثائق التي تثبت تسلم الجهة المستفيدة لممتلكات الحزب.

أما نفقات الحزب، فقد بلغت ما مجموعه 231.594,90 درهم، وتهم أداء تكاليف التدبير. ويتوزع هذا المبلغ بشكل أساسي بين تكاليف المستخدمين (75.800,00 درهم) وتكاليف الكراء (57.600,00 درهم) ومشتريات مستهلكة من مواد ولوازم (42.616,90 درهم) وأخيرا مصاريف التنقلات والمهام والاستقبالات (33.838,00 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

للتذكير، فإنه إضافة إلى كون الحزب لم يقدم كل القوائم التركيبية والكشوفات البنكية وتقرير الخبير المحاسب، كما تمت الإشارة إلى ذلك أعلاه، فقد تم تسجيل الملاحظات التالية:

حول نفقات الحزب

لو حظ أن نفقات بمبلغ إجمالي قدره 48.500,00 درهم تم الإدلاء بشأنها بوثائق (سند تسليم أو فاتورة لاتستوفي جميع الشروط القانونية أو وصل بأداء مبلغ) لا تكتسي القوة الإثباتية الكافية في شكل فاتورات أو أي مستندات أخرى من مستندات الإثبات المماثلة كما هو منصوص عليه في القوانين والأنظمة ذات الصلة، ولا سيما القانون رقم 06.99 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة (المادتين 48 و51) والقانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة (المادة 49) ومدونة الضرائب (المادة 145).

حول نقل ممتلكات الحزب

صادق المؤتمر الوطني الاستثنائي للحزب المنعقد بالرباط بتاريخ 29 يونيو 2013 على القرار القاضي "بنقل ممتلكات الحزب وأمواله، بعد أداء جميع الديون المترتبة عليه، إلى المركزية النقابية المنظمة الديمقراطية للشغل". ولدعم هذه العملية، تم تقديم "قرار" موقع عليه من طرف الأمين العام للحزب والكاتب العام وبعض أعضاء المكتب التنفيذي للمنظمة المذكورة، و"جرد لتجهيزات المقر المركزي للحزب بالرباط".

وفي هذا الإطار لوحظ أن الحزب لم يواف المجلس بالوثائق المشار إليها سلفا والتي تخص كشوفات حساباته البنكية وجرد ممتلكاته سواء على المستوى المركزي أو المحلي وتقديم ما يفيد تسلم المنظمة المذكورة لهذه الممتلكات وهذه الأموال.

وحيث أن الحزب لم يبرز المبالغ المالية التي تم تحويلها في هذا الإطار، فقد حدد المجلس الرصيد النهائي لخزينة الحزب، استنادا إلى بعض المعطيات المتوفرة لديه في مبلغ 400.899,39 درهم:

	2012	2013
الفائض / العجز المُسجل برسم السنة الماضية	-105 000,00 (1)	148 623,32
الدعم العمومي	483 870,97(2)	483 870,97(2)
المجموع الصافي للمداخيل	**378 870,97**	**632 494,29**
مجموع النفقات	**230 247,65**(1)	**231 594,90**(1)
حاصل الفرق بين المداخيل والنفقات	**148 623,32**	**400 899,39**

(1): المصدر: "التقريرين الماليين للحزب برسم سنتي 2012 و 2013" المقدمين للمجلس الأعلى للحسابات.

(2): المصدر: وزارة الداخلية.

ثالثا- الحزب العمالي

يجدر التذكير بأن الحزب العمالي لم يقدم للمجلس الأعلى للحسابات حسابه السنوي برسم السنة المالية 2013 وهو ما يخالف مقتضيات المادتين 43 و 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

وباعتبار أن الحزب العمالي اندمج في حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بتاريخ 24 يوليو 2013 واستنادا إلى مقتضيات الفقرة الثالثة من المادة 57 من نفس القانون التنظيمي، فقد وجه الرئيس الأول للمجلس رسالة إلى الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بتاريخ 30 يونيو 2015 قصد موافاته بالوثائق والمستندات المكونة للحساب السنوي للحزب العمالي برسم الفترة الممتدة من فاتح يناير إلى غاية تاريخ الاندماج وكذا بالوثائق المذكورة سلفا والمتعلقة بعملية الاندماج. غير أن المجلس لم يتوصل بأي رد في الموضوع.

إضافة إلى ما سلف، يجدر التذكير بأن الحزب اكتفى برسم سنة 2012 بتقديم بيانات ووثائق تتعلق بتحصيل موارد وصرف نفقات.

أمام هذا الوضع، وفي غياب الوثائق المكونة للحساب السنوي والوثائق المتعلقة بعملية الاندماج، فقد حدد المجلس الرصيد النهائي لخزينة الحزب، استنادا إلى بعض المعطيات المتوفرة لديه في مبلغ 660.537,44 درهم:

	2013
رصيد الحساب البنكي في 31 دجنبر 2012	(1) 176.666,47
الدعم العمومي برسم سنة 2013	(2) 483 870,97
المجموع	**660.537,44**

(1): المصدر: "التقرير المالي للحزب برسم سنة 2012 " المقدم للمجلس الأعلى للحسابات.
(2): المصدر: وزارة الداخلية.

السنة المالية 2014

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2014 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 30 مارس 2015، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره 6.829.150,06 درهم، مقابل 8.005.530,36 درهم برسم السنة الماضية و21.897.222,96 درهم خلال سنة 2012، وتتكون أساسا من مبلغ الدعم الممنوح للحزب للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيره (6.082.563,54 درهم) ومساهمات الأعضاء و الانخراطات (498.001,00 درهم).

أما نفقات الحزب فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه 6.457.821,66 درهم، بينما بلغت السنة الماضية ما مجموعه 10.976.703,72 درهم وسنة 2012 ما قدره 17.809.527,68 درهم، وتهم:

- اقتناء أصول ثابتة بمبلغ قدره 133.932,93 درهم، ويشمل هذا المبلغ أساسا أثاث وعتاد المكتب وعتاد معلوماتي (6.486,60 درهم) وبناءات في طور الانجاز (127.443,33 درهم)؛

- وأداء تكاليف التدبير بمبلغ إجمالي قدره 6.323.888,73 درهم، ويتوزع هذا المبلغ بشكل أساسي بين تكاليف المستخدمين (2.352.688,83 درهم) ومصاريف التنقلات والمهام والاستقبالات (1.119.068,05 درهم) وتنظيم التظاهرات والمؤتمرات (879.995,50 درهم) و أجور مستخدمين غير تابعين للحزب (361.700,00 درهم) ومشتريات مستهلكة من مواد ولوازم (269.399,56 درهم) وأجور وسطاء وأتعاب (221.042,51 درهم) وتكاليف الكراء (135.868,00 درهم) وأخيرا تكاليف خارجية مختلفة (910.398,13 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 09 نوفمبر 2015، من أجل تقديم التبريرات اللازمة، غير أن الحزب لم يقدم أي أجوبة حول الملاحظات التي تمت إثارتها في هذا الصدد، والتي تخص المحاور التالية:

حول الإشهاد بصحة الحساب

لوحظ أن الحزب قدم حسابا مشهود بصحته إلا أن تقرير الخبير المحاسب لا يشير إلى أن "القوائم التركيبية من شأنها أن تُكون صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه"، خلافا لما هو منصوص عليه في القرار المشترك المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، وفي النموذج الوارد ضمن المعيار 5700 المشار إليه أعلاه.

حول مسك المحاسبة

لوحظ أن الشيكات لا يتم تسجيلها محاسبيا إلا بعد صرفها من الحساب البنكي وهو ما يخالف مبدأ تخصص الدورات المحاسبية ومبدأ الحيطة.

حول موارد الحزب

شملت موارد الحزب عائدات مرتبطة بكراء محل بمبلغ إجمالي سنوي قدره 60.493,50 درهم، وفوائد وعائدات مالية أخرى بمبلغ إجمالي قدره 132.357,68 درهم، رغم أنها لا تندرج ضمن الموارد المحددة في المادة 31 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر.

حول نفقات الحزب

أ- لوحظ أن مبلغا قدره 30.000,00 درهم تم تنزيله ضمن الحساب رقم 61443 "مؤتمرات و تظاهرات"، دون دعمه بأي وثائق مثبتة باستثناء أمر بتحويل بنكي.

ب- لوحظ أن نفقات بمبلغ إجمالي قدره 40.080,00 درهم، قد تم تسديدها من الحسابات البنكية (30.500,00 درهم) أو من صندوق الحزب (9.580,00 درهم) وذلك دون تبريرها بأي وثيقة في شكل فاتورات أو أي مستندات أخرى من مستندات

الإثبات المماثلة كما هو منصوص عليه في القوانين والأنظمة ذات الصلة، ولا سيما القانون رقم 06.99 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة (المادتين 48 و51) والقانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك (المادتين 4 و25) والمدونة العامة للضرائب (المادة 145).

ت- لوحظ أنه لتبرير نفقة تتعلق بالضريبة على السيارات بمبلغ قدره 4.400,00 درهم، تم الإدلاء بوثائق بمبلغ قدره 2.900,00 درهم، بينما لم يتم الإدلاء بأي وثيقة لتبرير مبلغ قدره 1.500,00 درهم.

حزب الحركة الشعبية

السنة المالية 2013

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الحركة الشعبية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2013 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 31 مارس 2014، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق 22 أكتوبر 2011.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب خلال السنة المالية 2013 ما مجموعه 4.822.026,07 درهم مقابل ما قدره 5.263.562,82 درهم برسم السنة الماضية، وتتكون أساسا من مبلغ مساهمة الدولة في تمويل مصاريف تدبيره (4.441.156,77 درهم) ومن مبلغ فوائد وعائدات مالية (193.375,00 درهم).

أما نفقات الحزب، فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه 6.084.527,60 درهم بينما بلغت السنة الفارطة ما قدره 6.246.234,68 درهم، وتخص:

- اقتناء أصول ثابتة بمبلغ قدره 139.536,80 درهم، ويتعلق هذا المبلغ باقتناء أثاث وعتاد المكتب؛

- تكاليف التدبير بمبلغ إجمالي قدره 5.944.990,80 درهم، تتوزع بشكل أساسي بين مصاريف التنقلات والمهام والاستقبالات (1.310.832,57 درهم) وتكاليف المستخدمين (1.308.784,06 درهم) وتكاليف الكراء (972.826,85 درهم) وتكاليف الدعاية والتواصل (602.813,00 درهم) وأجور مستخدمين غير منتمين للحزب (527.142,66 درهم) وتكاليف الهاتف (333.126,16 درهم) وأخيرا تكاليف خارجية مختلفة (388.483,03 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ13 فبراير 2015،من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 24 مارس 2015، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظة المتعلقة بمسك المحاسبة كما هو مبين أدناه.

السنة المالية 2014

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الحركة الشعبية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2014 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 31 مارس 2015، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب ما قدره 6.968.051,15 درهم، مقابل ماقدره 4.822.026,07 درهم برسم سنة 2013. وتتكون على الخصوص من مبلغ مساهمة الدولة في تمويل مصاريف تدبيره (4.441.156,77 درهم) ومن مبلغ مساهمة الدولة في تنظيم مؤتمره الوطني 2.220.578,38 درهم ومن مبلغ عائدات بيع سيارتين (130.000,00 درهم) ومن مبلغ الفوائد والعائدات المالية (108.766,00درهم) و من مساهمات أعضاء الحزب (67.550,00 درهم).

أما نفقات الحزب، فقد بلغت ما مجموعه 12.798.029,34 درهم، فيما سجلت السنة الماضية ماقدره 6.084.527,60 درهم وتهم:

- مصاريف خاصة بالأصول الثابتة (324.697,50 درهم) ويتعلق الأمر باقتناء عتاد النقل (180.000,00 درهم) وبشراء أثاث وعتاد المكتب (144.697,50درهم)؛

- تكاليف التدبير بمبلغ إجمالي قدره 6.898.628,04 درهم، تتوزع بشكل أساسي بين مصاريف التنقلات والمهام والاستقبالات (1.310.832,57درهم) وتكاليف المستخدمين (1.308.784,06 درهم) وتكاليف الكراء (972.826,85 درهم) وتكاليف خارجية أخرى (1.851.564,64 درهم)؛

- تكاليف تنظيم المؤتمر الوطني للحزب (5.574.703,80 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 19 أكتوبر 2015 من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 03 نونبر 2015 تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول مسك المحاسبة

كما هو الشأن بالنسبة لسنة 2013، فإن الوثائق المحاسبية للحزب لاتبين خلال سنة 2014 أي موارد أو نفقات منجزة من طرف الهياكل المحلية ولاتبرز الكشوفات البنكية أي مبالغ محولة لها.

ولوحظ في هذا الصدد أنه لم يتم تفصيل دفتر الأستاذ إلى سجلات "دفاتر المساعدة" من أجل توثيق العمليات المحاسبية المنجزة مع الهياكل والمنصوص عليها في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430(23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

وفي معرض جوابه، أوضح المسؤول الوطني أنه" **فعلا لا تبين الوثائق المحاسبية للحزب أي موارد أو نفقات منجزة محليا وذلك لأن جميع نفقات الحزب المحلية كواجب كراء المقرات أو تنظيم اللقاءات والتجمعات الجهوية يتكفل الحزب بتسديدها من المركز".**

يجب التذكير في هذا الصدد، بأن المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب ينص على أنه" يجب تفصيل دفتر اليومية ودفتر الأستاذ إلى عدة سجلات تابعة لها تسمى"دفاتر مساعدة" من أجل توثيق العمليات المحاسبية المنجزة مع الهياكل المحلية. وفي حالة لا مركزة محاسبة الأحزاب ينبغي على الهياكل المحلية مسك محاسبتها طبقا لمقتضيات هذا المخطط المحاسبي."

حول نفقات الحزب

تم دعم نفقات تنقل بمبلغ إجمالي قدره 36.440,00 درهم بإشهادات بالتوصل أو سندات. ولوحظ في هذا الصدد أن هذه النفقات لم يتم تبريرها بشكل كاف، إذ لا يمكن للوثائق المشار إليها أن تقوم مقام الوثائق التي تكتسي القوة الإثباتية في شكل فاتورات أو أي مستندات أخرى من مستندات الإثبات المماثلة كما هو منصوص عليه في القوانين والأنظمة ذات الصلة، ولا سيما القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك (المادتين 4 و25) والمدونة العامة للضرائب (المادة 145):

وفي معرض جوابه، أوضح المسؤول الوطني "**أن النفقات المشار إليها في الجدول رفقته تهم مصاريف تنقل بعض المؤتمرين لحضور أشغال المؤتمر الوطني للحزب. ولقد تم تسديد هذه المبالغ بقرار من الأمر بالصرف وأمين المال الوطني للحزب وذلك مبين في الجداول الموقعة من طرفهما حسب ما ينص عليه قانون الأحزاب (لتبرير النفقات الصغرى). وقد تم تسليم هذه الجداول ضمن الوثائق.**" وأرفق جوابه بنسخة من الجداول المذكورة.

يجب التذكير بأن القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب حدد المقتضيات الخاصة بالنفقات الصغرى التي يمكن تعزيزها بوثائق داخلية، حيث ألزم الأحزاب بوضع بيان للنفقات الصغرى المتعلقة بالمصاريف العامة والتي يصعب تبريرها بواسطة فواتير مضبوطة مع تحديد سقفها مسبقا.

حزب الإتحاد الدستوري

السنة المالية 2013

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الإتحاد الدستوري حسابه السنوي برسم السنة المالية 2013 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 27 مارس 2014، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق 22 أكتوبر 2011.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره 3.604.168,78 درهم مقابل 3.553.384,00 درهم برسم السنة الفارطة، وتتكون على الخصوص من مبلغ مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تدبير الحزب (3.409.946,02 درهم) ومداخيل استغلال أخرى (194.222,76 درهم).

أما نفقات الحزب، فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه 6.786.573,18 درهم بينما بلغت السنة الفارطة ما قدره 5.087.961,37 درهم، وتهم:

- اقتناء أصول ثابتة بمبلغ قدره 1.016.596,00 درهم، يتوزع بين شراء سندات المساهمة (389.500,00 درهم) وعتاد معلوماتي وأثاث المكتب (327.982,00 درهم) وإنشاءات تقنية وعتاد (168.330,00 درهم) واقتناء عتاد النقل (130.784,00 درهم)؛

- وأداء تكاليف التدبير بمبلغ إجمالي قدره 5.769.977,18 درهم. ويتوزع هذا المبلغ بشكل أساسي بين مصاريف التنقلات والمهام والاستقبالات (1.247.598,94) وتكاليف المستخدمين (1.015.853,11 درهم) وتنظيم التظاهرات والمؤتمرات (1.004.306,44 درهم) وتكاليف الكراء (452.660,00 درهم) ومشتريات مستهلكة من مواد ولوازم (365.943,49 درهم) وتكاليف خارجية مختلفة (1.675.939,03 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 07 يوليو 2015، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 06 غشت 2015، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول الإشهاد بصحة الحساب

لوحظ أن تقرير الخبير المحاسب تضمن مجموعة من التحفظات والتي يتعين تقديم تفاصيل بشأنها، ويتعلق الأمر بالنقط التالية:

- غياب جرد للأصول الثابتة؛

- عدم توصل الخبير المحاسب بتبريرات بشأن رصيدي "حسابات تسوية بالأصول وحسابات تسوية بالخصوم" بمبلغين قدرهما على التوالي 1.522.957,42 درهم و 399.593,00 درهم.

وتجب الإشارة إلى أن الرصيدين سالفي الذكر يتكونان أساسا من الحسابين رقم 3497 ورقم4497 وهما حسابان يجب أن تتم تسويتهما وأن لا يظهرا أي رصيد في نهاية الدورة المحاسبية وفقا للدليل العام للمعايير المحاسبية.

وفي معرض جوابه، أوضح المسؤول الوطني أنه فيما يتعلق بجرد التجهيزات فقد **"أنجز الحزب جردا للتجهيزات سنة 2014 لكن لم تتم مقاربتها مع المعطيات المحاسباتية، وهو ما تم تداركه خلال سنة 2014.** وفيما يتعلق بحسابات تسوية بالأموال وحسابات تسوية بالخصوم، فإن **" هذه الحسابات تم تحليلها وضبطها سنة 2014".**

حول الوثائق المكونة للحساب

لوحظ أنه لم يتم الإدلاء بالكشوفات البنكية للحساب المفتوح باسم الحزب في مراكش ولم يظهر دفتر الأستاذ عمليات السحب والدفع المنجزة على مستوى الحساب المذكور.

وفي معرض جوابه، أوضح المسؤول الوطني أنه **"سيتم تبرير كل المصاريف المتعلقة بالحساب البنكي الخاص بالمقر الجهوي بمراكش مستقبلا، وتجدر الإشارة إلى أن المقر الجهوي لمراكش، هو الوحيد الذي يتوفر على حساب بنكي".**

تجب الإشارة إلى أن الحزب قدم بتاريخ 24 فبراير 2014 وثائق تكميلية جوابا على الملاحظة غير أنه لم يتم إرفاقها بالكشوفات البنكية.

حول مسك المحاسبة

لوحظ أن الإعانات التي تم منحها من طرف الحزب تم إدراجها في الجدول رقم 1 المتعلق بالهبات والتبرعات والوصايا عوض تسجيلها في الجدول رقم 3 المخصص للإعانات الممنوحة للجمعيات والمؤسسات.

وفي جوابه، أكد المسؤول الوطني أن **"الإعانات التي تم منحها من طرف الحزب سنة 2013، تم تسجيلها سهوا في الجدول رقم 1 عوض الجدول رقم 3، وهذا الخطأ سيتم تداركه في ميزانية 2015".**

حول نفقات الحزب

أ- لوحظ أن نفقات الكراء (138.860,00 درهم) تم تبريرها بنسخ لأوامر التحويل البنكية فيما تم دعم مصاريف المهام (81.000,00 درهم) بنسخ للشيكات وإشهادات بالتوصل، لذا فهذه النفقات تعتبر غير مبررة بشكل كاف، إذ لا يمكن للوثائق المدلى بها أن تقوم مقام الوثائق التي تكتسي القوة الاثباتية في شكل فاتورات أو أي مستندات أخرى من مستندات الإثبات المماثلة كما هو منصوص عليه في القوانين والأنظمة ذات الصلة، ولا سيما القانون رقم 06.99 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة (المادتين 49و 51) ومدونة الضرائب (المادة 145).

وضمن جوابه لم يقدم المسؤول الوطني أي وثيقة تبريرية أخرى للمصاريف المتعلقة بالكراء. وبخصوص مصاريف المهام، فقد تم تقديم نسخ لمراسلات المنظمات الأجنبية التي تحدد موضوع التنقل وأوامر القيام بالمهام ونسخ للإشهادات بالتوصل موقعة من طرف المعنيين

ونسخ للشيكات. و للإشارة، فالوثائق المقدمة غير كافية لإثبات تنقل المعنيين وبالتالي تبقى نفقات بمبلغ 219.860,00 درهم نفقات غير مبررة بشكل كاف.

ب- لوحظ أنه تم تبرير تكاليف الماء والكهرباء بمبلغ قدره 29.291,57 درهم وتكاليف الهاتف بمبلغ قدره 3.855,29 درهم بفاتورات في غير اسم الحزب، وبالتالي لا يمكن تنزيلها ضمن تكاليف الحزب.

يشار إلى أن الحزب لم يقدم أي جواب بخصوص هذه الملاحظة.

السنة المالية 2014

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الإتحاد الدستوري حسابه السنوي برسم السنة المالية 2014 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 30 مارس 2015، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب ما قدره 9.407.105,93 درهم، مقابل ما قدره 3.604.168,78 درهم سنة 2013. وتتكون على الخصوص من مبلغ مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تدبير الحزب (3.409.946,02 درهم) وموارد غير جارية (5.997.108,69 درهم) ومساهمات مختلفة (611.007,69 درهم).

أما نفقات الحزب، فقد بلغت ما مجموعه 6.803.373,31 درهم فيما سجلت ما قدره 6.786.573,18 درهم سنة 2013، وتهم:

- اقتناء أصول ثابتة بمبلغ قدره 333.027,20 درهم، يتوزع بين حقوق معنوية ملحقة بالأصول (150,000,00 درهم) وتكاليف إعادة ترميم مبان (107.000,00 درهم) وشراء أثاث وعتاد المكتب (76.027,20 درهم)؛

- أداء تكاليف التدبير بمبلغ إجمالي قدره 6.470.346,11 درهم، ويتوزع هذا المبلغ بشكل أساسي بين إعانات ممنوحة (2.801.046,96 درهم) وتكاليف المستخدمين (1.207.001,22 درهم) ومصاريف التنقلات والمهام والاستقبالات (571.355,31 درهم) وتكاليف الكراء (433.500,00 درهم) وتكاليف خارجية أخرى (1.031.885,41درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 10 نونبر 2015، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 24 نونبر 2015، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول نفقات الحزب

أ- قام الحزب بأداء نفقات متعلقة بالاجتماعات (25.852,00 درهم) تم دعمها بلائحة المصاريف المنجزة، وبتسديد مصاريف التنقل والمهام (70.458,00 درهم) وقدم قصد تبريرها نسخا للتحويلات البنكية و إشهادات بالتوصل وأوامر القيام بمهمة.

لذا، فإن هذه النفقات لم يتم تبريرها بشكل كاف، إذ لا يمكن للوثائق المدلى بها أن تقوم مقام الوثائق التي تكتسي القوة الإثباتية في شكل فاتورات أو أي مستندات أخرى من مستندات الإثبات المماثلة كما هو منصوص عليه في القوانين والأنظمة ذات الصلة، ولا سيما القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك (المادتين 4 و25) والمدونة العامة للضرائب (المادة 145).

وجوابا على الملاحظة، قدم الحزب وثائق داخلية (بطاقات صوائر داخلية) مرفقة بمراسلات المنظمات الأجنبية ونسخ للشيكات وإشهادات بالتوصل وكذا برسالة يحدد من خلالها سقف المصاريف التي يصعب تبريرها في مبلغ 6.000,00 درهم.

يجب التذكير في هذا الإطار، بأنه وفقا لمقتضيات القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب، فإن النفقات التي يمكن تبريرها بالبطاقات المذكورة، يتعين تحديد سقفها مسبقا وأن تتعلق بمصاريف يصعب تبريرها بفواتير مضبوطة.

وحيث لم يتم تحديد السقف إلا بعد إنجاز النفقات، وحيث إن مصاريف التنقلات والمهام خارج الوطن لم يتم دعمها بنسخ لتذاكر وجوازات سفر المعنيين لإثبات تنقلهم خارج البلد، وحيث إن الأمر لا يتعلق بنفقات صغرى يصعب تبريرها بفواتير ووثائق مضبوطة، فإن مبلغ النفقات التي لم يتم تبريرها بشكل كاف يحدد في 96.310,00 درهم؛

ب- تم تبرير تكاليف الماء والكهرباء بمبلغ قدره 23.026,11 درهم بفاتورات في غير اسم الحزب وبالتالي لا يمكن تنزيلها ضمن تكاليفه.

أكدالمسؤول الوطني ضمن جوابه أن "**مبلغ 23.026,11 درهم يمثل مصاريف خاصة باستهلاك الماء والكهرباء في المقر المركزي للحزب؛ و...أن عملية تحويل عداد الماء والكهرباء من اسم رسالة الأمة إلى اسم الحزب جارية....**"

حزب التقدم والاشتراكية

السنة المالية 2013

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب التقدم والاشتراكية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2013 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 28 مارس 2014، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق 22 أكتوبر 2011.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره 4.663.797,07 درهم مقابل 4.496.767,13 درهم برسم السنة الماضية، وتتكون أساسا من مبلغ مساهمة الدولة في تمويل مصاريف تدبيره (3.040.710,07 درهم) ومن واجبات الانخراط والمساهمات (1.585.900,00 درهم).

أما نفقات الحزب، فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه8.473.794,99 درهم، بينما بلغت السنة الفارطة ما قدره 11.188.423,24، وتهم:

- اقتناء أصول ثابتة بمبلغ إجمالي قدره 3.509.800,00 درهم، ويتوزع هذا المبلغ أساسا بين اقتناء سندات المساهمة (3.500.00,00 درهم) واقتناء عتاد النقل(8.800,00درهم) .

- أداء تكاليف التدبير بمبلغ إجمالي قدره 4.963.994,99 درهم، ويتوزع هذا المبلغ بشكل أساسي بين تكاليف الكراء (1.034.760,00 درهم) ومساعدة مباشرة للمترشحين (680.000,00 درهم) وتنقلات ومهام واستقبالات (609.209,49 درهم) وتكاليف المستخدمين (522.838,33 درهم) وتكاليف خارجية مختلفة (1.705.676,99 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية الفحص عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ فاتح يوليو 2015، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 31 يوليو 2015، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظة المتعلقة بالدعم الذي منحه الحزب لمترشحيه برسم انتخابات جزئية، إذ لم يتم دعم مبلغ قدره 330.000،00 درهم بأي وثائق مثبتة.

وفي جوابه، أوضح المسؤول الوطني أن إدارة الحزب " **قامت بمراسلة كافة مترشحيها للانتخابات الجزئية وذلك قصد موافاتها بالوثائق المثبتة لمصاريف حملاتهم الانتخابية وسيوافي المجلس فور التوصل بها**".

السنة المالية 2014

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب التقدم والاشتراكية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2014 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 27 مارس 2015، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره 6.092.967,11 درهم، وتتكون أساسا من:

- مبلغ مساهمة الدولة في تمويل مصاريف تدبيره (3.040.710,07 درهم)؛

- مبلغ مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم مؤتمره الوطني العادي المنعقد يومي 30 و31 ماي و1 و2 يونيو 2014 (1.520.355,04 درهم)؛

- ومن واجبات الانخراط والمساهمات (1.529.902,00 درهم).

أما نفقات الحزب، فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه 10.594.923,08 درهم، وتهم:

- اقتناء أصول ثابتة بمبلغ إجمالي قدره 1.209.624,40 درهم، ويتوزع هذا المبلغ بين أصول ثابتة مادية قيد الإنجاز (1.136.314,40 درهم) وتكاليف للتوزيع على عدة دورات محاسبية (60.000,00 درهم) وشراء أثاث وعتاد المكتب وتهييئات مختلفة (13.310,00 درهم)؛

- أداء تكاليف التدبير بمبلغ إجمالي قدره 3.811.556,76 درهم، ويتوزع هذا المبلغ بشكل أساسي بين مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم (139.734,00 درهم) و تكاليف الكراء (888.317,00 درهم) وتنقلات ومهام واستقبالات (434.348,33 درهم) وتكاليف المستخدمين (545.982,09 درهم) وتكاليف خارجية مختلفة (1.538.677,24 درهم) وأخيرا تكاليف مالية (184.832,21 درهم) .

- وأداء تكاليف تنظيم المؤتمر الوطني العادي (5.573.741,92 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية الفحص عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 09 نونبر 2015، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 20 نونبر 2015، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظة المتعلقة بالنفقة موضوع الفاتورة رقم 2014/181 بمبلغ 16.000,00 درهم والتي تم أداؤها نقدا رغم أن مبلغها يتجاوز 10.000,00 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

حزب جبهة القوى الديمقراطية

السنة المالية 2013

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب جبهة القوى الديمقراطية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2013 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 31 مارس 2014، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق 22 أكتوبر 2011.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما مجموعه 492.636,97 درهم، مقابل مبلغ قدره 4.096.747,51 درهم عن السنة الماضية، وتتكون من مبلغ الدعم الممنوح له للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيره (483.870,97 درهم) ومن مبيعات مختلفة (8.766,00 درهم).

أما نفقات الحزب، فقد بلغت هذه السنة 850.847,37 درهم، بينما بلغت سنة 2012 ما مجموعه 1.966.355,18 درهم، وتهم:

- اقتناء أصول ثابتة بمبلغ قدره 5.400,00 درهم، ويخص هذا المبلغ شراء أثاث وعتاد المكتب؛
- وأداء تكاليف التدبير بمبلغ قدره 845.447,37 درهم. ويتوزع هذا المبلغ بشكل أساسي بين مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم (234.415,26 درهم) وبين تكاليف خارجية أخرى (476.932,11 درهم) وتكاليف المستخدمين (134.100,00 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 02 يوليو 2015، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 05 غشت 2015، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول الإشهاد بصحة الحساب

لوحظ أن الحزب لم يقدم تقرير الخبير المحاسب خلافا لمقتضيات المادة 42 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر.

وضمن جوابه، أدلى المسؤول الوطني بتقرير للخبير المحاسب، تضمن التحفظات التالية:

- عدم تقييد مخصصات لمواجهة تدني قيمة السندات المالية بمبلغ 07 مليون درهم؛
- عدم تبرير وتحليل أرصدة حسابات التسوية بالأصول والخصوم بمبلغين قدرهما على التوالي 4,3 و 6,5 مليون درهم؛
- عدم التصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بتكاليف المستخدمين، والحزب معرض لمخاطر تسوية في حالة مراجعة من طرف الصندوق المذكور.

حول الوثائق المكونة للحساب

أ- لوحظ أن الحزب لم يقدم الجرد المرفق بمستندات إثبات صرف النفقات المنجزة المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

وفي جوابه، أشار المسؤول الوطني إلى أنه أرفق نسخة من الجرد ضمن المستندات التي قدمها للمجلس بمناسبة تقديم أجوبته.

يشار إلى أنه بالرجوع إلى المستندات المقدمة تبين أنه تم الإدلاء بميزان الحسابات[34] عوض الجرد موضوع الملاحظة الذي هو بيان يتضمن جميع الوثائق التي تثبت صرف نفقات التدبير واقتناء الأصول الثابتة ويبين مرجعها ومصدرها (المورد أو مقدم الخدمة) ومحتوى المشتريات، ويتضمن بالإضافة إلى ذلك مبالغ النفقات المذكورة؛

ب- لوحظ أن الحزب لم يقدم جدول تفاصيل بنود حساب العائدات والتكاليف.

حول مسك المحاسبة

لوحظ أن "حسابات تسوية بالأصول وحسابات تسوية بالخصوم" يبرزان مبلغين قدرهما على التوالي 4.377.225،19 و6.586.755,88 درهم، وهي نفس المبالغ المبينة بالدورة المحاسبية السابقة. ويتعين في هذا الصدد، تقديم تفاصيل حول تركيبة[35] هذين المبلغين وتقديم الأسباب الكامنة وراء عدم تصفيتهما [36] في آخر الدورة.

وفي جوابه، أشار المسؤول الوطني إلى أن المبالغ المذكورة **" تخص السنة 2011 وتم حينئذ إثباتها بالمستندات التي سلمت للمجلس وسوف يتم تصفيتها خلال هذه السنة بعد الرجوع إلى تلك المستندات خلال هذه السنة وهي متعلقة بقيمة المنحة المنتظرة من نتائج الاستحقاقات الانتخابية لتلك السنة والمصاريف المتعلقة بها".**

يجدر التذكير في هذا الصدد بأن الخبير المحاسب أشار بدوره في تقريره إلى **" أن هذه الأرصدة لم يتم تبريرها لنا ولا تحليلها[37]".**

السنة المالية 2014

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب جبهة القوى الديمقراطية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2014 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 08 أبريل 2015، أي خارج الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره 483.871,51 درهم، بينما بلغت سنة 2013 ما مجموعه 492.636,97 درهم، وتتكون أساسا من مبلغ الدعم الممنوح للحزب للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيره.

---

[34] - *Balance des comptes.*
[35] - *Composition.*
[36] - *Apurement.*
[37] - *« ... soldes ... ne nous ont pas été justifiés ni analysés ».*

أما نفقات الحزب، فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه 674.393,83 درهم، مقابل 850.847,37 درهم عن سنة 2013، وتهم:

- اقتناء أصول ثابتة بمبلغ قدره 28.698,00 درهم، ويخص هذا المبلغ شراء أثاث وعتاد المكتب؛

- وأداء تكاليف التدبير بمبلغ قدره 645.695,83 درهم. ويتوزع هذا المبلغ بشكل أساسي بين تكاليف المستخدمين (161.500,00 درهم) ومشتريات مستهلكة من مواد ولوازم (71.261,32 درهم) ومصاريف التنقلات والمهام والاستقبالات (79.925,795 درهم) وأخيرا تكاليف خارجية أخرى (116.284,41 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 13 أكتوبر 2015، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 19 نوفمبر 2015، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظتين التاليتين:

حول الإشهاد بصحة الحساب

لوحظ أن الحزب لم يقدم تقرير الخبير المحاسب خلافا لمقتضيات المادة 42 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر.

وضمن جوابه، قدم الحزب تقريرا للخبير المحاسب تضمن التحفظات التالية:

- عدم تبرير تسوية أرصدة حسابات التسوية بالأصول وحسابات التسوية بالخصوم والتي قدرها على التوالي4,3 مليون درهم و6,5 مليون درهم؛

- عدم التصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بتكاليف المستخدمين، وهو ما يعرض الحزب للتسوية في حال المراقبة.

حول مسك المحاسبة

أ- لوحظ أن الموازنة المقدمة برسم السنة المالية 2014 تبرز مبلغا قدره 369.540,40 على مستوى حساب "خصاص الدورة المحاسبية السابقة"، بخلاف الموازنة المقدمة عن سنة 2013 التي تبرز مبلغا قدره 360.774,40 درهم على مستوى نفس الحساب أي بفرق قدره 8.766,00 درهم.

ب- كما لوحظ أن حساب "خصاص قيد الارصاد" يبين مبلغا قدره 2.939.541,70 درهم فقط عوض مبلغ قدره 5.157.036,38 درهم، أي مجموع حساب "خصاص قيد الارصاد" المسجل برسم السنة الماضية (4.796.261,98 درهم) وحساب "خصاص الدورة المحاسبية السابقة" (360.774,40 درهم) ، أي بفرق قدره 2.217.494,68 درهم.

يشار إلى أنه تم تقديم نسخة من الموازنة تظهر تصحيح المبلغ المبين بالشطر الأول من الملاحظة. بينما لم يتم تقديم أي توضيح بخصوص الشطر الثاني من الملاحظة.

حزب البيئة والتنمية المستدامة

السنة المالية 2013

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب البيئة والتنمية المستدامة حسابه السنوي برسم السنة المالية 2013 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 25 مارس 2014، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق 22 أكتوبر 2011.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره 604.838,71 درهم بينما بلغت ما قدره 483.870,97 درهم برسم السنة الفارطة، وتتكون حصريا من مبلغ الدعم الممنوح له للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيره (483.870,97 درهم) ومبلغ الشطر الأول من مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم مؤتمره الوطني العادي المنعقد يوم 30 أبريل 2013 (120.967,74 درهم[38])؛

أما نفقات الحزب فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه 775.102,66 درهم مقابل 260.363,26 درهم برسم السنة الماضية، وتخص:

- اقتناء أصول ثابتة بمبلغ قدره 10.551,60 درهم، ويتعلق هذا المبلغ بشراء أثاث وعتاد المكتب؛

- وأداء تكاليف التدبير بمبلغ إجمالي قدره 338.391,06 درهم. ويتوزع هذا المبلغ بشكل أساسي بين تكاليف الكراء (139.750,00 درهم) وتكاليف المستخدمين (61.000,00 درهم) ومصاريف التنقلات والمهام والاستقبالات (39.458,92 درهم) وأخيرا تكاليف خارجية مختلفة (40.231,33 درهم)؛

- وأداء تكاليف تنظيم المؤتمر الوطني العادي(426.160,00 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 02 يوليو 2015،من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 0520 أكتوبر 2015، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول الإشهاد بصحة الحساب

لوحظ أن الحزب قدم تقريرا اعتمد فيه الخبير المحاسب مراقبة محدودة فقط للقوائم التركيبية، ولم يشر في تقريره إلى " أن القوائم التركيبية من شأنها أن تُكون صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه ولوضعيته المالية وفائضه أوخصاصه"، خلافا لما هو منصوص عليه

[38]- كما تم صرف نفس المبلغ برسم الشطر الثاني من مساهمة الدولة للحزب خلال سنة 2014.

في المادة 42 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية والقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430(23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

وللتذكير فإنه استنادا إلى دليل معايير التدقيق القانوني والتعاقدي المحدد من طرف المجلس الوطني لهيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب،فإن "المراقبة المحدودة ليست بديلا أو شكلا لمهمة الإشهاد وتروم تحقيق هدف مختلف".

وفي معرض جوابه، قدم الحزب نسخة من التقرير موضوع الملاحظة والذي سبق وأن قدمه في إطار حسابه السنوي.

حول الوثائق المكونة للحساب

لوحظ أن الحزب لم يدل بكل الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية، ويتعلق الأمر أساسا بالجداول التالية:

- ب6- جدول الدائنيات؛
- ب.7- جدول الديون؛
- ج.1- جدول الهبات والوصايا والتبرعات؛
- ج.2- جدول التمويل العمومي؛
- ج.3- جدول الإعانات الممنوحة من طرف الحزب للجمعيات والمؤسسات؛
- ج.4- جدول الدعم الممنوح من طرف الحزب للمترشحين في الانتخابات

يشار إلى أن الحزب لم يقدم ضمن جوابه الجداول المعنية.

حول مسك المحاسبة

لوحظ أن مسك محاسبة الحزب لم تراع الملائمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، فيما يخص أساسا اعتماد نموذج الموازنة المرفق بالملحق رقم 2 للقرار المذكور.

وفي معرض جوابه، أوضح المسؤول الوطني أنه" **تم توجيه الملاحظة للخبير المحاسب حول التزامه بالمخطط المحاسبي للأحزاب السياسية. وسوف تلاحظون الالتزام التام والتقيد بالقانون المشار إليه في ملاحظتكم بالحساب السنوي 2014...**".

السنة المالية 2014

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب البيئة والتنمية المستدامة حسابه السنوي برسم السنة المالية 2014 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 31 مارس 2015، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب ما قدره 643.088,72 درهم مقابل ما قدره 604.838,71 درهم برسم سنة 2013، وتتكون من مبلغ مساهمة الدولة في تمويل مصاريف تدبيره (483.870,97 درهم) ومبلغ الشطر الثاني من مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي للحزب (120.967,74 درهم) ومن مساهمات وواجبات الانخراط (38.250,00 درهم).

بينما بلغت نفقات الحزب ما مجموعه 410.747,04 درهم فيما سجلت ما قدره 775.102,66 درهم برسم السنة الماضية؛ ويتوزع هذا المبلغ بشكل أساسي بين تكاليف الكراء (162.000,00 درهم) وتكاليف المستخدمين (63.300,00 درهم) ومصاريف التنقلات والمهام والاستقبالات (59.208,00 درهم) وتكاليف خارجية أخرى (48.021,20 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 13 أكتوبر 2015، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 20 أكتوبر 2015، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول الإشهاد بصحة الحساب

لوحظ أن الحزب قدم تقريرا اعتمد فيه الخبير المحاسب مراقبة محدودة فقط للقوائم التركيبية، ولم يشر في تقريره إلى " أن القوائم التركيبية من شأنها أن تُكَون صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه ولوضعيته المالية وفائضه أوخصاصه"، خلافا لما هو منصوص عليه في المادة 42 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية والقرار المشترك رقم 1078.09 سالف الذكر.

يشار كما سبق ذكره، إلى أن المراقبة المحدودة ليست بديلا أو شكلا لمهمة الإشهاد وتروم تحقيق هدف مختلف.

وفي رده، قدم الحزب نسخة من التقرير موضوع الملاحظة والذي سبق وأن أدلى به ضمن حسابه السنوي.

حول مسك المحاسبة

لوحظ أنه تم تنزيل عائدات الانخراط بمبلغ قدره 38.250,00 درهم على مستوى حساب "عائدات الاستغلال الأخرى" عوض تنزيلها في الحساب المخصص لها (حساب «واجبات الانخراط ومساهمات ").

وهو ما يخالف "مبدأ الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، إذ ينص هذا المبدأ على وجوب "تسجيل العمليات والمعلومات في الحسابات المناسبة[39] ...".

وفي معرض جوابه، أشار المسؤول الوطني عن الحزب إلى أن "**الحزب لم يصرح بواجبات الانخراط بالمبلغ المذكور** ...."

تجب الإشارة في هذا الصدد إلى أن دفتر الأستاذ المقدم ضمن الحساب السنوي للحزب سجل المبلغ المذكور على مستوى واجبات الانخراط.

[39] - *Postes adéquats.*

حزب العهد الديمقراطي

السنة المالية 2013

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب العهد الديمقراطي حسابه السنوي برسم السنة المالية 2013 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 13 مارس 2014، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق 22 أكتوبر 2011.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره 725.806,46 درهم مقابل 483.870,97 درهم برسم السنة الماضية، وتتكون بشكل أساسي من مبلغ مساهمة الدولة في تمويل مصاريف تدبير الحزب(483.870,97 درهم) ومن مبلغ مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم مؤتمره الوطني العادي المنعقد يوم 22 يونيو 2013 (241.935,49درهم).

أما نفقات الحزب فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه573.301,22 درهم مقابل 209.070,64 درهم برسم السنة الماضية، وتخص:

- أداء تكاليف التدبير بمبلغ إجمالي قدره 292.039,67 درهم. ويتوزع هذا المبلغ بشكل أساسي بين مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم (157.765,12 درهم) ومصاريف التنقلات والمهام والاستقبالات (55.740,00 درهم) وتكاليف المستخدمين (28.728,00 درهم) وأخيرا تكاليف خارجية مختلفة (48.201,00 درهم).

- أداء تكاليف تنظيم المؤتمر الوطني العادي (281.261,55 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ فاتح يوليو 2015،من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 10 يوليو 2015، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول الوثائق المكونة للحساب

لوحظ أن الحزب لم يقدم كل الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية، ويتعلق الأمر أساسا بجدول الديون و جدول الهبات والوصايا والتبرعات.

وللإشارة لم يتم تقديم الجداول المذكورة ضمن أجوبة الحزب.

حول مسك المحاسبة

لوحظ أن مسك محاسبة الحزب لم تراع الملائمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية موضوع القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الإقتصاد والمالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430(23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، وخصوصا استعمال "نماذج القوائم التركيبية[40]" المرفقة بالملحق رقم 2 للقرار المذكور، كما لوحظ أن مبلغ الدعم العمومي تم تنزيله في حساب "عائدات الإستغلال الأخرى" عوض تنزيله في حساب "التمويل العمومي".

وفي رده، أشار المسؤول الوطني إلى أنه" **تمت إضافة نماذج القوائم التركيبية الناقصة وأنه تم تغيير مبلغ الدعم العمومي من حساب عائدات الاستغلال ...**" وأدلى بنسخ مصورة للقوائم التركيبية.

للإشارة، فإن الوثائق المقدمة هي نفس الوثائق التي سبق أن قدمها الحزب للمجلس مع ملء الخانات المخصصة لأرصدة السنة الماضية وتعديل تنزيل مبلغ الدعم، غير أن الملاحظة تخص عدم مراعاة الملائمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

حول نفقات الحزب

لوحظ أنه تم تبرير مصاريف الماء والكهرباء بمبلغ 3.924,08 درهم ومصاريف الهاتف بمبلغ 3.258,17 درهم بفاتورات في غير اسم الحزب وبالتالي لا يمكن تنزيل هذه النفقات ضمن تكاليفه.

وفي رده، أوضح المسؤول الوطني أن"**العقد الرابط بين شركة توزيع الماء والكهرباء الخاص بمقر الحزب تم باسم السيد الامين العام لكون الشركة اشترطت ذكر اسم شخص وسيتم بتنسيق مع الشركة العمل على تعديل الاسم الوارد بالفاتورة. علما ان العنوان الوارد بالفاتورة يتعلق بمقر الحزب، أما فيما يخص اتصالات المغرب فإننا بصدد تغيير العقد**".وأرفق جوابه بشهادة إدارية تثبت أن مقر الحزب ما زال بنفس العنوان.

يجب التذكير في هذا الإطار بأنه استنادا إلى مقتضيات المادتين 2 و30 من القانون التنظيمي سالف الذكر، فإن الحزب تنظيم سياسي يتمتع بالشخصية الاعتبارية وتبعا لذلك يحق له أن يتقاضى أمام المحاكم وأن يقتني بعوض و يتملك و يتصرف في موارده المالية وأملاكه المنقولة و العقارية الضرورية لممارسة نشاطه و تحقيق أهدافه.

السنة المالية 2014

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب العهد الديمقراطي حسابه السنوي برسم السنة المالية 2014 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 26 مارس 2015، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

[40]- *Modèles des états de synthèse.*

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب ما قدره 483.870,97 درهم مقابل ما مجموعه 725.806,46 درهم برسم السنة الماضية، وتتكون حصريا من مبلغ مساهمة الدولة في تمويل مصاريف تدبيره.

بينما بلغت نفقات الحزب ما مجموعه 668.655,23 درهم فيما سجلت ما قدره 573.301,22 درهم وتتوزع بشكل أساسي بين تكاليف الكراء (337.780,00 درهم) ومشتريات مستهلكة من مواد ولوازم (205.652,30 درهم) وتكاليف المستخدمين (43.861,40 درهم) ومصاريف التنقلات والمهام والاستقبالات (29.646,70 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 09 أكتوبر 2015، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 14 أكتوبر 2015 تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول الوثائق المكونة للحساب

لوحظ أن الحزب لم يقدم كل الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية، ويتعلق الأمر أساسا بجدول الهبات والوصايا والتبرعات وجدول الإعانات الممنوحة من طرف الحزب للجمعيات والمؤسسات وجدول الدعم الممنوح من طرف الحزب للمترشحين في الانتخابات.

وفي جوابه أوضح المسؤول الوطني أنه تمت إضافة الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية.

للإشارة، لم يتم تقديم الجداول المذكورة.

حول مسك المحاسبة

لوحظ أن مسك محاسبة الحزب لم تراع الملائمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية موضوع القرار المشترك رقم 1078.09 سالف الذكر، وخصوصا استعمال "نماذج القوائم التركيبية[41]" المرفقة بالملحق رقم 2 للقرار المذكور.

وضمن جوابه أشار المسؤول الوطني إلى أنه تمت إضافة نماذج القوائم التركيبية الناقصة وأدلى بنسخ مصورة للقوائم التركيبية.

تجب الإشارة إلى أن الوثائق المقدمة هي نفس الوثائق التي سبق أن قدمها للمجلس وأن موضوع الملاحظة يخص عدم مراعاة الملائمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب.

[41] - *Modèles des états de synthèse.*

حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية

السنة المالية 2013

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2013 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 31 مارس 2014، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق 22 أكتوبر 2011.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب ما قدره 563.870,97 درهم، وتتكون من مبلغ الدعم الممنوح له للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيره (483.870,97 درهم) وواجبات الانخراط والمساهمات (80.000,00 درهم).

أما نفقات الحزب، فقد بلغت هذه السنة ما قدره 1.223.258,04 درهم مقابل ما مجموعه 668.887,71 درهم برسم السنة الماضية، وتهم خصوصا تكاليف التدبير. ويتوزع هذا المبلغ بشكل أساسي بين مصاريف التنقلات والمهام والاستقبالات (843.543,00 درهم) وتكاليف الكراء (246.000,00 درهم) ومشتريات مستهلكة من مواد ولوازم (38.423,86 درهم) وأخيرا تكاليف خارجية مختلفة (87.222,36 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ فاتح يوليو 2015، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 29 شتنبر 2015، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول مسك المحاسبة

لوحظ بشأن حساب العائدات والتكاليف:

أ- أنه تم تنزيل مبلغ قدره 80.000,00 درهم على مستوى حساب "عائدات الاستغلال الأخرى" غير أن المبلغ المذكور تم تسجيله على مستوى الجدول 1 المخصص للهبات والوصايا والتبرعات؛

ب- أن المبلغ المقدم لمساعدة أحد مترشحي الحزب للانتخابات الجزئية والمقدر ب 20.000,00 درهم لم يتم احتسابه على مستوى حساب العائدات والتكاليف.

وفي معرض جوابه أكد المسؤول الوطني أن " **الخبير المحاسب سبق وأن سجل الملاحظتين على المحاسب...والذي تلافى مثل هذه الأخطاء في حساباته الموالية.**"

يجدر التذكير في هذا الصدد، بأنه يجب إدراج كل العمليات المنجزة في السجلات المحاسبية التي يتم حصرها سنويا.

حول موارد الحزب

لوحظ أن الحزب توصل بمبلغ قدره 80.000,00 درهم كهبة غير أن الخانة المخصصة لتحديد هوية المانح في الجدول رقم 1 الخاص بالهبات والوصايا والتبرعات تحمل عبارة "غير محدد الهوية [42]" وبالتالي لم يتم تحديد مصدر المبلغ المذكور.

أحال المسؤول الوطني على رده حول الملاحظة المتعلقة بمسك المحاسبة.

يشار إلى انه لم تتم الإجابة على الملاحظة وتعديل المعطيات الواردة في خانات الجدول المذكور الخاصة أساسا بتحديد هوية مانح الهبة.

حول نفقات الحزب

أ- لوحظ أن الحزب قام بأداء مبلغ إجمالي قدره 57.350,00 درهم يتعلق بمصاريف التنقل. ولتبرير هذه المبالغ، اكتفى بالإدلاء بإشهادات بالتوصل فقط. لذا فإن هذه النفقات لم يتم تبريرها بشكل كاف، حيث لا يمكن لهذه الوثائق لوحدها أن تقوم مقام الوثائق التي تكتسي القوة الإثباتية في شكل فواتير أو أي مستندات أخرى من مستندات الإثبات المماثلة كما هو منصوص عليه في القوانين والأنظمة ذات الصلة، ولا سيما القانون رقم 06.99 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة (المادتين 48 و51) والمدونة العامة للضرائب (المادة 145).

وفي جوابه أشار المسؤول الوطني إلى أنه" **من الصعب جدا على منسقي الحزب أن يثبتوا لنا مصاريف تنقل مناضلينا ومناضلاتنا من أقاليمهم. ..لحضور أشغال المؤتمر الاستثنائي. ونفس الشيء بالنسبة للعديد من المصاريف التي يصعب تحديدها بالفواتير والمستندات....."**

يجدر التذكير في هذا الصدد بأن القرار المشترك رقم 1078.09 المشار إليه أعلاه حدد شروطا خاصة بالنفقات الصغرى، حيث ألزم الأحزاب بوضع بيان للنفقات الصغرى المتعلقة بالمصاريف العامة والتي يصعب تبريرها بواسطة فواتير مضبوطة مع تحديد سقفها مسبقا وتعزيزها بوثائق مثبتة داخلية موقعة من طرف مسؤولين حزبيين اثنين قصد إثبات صحة إنجاز الخدمة.

ب- لوحظ أنه لتبرير مصاريف الماء والكهرباء بمبلغ إجمالي قدره 21.528,86 درهم، تم تقديم فاتورات في غير اسم الحزب وبالتالي لا يمكن تنزيلها ضمن تكاليفه.

وفي جوابه أشار المسؤول الوطني إلى أنه" **منذ كراء مقر الحزب...وجدنا صعوبة مع مالكته في إدخال الماء والكهرباء في اسم الحزب.....ولم تقبل مالكته أن يكون في اسم الحزب بل في اسم الأمين العام آنذاك السيد.... وتجنبا للمحاكم، اكتفينا بإبقاء الماء والكهرباء في اسمه الشخصي.**"

يجب التذكير في هذا الإطار بأنه استنادا إلى مقتضيات المادتين 2 و30 من القانون التنظيمي سالف الذكر، فإن الحزب تنظيم سياسي يتمتع بالشخصية الاعتبارية وتبعا لذلك يحق له أن يتقاضى أمام المحاكم وأن يقتني بعوض و يتملك و يتصرف في موارده المالية وأملاكه المنقولة و العقارية الضرورية لممارسة نشاطه و تحقيق أهدافه.

[42]- *Non identifié.*

حول كيفية أداء النفقات

لوحظ أن النفقات المتعلقة بتكاليف الاستقبالات(784.800,00 درهم) وبتكاليف الدعاية (24.650,00 درهم) وبأشغال الطباعة (30.000,00 درهم) وواجبات الكراء (246.000,00 درهم) قد تم أداؤها نقدا رغم أن مبلغها يتجاوز 10.000,00 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر.

وفي جوابه أشار المسؤول الوطني إلى أن" **الحزب على علم بمقتضيات المادة 40.....إلا أننا منذ مدة لم نتوفر على شيك بنكي بعدما توقفت معاملتنا به جراء حكم قضائي...وبعد الانتهاء من المسطرة القضائية التي طال أمدها لدى المجلس الأعلى للقضاء.....سنتوفر على دفتر للشيكات البنكية في القريب، حتى نتجنب هذه الإشكالية الخارجة عن إرادتنا.**"

يجب التذكير بأنه في غياب توفر الحزب على دفتر شيكات، كان من الأجدر تسديد النفقة المذكورة بواسطة تحويل بنكي.

السنة المالية 2014

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2014 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 31 مارس 2015، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب ما قدره 483.870,97 درهم مقابل ماقدره 563.870,97 درهم وتتكون حصريا من مبلغ الدعم الممنوح له للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيره.

أما نفقات الحزب فقد بلغت ما مجموعه 1.177.109,52 درهم فيما سجلت ما قدره 1.223.258,04 درهم برسم سنة 2013؛ وتهم بشكل أساسي مصاريف التنقلات والمهام والاستقبالات (609.755,00 درهم) وتكاليف الكراء (300.000,00 درهم) ومساعدات مالية (165.700,00 درهم) وتكاليف خارجية مختلفة (54.509,26 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 09 أكتوبر 2015 من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 21 أكتوبر 2015، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول الإشهاد بصحة الحساب

كما هو الشأن بالنسبة للحساب السنوي برسم 2013، لوحظ خلال هذه السنة، أنه لم يتم تقديم تقرير الخبير المحاسب والإشهاد بصحة الحساب السنوي، واكتفى الحزب بتقديم " شهادة للمطابقة "[43]، وذلك خلافا لما هو منصوص عليه في المادة 42 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

وفي معرض جوابه، أوضح المسؤول الوطني أنه " **سبق للمجلس ان تقدم للحزب بهذه الملاحظة على صحة نفقات سنة 2013، واقترح الحزب على المجلس ان يوجه ملاحظاته الى الخبير المعني بالأمر، لأن الحزب لم يستطع ان يقنعه بأن يسلمه تقريرا عوض "شهادة المطابقة" لأنه يكتفي بالقول أنه يسلم هذه الشهادة الى كل الأحزاب التي يراقب حساباتها. وسيحاول الحزب التعامل مع خبير محاسب غيره من هيئة الخبراء المحاسبين".**

تجب الإشارة في هذا الإطار إلى أن الحزب هو من تربطه علاقة تعاقدية مع الخبير المحاسب.

حول مسك المحاسبة

لوحظ أنه تم إدراج مبالغ قدرها 165.800,00 درهم تم تحويلها للهياكل المحلية للحزب في الجدول ج.4 المخصص للدعم الممنوح من طرف الحزب للمترشحين في الانتخابات.

وضمن جوابه، أكد المسؤول الوطني أن المبالغ المشار إليها في هذه الملاحظة منحها الحزب إلى بعض المنسقين المسؤولين بالجهات والأقاليم لتغطية مصاريف أنشطة الحزب الاعتيادية، وليس دعما للانتخابات.

تجب الإشارة إلى أنه لم يتم تعديل الجدول المذكور.

حول نفقات الحزب

أ- يبرز حساب العائدات والتكاليف مبالغ قدرها 165.800,00 درهم تم تحويلها للهياكل المحلية للحزب، وتم تنزيلها بالحساب رقم 618 "تكاليف استغلال أخرى ومساعدات مالية". وفي هذا الصدد يلاحظ أن المبلغ المذكور لم يتم دعمه بأي وثائق مثبتة باستثناء أوامر التحويل أو إشهادات بالتوصل.

وحيث أن الفرع لا يشكل هيئة منفصلة عن هياكل الحزب نفسه، فإن هذه النفقات تعتبر غير مبررة بشكل كاف، إذ لا يمكن للوثيقة المدلى بها أن تقوم مقام الوثائق التي تكتسي القوة الإثباتية في شكل فواتير أو أي مستندات أخرى من مستندات الإثبات المماثلة كما هو منصوص عليه في القوانين والأنظمة ذات الصلة، ولا سيما القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك (المادتين 4 و25) والمدونة العامة للضرائب (المادة 145).

[43] - *Attestation de concordance.*

وفي رده، أشار المسؤول الوطني إلى أنه **"فعلا تم تحويل هذه الاعتمادات إلى منسقي الحزب ببعض الأقاليم والجهات لتغطية بعض المصاريف التي تتطلبها أنشطتهم الاعتيادية.ولا نخفيكم سرا أنهم يجدون صعوبات في التوفر على وثائق تثبت مصاريفهم، كالتنقل في سيارات الأجرة، والجلوس في المقاهي والمطاعم وغيرها من المصاريف العادية، ونكتفي نحن بالحصول على إشهاد من طرفهم يؤكد توصلهم بالمبالغ من الحزب."**

يجدر التذكير في هذا الصدد بأن القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب حدد المقتضيات الخاصة بالنفقات الصغرى، حيث ألزم الأحزاب بوضع بيان للنفقات الصغرى المتعلقة بالمصاريف العامة والتي يصعب تبريرها بواسطة فواتير مضبوطة مع تحديد سقفها مسبقا وتعزيزها بوثائق مثبتة داخلية موقعة من طرف مسؤولين حزبيين اثنين قصد إثبات صحة إنجاز الخدمة.

ب- لوحظ أنه لتبرير تكاليف الكراء (300.000,00 درهم) تم تقديم وثائق في غير اسم الحزب وبالتالي لا يمكن تنزيلها ضمن نفقاته.

وفي رده أوضح المسؤول الوطني أن" **توصيل الكراء بمبلغ 30.000,00 درهم نتوصل به باسم ...رئيس مجلس الرئاسة للحزب لأن عقد الكراء كان في اسمه عندما كان أمينا عاما للحزب.. وترفض أن تسمى مقر الحزب في اسم الحركة الديمقراطية الاجتماعية، فنكون مضطرين للتعامل مع الوضع كما هو، علما أن عنوان الحزب معروف لدى الأجهزة الحكومية والسلطات المختصة."**

حول كيفية أداء النفقات

لوحظ أن نفقات الاستقبالات (507.000,00 درهم) وتكاليف الطباعة (30.000,00 درهم) تم أداؤها نقدا رغم أن مبلغها يتجاوز 10.000,00 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر.

وفي جوابه أشار المسؤول الوطني إلى أن "**لقد سبق ان وجهتم لنا هذه الملاحظة في تدقيق حسابات 2013، وأجبناكم عنها أننا لم نتوفر على دفتر الشيكات بمقتضى حكم قضائي، لكننا في الحسابات المقبلة سنعمل على تطبيق مقتضيات المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 11-29. كلما فاق المبلغ المرد تسديده 10.000 درهم.وتقبلوا منا عذرنا الخارج عن إرادتنا."**

يجب التذكير بأنه في غياب توفر الحزب على دفتر شيكات، كان من الأجدر تسديد النفقة المذكورة بواسطة تحويل بنكي.

حزب المؤتمر الوطني الاتحادي

السنة المالية 2013

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب المؤتمر الوطني الاتحادي حسابه السنوي برسم السنة المالية 2013 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 29 مايو 2014، أي خارج الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق 22 أكتوبر 2011.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما مجموعه 725.670,97 درهم بينما بلغت السنة الفارطة ما قدره 1.022.990,50 درهم، وتتكون من مبلغ مساهمة الدولة في تمويل مصاريف تدبيره (483.870,97 درهم) ومن واجبات الانخراط والمساهمات(241.800,00 درهم).

أما نفقات الحزب، فقد بلغت سنة 2013 ما مجموعه 389.644,19 درهم مقابل 1.135.574,24 درهم عن سنة 2012، وتهم خصوصا تكاليف التدبير. ويتوزع هذا المبلغ بشكل أساسي بين تكاليف الكراء (153.000,00 درهم) ومصاريف التنقل والمهام والاستقبالات (90.468,50 درهم) ومشتريات مستهلكة من مواد ولوازم (60.551,09 درهم) وتكاليف المستخدمين (32.681,20 درهم) وأخيرا تكاليف خارجية مختلفة (52.887,98 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 16 يوليو 2015،من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 07 غشت 2015، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول الإشهاد بصحة الحساب

لوحظ أن تقرير الخبير المحاسب تضمن مجموعة من التحفظات والتي يتعين تقديم تفاصيل بشأنها، ويتعلق الأمر بالنقط التالية:

- صحة وشمولية مبلغ الإنخراطات[44]؛

- صحة الأرصدة المرحلة من السنة السابقة والمتعلقة بمبلغ العجز المسجل سنة 2012 وقدره 112.583,74 درهم ومبلغ ديون المومنين وقدره 63.006,00 درهم.

[44]- « *Nous avons une incertitude sur l'exactitude et l'exhaustivité des cotisations des adhérents* ».

وفي رده، أوضح المسؤول الوطني أن "**تقديم جذوع (SOUCHES) بطاقات الانخراط المرقمة لم تقنع الخبير بشمولية مبلغ الانخراطات" و أنه "لم يرد تحمل المسؤولية فيما يخص حساب السنة السابقة والأرصدة المتعلقة بها خصوصا أن هذا الحساب لم يكن موضوع تقرير خبير محاسب**".

للإشارة، لم يقدم المسؤول الوطني أي تبريرات بشأن صحة مبلغ الانخراطات أو صحة الأرصدة المرحلة من السنة السابقة موضوع تحفظات الخبير المحاسب.

حول مسك المحاسبة

أ- لوحظ من جهة أن الموازنة وحساب العائدات والتكاليف لا يبرزان الأرصدة المتعلقة بالدورة المحاسبية السابقة؛ومن جهة ثانية أنه تم تنزيل مبلغ الإنخراطات في حساب "عائدات استغلال أخرى" عوض تنزيله في حساب "واجبات الانخراط والمساهمات".

وفي معرض جوابه، أشار المسؤول الوطني إلى أن ذلك «**راجع لخطأ المحاسب سيتم تجاوزه مستقبلا**".

ب- لوحظ أنه لم يتم تقديم يومية الصندوق.

وفي جوابه، أوضح المسؤول الوطني أن "**المحاسب أغفل تقديم يومية الصندوق**".

حول نفقات الحزب

لوحظ أن الحزب قام بصرف نفقات بمبلغ إجمالي قدره 41.340,00 درهم، وذلك دون دعمها بأي وثائق مثبتة.

وفي معرض جوابه، أكد المسؤول الوطني أنه تم "**تحويل 8.000,00 درهم للسيد ...برسم أداء 16 شهر من كراء فرع المدينة القديمة بالدار البيضاء**" وأضاف أنه تم تقديم مبلغ قدره 8.000,00 درهم،"**كدعم لبعض الفروع لتنظيم اليوم الوطني للاحتجاز ولم يتم موافاة المكتب السياسي بوثائق صرفها**" وبخصوص باقي النفقات (25.340,00 درهم) أشار إلى أن " **الحزب لم يتمكن من اخذ وثائق مقابلها إما سهوا أو لان المونين لا يتوفرون على بونات أو فاتورات**".

للإشارة فإن الحزب لم يرفق جوابه بأي وثائق مثبتة لتبرير المبالغ المذكورة.

حول كيفية أداء النفقات

لوحظ أن مصاريف الكراء المقدرة بمبلغ 16.500,00 درهم شهريا يتم أداؤها نقدا رغم أن مبلغها يتجاوز 10.000,00 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر.

وفي معرض جوابه، أشار المسؤول الوطني إلى أن "**صاحبة الملك تطالب الأداء إما بالشيك أو نقدا، وبما أن الحزب لا يتوفر على دفتر شيكات فإننا مضطرون للأداء نقدا**".

يجب التذكير في هذا الصدد، بأنه في غياب توفر الحزب على دفتر شيكات، كان من الأجدر تسديد نفقاته بواسطة تحويل بنكي.

السنة المالية 2014

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب المؤتمر الوطني الاتحادي حسابه السنوي برسم السنة المالية 2014 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 20 مايو 2015، أي خارج الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب ما قدره 589.940,97 درهم بينما بلغت السنة المنصرمة مامجموعه725.670,97 درهم وتتكون من مبلغ مساهمة الدولة في تمويل مصاريف تدبيره (483.870,97 درهم) ومن مساهمات وواجبات الانخراط (106.070,00 درهم).

أما نفقات الحزب، فقد بلغت ما مجموعه 520.884,27 درهم، فيما سجلت ماقدره 389.644,19 درهم برسم سنة 2013 ويتوزع هذا المبلغ بشكل أساسي بين تكاليف الكراء (200.000,00 درهم) ومصاريف التنقلات والمهام والاستقبالات (120.378,55 درهم) ومشتريات مستهلكة من مواد ولوازم (104.662,72 درهم) وتكاليف المستخدمين (50.442,00 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 12 أكتوبر 2015، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 20 نونبر 2015، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول الوثائق المكونة للحساب

لوحظ أن الحزب لم يقدم الجرد المرفق بمستندات إثبات صرف النفقات المنجزة المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي سالف الذكر.

وضمن جوابه أشار المسؤول الوطني إلى أن "**المحاسب أغفل تقديم الجرد المرفق بمستندات إثبات صرف النفقات**"

حول مسك المحاسبة

لوحظ أنه تم تنزيل مبلغ الانخراطات (106.070,00 درهم) في حساب "عائدات استغلال أخرى" عوض تنزيله في حساب "واجبات الانخراط ومساهمات".

وضمن جوابه أكد المسؤول أنه وقع خطأ في تنزيل مبلغ الانخراط.

حول نفقات الحزب

لتبرير نفقات تتعلق بالتنقل (26.500,00 درهم) وبالندوات والاجتماعات (11.450,00, درهم) تم الإدلاء بوثائق الصندوق (pièces de caisse). ولوحظ في هذا الصدد أن هذه النفقات لم يتم تبريرها بشكل كاف، إذ لا يمكن للوثائق المذكورة أن تقوم مقام الوثائق التي تكتسي القوة الإثباتية في شكل فاتورات أو أي مستندات أخرى من مستندات الإثبات المماثلة كما هو منصوص عليه في القوانين والأنظمة ذات الصلة، ولا سيما القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك (المادتين 4 و25) والمدونة العامة للضرائب (المادة 145).

وفي رده، أوضح المسؤول الوطني أن " **عدم تبرير النفقات ..راجع إما لكونها تعود لنفقات لا يتوفر المونون على فاتورات أو إلى كونها نفقات صغيرة تتعلق بمصاريف يومية ....**"

يشار إلى أن القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب حدد المقتضيات الخاصة بالنفقات الصغرى، حيث ألزم الأحزاب بوضع بيان للنفقات الصغرى المتعلقة بالمصاريف العامة والتي يصعب تبريرها بواسطة فواتير مضبوطة مع تحديد سقفها مسبقا وتعزيزها بوثائق مثبتة داخلية موقعة من طرف مسؤولين حزبيين اثنين قصد إثبات صحة إنجاز الخدمة. وباستثناء هذه النفقات فإن مختلف النفقات المنجزة يجب تبريرها بوثائق تكتسي القوة الإثباتية في شكل فواتير أو أي مستندات أخرى من مستندات الإثبات المماثلة كما هو منصوص عليه في القوانين والأنظمة ذات الصلة.

حول كيفية أداء النفقات

لوحظ أن مصاريف الكراء (198.000,00 درهم أي وجيبة كرائية شهرية بمبلغ 16.500,00 درهم) ومصاريف الاستقبالات (38.600,00 درهم) قد تم تسديدها نقدا رغم أن مبلغها يتجاوز 10.000,00 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر.

وفي معرض جوابه، أشار المسؤول الوطني إلى أن" **صاحبة الملك وكذا المونين أصحاب فاتورة رقم14/ 113275 وكذا فاتورة رقم 01/2014 رفضوا الأداء عبر التحويل البنكي أو الكمبيالة وأصروا على الأداء بواسطة الشيك أو نقدا، وبما أن الحزب لايتوفر على دفتر شيكات فلقد اضطررنا الأداء نقدا."**

حزب التجديد والإنصاف

السنة المالية 2013

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب التجديد والإنصاف حسابه السنوي برسم السنة المالية 2013 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 21 مارس 2014، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق 22 أكتوبر 2011.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما مجموعه 760.722,94 درهم مقابل 562.293,37 درهم برسم السنة الماضية، تتكون من:

- مبلغ الدعم الممنوح له للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيره (483.870,97 درهم)؛
- ومبلغ مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم مؤتمره الوطني العادي المنعقد يومي 21 و22 شتنبر 2013 (241.935,49 درهم)؛
- ومساهمات غير جارية (34.916,48 درهم).

أما نفقات الحزب، فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه 700.151,55 درهم بينما بلغت السنة الماضية ما قدره 670.529,20 درهم، وتهم:

- أداء تكاليف التدبير بمبلغ قدره 427.271,25 درهم، يتوزع بشكل أساسي بين مصاريف أجور وسطاء وأتعاب (30.000,00 درهم) ومساعدات مالية و تكاليف مختلفة (15.655,27 درهم) وتكاليف الكراء (64.000,00 درهم) و تكاليف المستخدمين (24.236,00 درهم) وأخيرا تكاليف خارجية مختلفة (257.569,20 درهم) ؛
- وأداء تكاليف تنظيم المؤتمر الوطني العادي (272.880,80 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 02 يوليو 2015، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 12 غشت 2015، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول الإشهاد بصحة الحساب

لوحظ أن تقرير الخبير المحاسب لا يتضمن صيغة الإشهاد بصحة الحساب السنوي، وذلك خلافا لما هو منصوص عليه في المادة 42 من القانون التنظيمي رقم 29.11 وفي القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد و المالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر

1430 (23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، وفي النموذج الوارد ضمن المعيار 5700 من دليل معايير التدقيق القانوني والتعاقدي المحدد من طرف المجلس الوطني لهيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب.

وفي رده، أكد المسؤول الوطني أن الحزب "**قد أبلغ الخبير المحاسب بملاحظة المجلس الأعلى للحسابات وطلبنا منه مطابقة التقرير للقانون** " وأرفق جوابه بنسخة من العقد الذي يربط الحزب بالخبير المحاسب والذي يوضح مهمته.

حول مسك المحاسبة

أ- لوحظ أن مسك محاسبة الحزب لم تراع الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، وخصوصا استعمال "مصنف الحسابات المبسطة والخاصة[45] " المرفق بالملحق رقم 1 للقرار المذكور حيث استعمل حساب"إعانة الاستغلال" عوض حساب" الدعم العمومي".

ب- لوحظ أن موازنة الحزب تبرز مبلغا قدره 1.798.888,13 درهم على مستوى "حسابات ربط الهياكل المحلية[46]" للسنة الثانية على التوالي . وللتذكير، فإنه استنادا إلى الدليل العام للمعايير المحاسبية، فإن الحسابات سالفة الذكر "يجب تسويتها عند نهاية الدورة المحاسبية. ويجب بالتالي أن لا تظهر في الموازنة".

وفي جوابه، أكد المسؤول الوطني للحزب أن هذا الأخير "**سيأخذ بعين الاعتبار هاتين الملاحظتين حتى تلائم محاسبة الحزب ما هو منصوص عليه في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية".**

حول نفقات الحزب

أ- لتبرير نفقات بمبلغ إجمالي قدره 123.500,00 درهم، أدلى الحزب بوثائق داخلية عبارة عن"*Notes de dépense*».

ولوحظ في هذا الصدد أنه تم صرف هذه النفقات دون مراعاة المقتضيات التي تخص النفقات الصغرى المنصوص عليها في القرار المشترك رقم 1078.09 سالف الذكر ، ولا سيما أن يتم تحديد سقف هذه النفقات مسبقا من طرف الحزب وأن تتعلق هذه النفقات بمصاريف عامة يصعب تبريرها بواسطة فواتير مضبوطة.

وفي رده، أكد المسؤول الوطني أن " **المكتب التنفيذي للحزب قرر ابتداء من 2014/05/12 تحديد سقف ألف درهم بالنسبة للنفقات التي يصعب تبريرها بواسطة فواتير مضبوطة. وفيما يخص دعم الحزب ل OJA بمبلغ 15.000,00 درهم كان من أجل تنظيم جامعتها الصيفية وستجدون رفقته إشهاد موقع من طرف رئيس منظمة الشباب والمستقبل شبيبة الحزب. وفيما يخص مبلغ 8000,00 درهم صرف لتسوية فاتورة خاصة بحزب العهد الديمقراطي أثناء نشاط مشترك بين الحزبين، وستجدون رفقته نسخة من الفاتورة. ومازلنا ننتظر من حزب العهد الديمقراطي أن يسوي وضعيته الحسابية اتجاه الحزب. لقد تم منح المبالغ المحددة في الجدول لمنسقي الحزب كتعويض عن التنقل للمؤتمرين من منطقتهم إلى المسرح الوطني محمد الخامس بالرباط للمشاركة في المؤتمر الوطني للحزب الذي عقد يوم 22 شتنبر 2015، وبحكم اختلاف وسائل تنقل المؤتمرين لم نتمكن من الحصول على فواتير مضبوطة".**

[45] - *Nomenclature simplifiée et spécifique des comptes.*
[46] - *Comptes de liaison.*

ب- لوحظ أنه لتبرير النفقات المتعلقة بالماء والكهرباء والهاتف بمبلغ إجمالي قدره 14.209,36 درهم، قدم الحزب فاتورات في غير اسمه وبالتالي لا يمكن تنزيلها ضمن تكاليفه.

وفي رده، أشار المسؤول الوطني إلى أن **" العقد المبرم مع شركة الماء والكهرباء هو باسم السيد ... بصفته رئيس الحزب والمسؤول القانوني عنه، والفواتير متعلقة بمقر الحزب وليس بالسكن الخاص بالسيد الرئيس وأن فواتير الهاتف المشار إليها تحمل اسم السيد ... رئيس الحزب، وهي فواتير خاصة بالهاتف النقال الذي يستعمله السيد الرئيس في نطاق نشاطه الحزبي".**

يجب التذكير في هذا الإطار بأنه استنادا إلى مقتضيات المادتين 2 و30 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر، فإن الحزب تنظيم سياسي يتمتع بالشخصية الاعتبارية وتبعا لذلك يحق له أن يتقاضى أمام المحاكم وأن يقتني بعوض ويتملك ويتصرف في موارده المالية وأملاكه المنقولة والعقارية الضرورية لممارسة نشاطه وتحقيق أهدافه. لذا كان من الواجب تغيير العقود المتعلقة بالماء والكهرباء والهاتف ووضعها باسم الحزب.

السنة المالية 2014

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب التجديد والإنصاف حسابه السنوي برسم السنة المالية 2014 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 31 مارس 2015، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما مجموعه 483.870,97 درهم، تتكون حصريا من مبلغ الدعم الممنوح له للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيره.

أما نفقات الحزب، فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه 370.971,89 درهم، ويتوزع هذا المبلغ أساسا بين مصاريف التنقلات والمهام والاستقبالات (166.205,42 درهم) وتكاليف الكراء 60.000,00 درهم) وتكاليف المستخدمين (43.849,80 درهم) وأخيرا تكاليف خارجية مختلفة (84.149,12 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 09 أكتوبر 2015، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 20 أكتوبر 2015، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول الوثائق المكونة للحساب

على غرار السنة المالية 2013، لوحظ أن الحزب اكتفى، خلال هذه السنة، بتقديم نسخ فقط لجميع الوثائق المثبتة عوض تقديم وثائق أصلية أو نسخ مصادق عليها.

وفي رده، أكد المسؤول الوطني أنه "**بالنسبة لأغلبية مبررات المصاريف فإن الحزب يتوفر فقط على نسخة أصلية واحدة وأن البند 42 من قانون الأحزاب رقم 29.11 ينص على"يجب الاحتفاظ بجميع الوثائق والمستندات المحاسبية لمدة 10 سنوات تبتدئ من التاريخ الذي تحمله، ولهذا السبب قد قرر الحزب الإدلاء بنسخ للمستندات الأصلية المشهود على صحتها من طرف الحزب. أما الوثائق الأصلية فيحتفظ بها بمقر الحزب وهي رهن إشارة تفتيشية المجلس الأعلى للحسابات".**

حول مسك المحاسبة

أ- لوحظ أن مسك محاسبة الحزب لم تراع الملائمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، وخصوصا استعمال "مصنف الحسابات المبسطة والخاصة[47] " المرفق بالملحق رقم 1 للقرار المذكور حيث استعمل حساب"إعانة الاستغلال" عوض حساب" الدعم العمومي".

ب- لوحظ أن موازنة الحزب تبرز مبلغا قدره 1.798.888,13 درهم على مستوى «حسابات ربط الهياكل المحلية[48]" للسنة الثانية على التوالي. وللتذكير، فإنه استنادا إلى الدليل العام للمعايير المحاسبية، فإن الحسابات سالفة الذكر "يجب تسويتها عند نهاية الدورة المحاسبية. ويجب بالتالي ألا تظهر في الموازنة".

وفي جوابه، أكد المسؤول الوطني للحزب أن هذا الأخير "**سيأخذ بعين الاعتبار هذه الملاحظتين حتى تلائم محاسبة الحزب ما هو منصوص عليه في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية".**

حول نفقات الحزب

أ- لتبرير نفقات بمبلغ إجمالي قدره 11.800,00 درهم، أدلى الحزب بوثائق داخلية عبارة عن"*Notes de dépense*».

ولوحظ في هذا الصدد أنه تم صرف هذه النفقات دون مراعاة المقتضيات التي تخص النفقات الصغرى المنصوص عليها في القرار المشترك رقم 1078.09 سالف الذكر، ولا سيما أن يتم تحديد سقف هذه النفقات مسبقا من طرف الحزب وأن تتعلق هذه النفقات بمصاريف عامة يصعب تبريرها بواسطة فواتير مضبوطة.

[47] - *Nomenclature simplifiée et spécifique des comptes.*
[48] - *Comptes de liaison.*

وفي رده، أكد المسؤول الوطني أن **" المكتب التنفيذي للحزب قرر ابتداء من 2014/05/12 تحديد سقف ألف درهم بالنسبة للنفقات التي يصعب تبريرها بواسطة فواتير مضبوطة. وفيما يخص مبلغ 6.300,00 درهم فإنه" يتعلق بالتعويضات اليومية للسيد رئيس الحزب أتناء سفره خارج الوطن في إطار عمله الحزبي". وفيما يخص مبلغ 1.000,00 درهم فهو "يخص مصاريف عامة يصعب تبريرها بوثائق مثبتة قانونية وذلك أتناء سفر السيد رئيس الحزب داخل الوطن".**

ب- لوحظ أنه لتبرير النفقات المتعلقة بالماء والكهرباء والهاتف بمبلغ إجمالي قدره 12.603,80 درهم، قدم الحزب فاتورات في غير اسمه وبالتالي لا يمكن تنزيلها ضمن تكاليفه.

وفي رده، أشار المسؤول الوطني إلى أن **" العقد المبرم مع شركة الماء والكهرباء هو باسم رئيس الحزب والمسؤول القانوني عنه، والفواتير متعلقة بمقر الحزب وليس بالسكن الخاص بالسيد الرئيس وأن فواتير الهاتف المشار اليها تحمل اسم السيد رئيس الحزب، وهي فواتير خاصة بالهاتف النقال الذي يستعمله السيد الرئيس في نطاق نشاطه الحزبي".**

يجب التذكير في هذا الإطار بأنه استنادا إلى مقتضيات المادتين 2 و30 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر، فإن الحزب تنظيم سياسي يتمتع بالشخصية الاعتبارية وتبعا لذلك يحق له أن يتقاضى أمام المحاكم وأن يقتني بعوض ويتملك ويتصرف في موارده المالية وأملاكه المنقولة والعقارية الضرورية لممارسة نشاطه وتحقيق أهدافه. لذا كان من الواجب تغيير العقود المتعلقة بالماء والكهرباء والهاتف ووضعها باسم الحزب

حزب اليسار الأخضر المغربي

السنة المالية 2013

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب اليسار الأخضر المغربي حسابه السنوي برسم السنة المالية 2013 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 24 مارس 2014، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق 22 أكتوبر 2011.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره 604.838,71 درهم بينما بلغت السنة الفارطة ما قدره 815.735,63 درهم، وتتكون أساسا من:

- مبلغ الدعم الممنوح له للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيره (483.870,97 درهم)؛
- ومبلغ الشطر الأول من مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم مؤتمره الوطني العادي المنعقد يومي 05 و 06 أكتوبر 2013 (120.967,74 درهم)

أما نفقات الحزب فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه 694.651,11 درهم مقابل 513.619,99 درهم برسم السنة الماضية، وتهم:

- أداء تكاليف التدبير بمبلغ إجمالي قدره 217.374,11 درهم، ويتوزع هذا المبلغ بين مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم (101.479,13 درهم) وتكاليف الكراء (108.000,00 درهم) وأخيرا تكاليف الصيانة والإصلاح (8.000,00 درهم) ؛
- وأداء تكاليف تنظيم المؤتمر الوطني العادي (477.277,00 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ فاتح يوليو 2015، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 28 يوليو 2015، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول الإشهاد بصحة الحساب

لوحظ أن تقرير الخبير المحاسب لم يشر إلى أن "القوائم التركيبية من شأنها أن تُكَون صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه"، خلافا لما هو منصوص عليه في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد و المالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430(23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، وفي النموذج الوارد ضمن المعيار 5700 من دليل معايير التدقيق القانوني والتعاقدي المحدد من طرف المجلس الوطني لهيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب.

وللإشارة، فإن المسؤول الوطني لم يقدم أي جواب بخصوص هذه الملاحظة.

حول الوثائق المكونة للحساب

لوحظ أن الحزب لم يقدم كل الوثائق المكونة للحساب السنوي، ويتعلق الأمر بجدول المناهج الرئيسية للتقويم الخاصة بالأحزاب السياسية وجدول الهبات والوصايا والتبرعات وجدول التمويل العمومي وجدول الإعانات الممنوحة من طرف الحزب للجمعيات والمؤسسات وجدول الدعم الممنوح من طرف الحزب للمترشحين في الانتخابات وجرد مستندات الإثبات المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 28.11 سالف الذكر وكذا محضر المؤتمر الوطني.

يشار إلى أن المسؤول الوطني لم يقدم أي جواب بخصوص هذه الملاحظة.

حول مسك المحاسبة

أ- لوحظ أن مسك محاسبة الحزب لم يراع الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية موضوع القرار المشترك رقم 1078.09 سالف الذكر، وخصوصا استعمال "مصنف الحسابات المبسطة والخاصة49 " المرفق بالملحق رقم (1) للقرار المذكور حيث أن الدعم العمومي تم تنزيله ضمن حساب "عائدات الاستغلال الأخرى" بحساب العائدات والتكاليف عوض حساب "التمويل العمومي".

وللإشارة، فإن المسؤول الوطني لم يقدم أي جواب بخصوص هذه الملاحظة.

ب- لوحظ أن حسابي "موردون وحسابات مرتبطة" و "دائنون آخرون" على مستوى خصوم الموازنة بلغا على التوالي 1.004.875,80 درهم و 500.000,00 درهم دون تقديم أي تفاصيل بشأنهما ضمن قائمة المعلومات التكميلية ضمن جدول الديون.

وللإشارة، فإن المسؤول الوطني لم يقدم أي جواب بخصوص هذه الملاحظة.

حول نفقات الحزب

أ- لوحظ أن الكشوفات البنكية تتضمن سحب شيك بمبلغ 10 000,00 درهم بتاريخ 2013/05/07 لم يتم دعمه بأي وثائق مثبتة.

وضمن جوابه، أكد المسؤول الوطني أن المبلغ عبارة عن **"مقابل خدمة لمكتب الخبرة المحاسباتية وأن الوثائق المتعلقة بهذه المعاملات ظلت في حوزة المسؤول المالي السابق السيد (...) الذي لم يتم تجديد مهامه ..."**.

ب- لتبرير نفقات التنقل بمبلغ إجمالي قدره 116.000,00 درهم لفائدة المشاركين في المؤتمر الوطني العادي للحزب المنعقد بمراكش يومي 05 و06 أكتوبر 2013 تم الإدلاء فقط بأوامر صرف موقعة من طرف الآمر الإداري للحزب والمستفيد.

وعليه لوحظ أن هذه النفقات لم يتم تبريرها بشكل كاف، إذ لا يمكن للوثائق المشار إليها أعلاه أن تقوم مقام الوثائق التي تكتسي القوة الإثباتية في شكل فاتورات أو أي مستندات أخرى من مستندات الإثبات المماثلة كما هو منصوص عليه في القوانين والأنظمة ذات الصلة، ولا سيما القانون رقم 06.99 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة (المادتان 48 و 51) ومدونة الضرائب (المادة 145).

[49] - *Nomenclature simplifiée et spécifique des comptes.*

وفي جوابه أشار المسؤول الوطني إلى أن " **الحزب يتكلف بتغطية مصاريف التنقل والتغذية ومصاريف مختلفة لأعضائه المنتدبين لحضور المؤتمر، بالإضافة إلى بعض الضيوف والصحفيات والصحفيين، على قاعدة مرونة التعامل فيما يخص الوثائق التبريرية (تذكرة القطار أو الحافلة أو سيارة أجرة كبيرة أو صغيرة، مطاعم شعبية، بطائق تعبئة الهاتف..)، علما أن أوامر الصرف الموقعة، يوقعها المستلم(ة) نيابة عن مجموعة من المؤتمرين والمؤتمرات المنتمين لنفس المنطقة التنظيمية، تبسيطا للمساطر الإدارية وربحا للوقت**".

ويجدر التذكير في هذا الصدد، بأن المسؤول الوطني عن الحزب ملزم بالقيام بالإجراءات الكفيلة لتقديم وثائق مبررة تكتسي القوة الإثباتية الكافية في شكل فواتير أو أي مستندات أخرى من مستندات الإثبات المماثلة كما هو منصوص عليه في القوانين والأنظمة ذات الصلة، ولا سيما القانون رقم 06.99 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة (المادتين 48 و51) والمدونة العامة للضرائب (المادة 145).

ت- لوحظ أنه لتبرير نفقات الهاتف والانترنت بمبلغ إجمالي قدره 3.490,98 درهم تم تقديم فاتورات في غير اسم الحزب وبالتالي لا يمكن تنزيلها ضمن تكاليفه.

وفي رده، أكد المسؤول الوطني أن "**النفقات الواردة فيما يخص الهاتف الثابت والفاكس والانترنيت لمقر الحزب الكائن بالرباط علما أن السيد ... مقيم بمدينة المحمدية وسنعمل على تحويل هذه الخطوط باسم الحزب**".

يجب التذكير في هذا الإطار بأنه استنادا إلى مقتضيات المادتين 2 و30 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر، فإن الحزب تنظيم سياسي يتمتع بالشخصية الاعتبارية وتبعا لذلك يحق له أن يتقاضى أمام المحاكم وأن يقتني بعوض ويتملك ويتصرف في موارده المالية وأملاكه المنقولة والعقارية الضرورية لممارسة نشاطه وتحقيق أهدافه. لذا كان من الواجب تغيير العقود المتعلقة بالهاتف والانترنت ووضعها باسم الحزب.

السنة المالية 2014

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب اليسار الأخضر المغربي حسابه السنوي برسم السنة المالية 2014 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 19 مارس 2015، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره 604.838,72 درهم ؛ وتتكون من:

- مبلغ الدعم الممنوح له للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيره (483.870,97 درهم)؛
- مبلغ الشطر الثاني من مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم مؤتمره الوطني العادي المنعقد يومي 05 و06 أكتوبر 2013 (120.967,75 درهم)

أما نفقات الحزب فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه 249.326,91 درهم ، ويتوزع هذا المبلغ بين مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم (21.376,76 درهم) وتكاليف الكراء (108.000,00 درهم) وتكاليف الصيانة والإصلاح (14.000,00 درهم) ومصاريف التنقلات والمهام والاستقبالات (82.380,00 درهم) ومصاريف أجور وسطاء وأتعاب 18.000,00 درهم) وأخيرا تكاليف خارجية مختلفة (5.570,15 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 09 أكتوبر 2015، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 23 أكتوبر 2015، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول الوثائق المكونة للحساب

لوحظ أن الحزب لم يقدم كل الوثائق المكونة للحساب السنوي، ويتعلق الأمر بجدول المناهج الرئيسية للتقويم الخاصة بالأحزاب السياسية وجدول الهبات والوصايا والتبرعات وجدول التمويل العمومي وجدول الإعانات الممنوحة من طرف الحزب للجمعيات والمؤسسات وجدول الدعم الممنوح من طرف الحزب للمترشحين في الانتخابات وجرد مستندات الإثبات المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 28.11 سالف الذكر.

وللإشارة، فإن المسؤول الوطني لم يقدم أي جواب بخصوص هذه الملاحظة.

حول مسك المحاسبة

لوحظ أن مسك محاسبة الحزب لم يراع الملائمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية موضوع القرار المشترك رقم 1078.09 سالف الذكر، وخصوصا استعمال "مصنف الحسابات المبسطة والخاصة[50] " المرفق بالملحق رقم (1) للقرار المذكور حيث أن الدعم العمومي تم تنزيله ضمن حساب "عائدات الاستغلال الأخرى" بحساب العائدات والتكاليف عوض حساب "التمويل العمومي".

وللإشارة، فإن المسؤول الوطني لم يقدم أي جواب بخصوص هذه الملاحظة.

حول نفقات الحزب

أ- لوحظ أن الكشوفات البنكية تتضمن سحب شيكات بمبلغ إجمالي قدره 73.240,00 درهم لم يتم دعمه بأي وثائق مثبتة.

وللإشارة، فإن المسؤول الوطني لم يقدم أي جواب بخصوص هذه الملاحظة.

ب- لوحظ أنه لتبرير نفقات الايواء بمبلغ إجمالي قدره 2.100,00 درهم تم تقديم فاتورات في غير اسم الحزب وبالتالي لا يمكن تنزيلها ضمن تكاليفه.

[50] - *Nomenclature simplifiée et spécifique des comptes.*

وفي رده، أكد المسؤول الوطني أن "**الأمر يتعلق بحرص الحزب على المسؤولية الفردية وضرورة تضمين اسم العضو في الفواتير للتعويض عن المصاريف في مهام محددة وسنعمل على تصحيح الأمر...**".

يجب التذكير في هذا الإطار بأنه استنادا إلى مقتضيات المادتين 2 و30 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر، فإن الحزب تنظيم سياسي يتمتع بالشخصية الاعتبارية وتبعا لذلك يحق له أن يتقاضى أمام المحاكم وأن يقتني بعوض ويتملك ويتصرف في موارده المالية وأملاكه المنقولة والعقارية الضرورية لممارسة نشاطه وتحقيق أهدافه. لذا كان من الواجب تغيير الفواتير المتعلقة بالايواء ووضعها باسم الحزب.

الحزب المغربي الليبرالي

السنة المالية 2013

1. تقديم الحساب السنوي

قدم الحزب المغربي الليبرالي حسابه السنوي برسم السنة المالية 2013 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 31 مارس 2014، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق 22 أكتوبر 2011.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة 704.838,71 درهم بينما بلغت ما قدره 624.876,00 درهم سنة 2012، وتتكون من مبلغ الدعم الممنوح له للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيره (483.870,97 درهم) ومن مبلغ التسبيق برسم مساهمة الدولة في تمويل مؤتمره العادي المنعقد يومه 29 شتنبر 2013 (120.967,74 درهم) وأخيرا من واجبات الانخراط والمساهمات (100.000,00 درهم).

أما نفقات الحزب، فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه 1.578.264,26 درهم، مقابل 610.822,09 درهم برسم السنة الماضية، وتخص:

- اقتناء أصول ثابتة بمبلغ إجمالي قدره 1.171.257,69 درهم، ويتوزع هذا المبلغ أساسا بين شراء آلة طباعة (1.036.895,29 درهم) وتهييئات مختلفة (134.362,40 درهم)؛
- وأداء تكاليف التدبير بمبلغ إجمالي قدره 80.440.87 درهم. ويتوزع هذا المبلغ بشكل أساسي بين تكاليف خارجية أخرى (64.255,66 درهم) ومشتريات مستهلكة من مواد ولوازم (16.185,21 درهم) ؛
- وأداء تكاليف تنظيم المؤتمر الوطني العادي (326.565,70 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ فاتح يوليو 2015، من أجل تقديم التبريرات اللازمة، غير أن الحزب لم يقدم أي أجوبة حول الملاحظات التي تمت إثارتها في هذا الصدد، والتي تخص المحاور التالية:

حول الإشهاد بصحة الحساب

لوحظ أن الحزب قدم تقريرا اعتمد فيه الخبير المحاسب مراقبة محدودة فقط للقوائم التركيبية[51]، ولم يشر في تقريره إلى " أن القوائم التركيبية من شأنها أن تُكون صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه ولوضعيته المالية وفائضه أو خصاصه"، خلافا لما هو منصوص عليه

[51] - *Examen limité des états de synthèse.*

في القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر (المادة 42) والقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430(23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

وللتذكير فإنه استنادا إلى دليل معايير التدقيق القانوني والتعاقدي المحدد من طرف المجلس الوطني لهيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب، فإن "المراقبة المحدودة ليست بديلا أو شكلا لمهمة الإشهاد وتروم تحقيق هدف مختلف".

حول مسك المحاسبة

لوحظ من جهة، أن مسك محاسبة الحزب تم استنادا إلى المخطط المحاسبي الخاص بالجمعيات، وليس وفق مقتضيات الدليل العام للمعايير المحاسبية مع مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

حول نفقات الحزب

أ- لوحظ أن الفواتير موضوع النفقات المتعلقة بالماء والكهرباء بمبلغ إجمالي قدره 3.103,21 درهم هي في غير اسم الحزب، وبالتالي لا يمكن تنزيلها ضمن تكاليفه.

ب- إن بيان المصاريف التي تم إنفاقها بمناسبة تنظيم المؤتمر الوطني للحزب يتضمن اقتناء سيارة بمبلغ قدره 100.000,00 درهم. وتثير هذه النفقة الملاحظتين التاليتين:

- أن شراء سيارة لا يندرج ضمن النفقات التي يمكن تسديدها في إطار الدعم العمومي الممنوح من طرف الدولة للمساهمة في مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية للأحزاب، باعتبار أنها سلعة معمرة أدرجها المخطط المحاسبي للأحزاب السياسية ضمن الأصول الثابتة المادية؛
- أن شراء السيارة المذكورة لم يتم تقييده على مستوى الموازنة.

حول كيفية أداء النفقات

لوحظ أن بعض النفقات تم أداؤها نقدا رغم أن مبلغها يتجاوز 10.000 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر. ويتعلق الأمر بالنفقات التالية:

الوثيقة	التاريخ	موضوع النفقة	المبلغ (بالدرهم)
فاتورة غير مرقمة	2013/09/26	مواد حديدية	33.844,00
سند أداء رقم 2013/23	2013/10/01	أشغال مختلفة	25.000,00
فاتورة غير مرقمة	2013/10/04	تغذية	28.690,00
المجموع			**87.534,00**

السنة المالية 2014

1. تقديم الحساب السنوي

قدم الحزب المغربي الليبرالي حسابه السنوي برسم السنة المالية 2014 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 31 مارس 2015، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره 483.870,97 درهم مقابل 704.838,71 درهم عن سنة 2013 و 624.876,00 درهم خلال سنة 2012، وتتكون حصريا من مبلغ الدعم الممنوح للحزب للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيره.

أما نفقات الحزب، فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه 541.351,93 درهم، بينما بلغت سنة 2013 ما قدره 1.578.264,26 درهم، وتخص:

- اقتناء أصول ثابتة بمبلغ إجمالي قدره 372.401,92 درهم، ويتوزع هذا المبلغ بين تكاليف تهييئ مقر آلة الطباعة (249.401,92 درهم) وشراء سيارة (100.000,00 درهم) وأخيرا شراء عتاد (23.000,00 درهم)؛
- وأداء تكاليف التدبير بمبلغ إجمالي قدره 168.950,01درهم. ويتوزع هذا المبلغ بشكل أساسي بين مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم (60.046,33 درهم) وتكاليف خارجية أخرى (106.500,00درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 13 أكتوبر 2015، من أجل تقديم التبريرات اللازمة، غير أن الحزب لم يقدم أي أجوبة حول الملاحظات التي تمت إثارتها في هذا الصدد، والتي تخص المحاور التالية:

حول الإشهاد بصحة الحساب

لوحظ أن الحساب المقدم من طرف الحزب تم الإشهاد عليه من طرف الخبير المحاسب بتحفظ. وتهم هذه التحفظات:

- عدم التأكد من صحة الأرصدة عند بداية الدورة المحاسبية ومدى تأثيرها المحتمل على الأرصدة المبينة بالموازنة عند 31 دجنبر 2014؛
- تحصيل موارد وأداء نفقات تتجاوز مبالغها 10.000,00 درهم.

حول مسك المحاسبة

لوحظ من ناحية، أن الحزب لم يقدم ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة مبلغا إجماليا قدره 927.663,03 درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته بمناسبة مشاركته في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب برسم اقتراع 25 نونبر 2011، أي مجموع المبلغ العائد للحزب، وذلك لكون الحزب لم يوجه مستندات إثبات صرف المساهمة المذكورة إلى الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، كما هو منصوص عليه في المادة 45 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية والمادة الرابعة من المرسوم رقم 2.11.609 الصادر في 25 أكتوبر 2011 بتحديد الآجال والشكليات المتعلقة باستعمال مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

كما لوحظ من ناحية ثانية، أن هذا المبلغ لم يتم تنزيله ضمن الموازنة – الخصوم بالحساب رقم 445: "الدولة دائنة".

ويجدر التذكير في هذا الصدد، بأنه استنادا إلى المادة الثالثة من المرسوم رقم 2.11.609، فإن الحزب كان مطالبا بالإدلاء بالمستندات المتعلقة بإثبات صرف مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية قبل فاتح مايو 2012، اعتبارا لكون فحص هذه المستندات يتم على حدة وليس في إطار تدقيق الحساب السنوي. إلا أن الحزب تخلف عن تقديم المستندات المذكورة وبالتالي تعذر على المجلس حينها القيام بعملية الفحص المطلوبة. أضف إلى ذلك أن الحزب لم يقم بتقديم حسابه السنوي عن السنة المالية 2011 إلى المجلس إلا بتاريخ 13 غشت 2012، أي بعد انصرام الأجل المشار إليه.

حول موارد الحزب

لوحظ أن بعض المداخيل بمبلغ إجمالي قدره 155.131,54 درهم قد تم تحصيلها نقدا رغم أن مبلغ كل منها يتجاوز 10.000 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر.

حول نفقات الحزب

لوحظ:

- أن الفواتير موضوع النفقات المتعلقة بالكهرباء بمبلغ إجمالي قدره 3.682,15 درهم في غير اسم الحزب، وبالتالي لا يمكن تنزيلها ضمن تكاليفه؛
- أن حساب العائدات والتكاليف يبرز نفقات بمبلغ إجمالي قدره 39.000,00 درهم، وذلك دون أن يتم دعمها بأي وثائق مثبتة؛
- أن الكشوفات البنكية تتضمن سحب مبالغ مالية قدرها 235.000,00 درهم، وذلك دون أن يتم دعمها بأي وثائق مثبتة.

حول كيفية أداء النفقات

لوحظ أن نفقات بمبلغ إجمالي قدره 205.520,00 درهم قد تم أداؤها نقدا رغم أن مبلغ كل منها يتجاوز 10.000 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر.

حزب الوحدة والديمقراطية

السنة المالية 2013

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الوحدة والديمقراطية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2013 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 19 مارس 2014، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق 22 أكتوبر 2011.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة 751.306,46 درهم بينما بلغت السنة الماضية ما قدره 532.078,94 درهم، وتتكون من مبلغ مساهمة الدولة في تمويل مصاريف تدبيره (483.870,97 درهم) ومن مبلغ مساهمة الدولة في تمويل المؤتمر الوطني العادي المنعقد يومي 30 و31 مارس 2013 (241.935,49 درهم) ومن مبلغ المساهمات غير الجارية (25.500,00 درهم).

أما نفقات الحزب، فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه 944.543,69 درهم مقابل 508.675,86 درهم برسم السنة الماضية، وتخص:

- اقتناء أصول ثابتة بمبلغ إجمالي قدره 16.889,00 درهم، ويخص أساسا شراء أثاث وعتاد المكتب (12.689,00 درهم)؛
- وأداء تكاليف التدبير بمبلغ إجمالي قدره 446.905,59 درهم، ويتوزع هذا المبلغ بشكل أساسي بين مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم (112.325,69 درهم) ومصاريف التنقلات والمهام والاستقبالات (128.928,00 درهم) وتكاليف الكراء (92.600,00 درهم) وتكاليف المستخدمين (76.887,72 درهم)؛
- وأداء تكاليف تنظيم المؤتمر الوطني العادي للحزب(480.748,69 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ02 يوليو 2015،من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 28 يوليو 2015، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول الإشهاد بصحة الحساب

لوحظ أن تقرير الخبير المحاسب لا يتضمن صيغة الإشهاد بصحة الحساب السنوي، وذلك خلافا لما هو منصوص عليه في القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر (المادة 42) وفي القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد و المالية رقم 1078.09 الصادر في 27

من ربيع الآخر 1430(23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، وفي النموذج الوارد ضمن المعيار 5700 من دليل معايير التدقيق القانوني والتعاقدي المحدد من طرف المجلس الوطني لهيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب.

وفي جوابه، أوضح المسؤول الوطني أنه "**تم العمل بهذه الملاحظة**". وقدم تقريرا معدلا للخبير المحاسب يتضمن صيغة الإشهاد بصحة الحساب السنوي للحزب.

أرفق المسؤول الوطني للحزب جوابه بتقرير عام حول محاسبة الحزب غير أنه لم يتضمن صيغة الإشهاد الواردة في القرار المشترك سالف الذكر.

حول مسك المحاسبة

أ- لوحظ أن مسك محاسبة الحزب لم تراع الملائمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية موضوع القرار المشترك رقم 1078.09، وخصوصا استعمال"مصنف الحسابات المبسطة والخاصة"المرفق بالملحق رقم 1 للقرار المذكور و "نماذج القوائم التركيبية"المرفقة بالملحق رقم 2 لنفس القرار.

وفي معرض جوابه، أشار المسؤول الوطني إلى أنه "**قد تم إبلاغ الخبير المحاسب بنسخة من القرار المذكور في ملاحظات المجلس**".

ب- لوحظ أنه تم تنزيل مبلغ قدره 25.500,00 درهم على مستوى حساب "عائدات غير جارية " غير أن هذا المبلغ يتعلق بالهبات والتبرعات المخصص لها حساب "مساهمات أخرى جارية غير مستديمة" على مستوى حساب "عائدات الاستغلال" في الملحق 1 للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية. وهذا ما يخالف مبدأ الوضوح المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، إذ ينص هذا المبدأ على وجوب "تسجيل العمليات والمعلومات في الحسابات المناسبة[52] ...".

وفي جوابه، أوضح المسؤول الوطني أنه "**تم تصحيح تنزيل هذا المبلغ في حساب مساهمات أخرى جارية غير مستديمة، وسجلت بالضبط في حساب عائدات الاستغلال الأخرى، ونظرا لنموذج القوائم التركيبية التي نعمل بها وهي تجارية محضة. وستجدون طيه ما يبرر ذلك**".

تجب الإشارة إلى أن الحزب أرفق جوابه بنسخة من القوائم التركيبية مع تعديل التنزيل المحاسباتي المذكور غير أنها موضوعة وفق النموذج الخاص بالشركات.

السنة المالية 2014

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الوحدة والديمقراطية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2014 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 17 مارس 2015 أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

[52]- *Postes adéquats.*

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب ما قدره 483.870,97 درهم بينما بلغت ما قدره751.306,46 درهم برسم سنة 2013؛ وتتكون كليا من مبلغ مساهمة الدولة في تمويل مصاريف تدبيره.

أما نفقات الحزب فقد بلغت ما مجموعه 599.995,94 درهم مقابل 994.543,69 درهم برسم السنة الماضية؛ وتتوزع بشكل أساسي بين تكاليف الكراء (175.804,20 درهم) ومشتريات مستهلكة من مواد ولوازم (135.041,97 درهم) ومصاريف التنقلات والمهام والاستقبالات (116.294,12 درهم) وتكاليف المستخدمين (60.000,00 درهم) وتكاليف خارجية أخرى (89.935,65درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 09 أكتوبر 2015، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 21 أكتوبر2015، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول الإشهاد بصحة الحساب

لوحظ أن تقرير الخبير المحاسب لا يتضمن صيغة الإشهاد بصحة الحساب السنوي، وذلك خلافا لما هو منصوص عليه في المادة 42 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر وفي القرار المشترك رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، وفي النموذج الوارد ضمن المعيار 5700 من دليل معايير التدقيق القانوني والتعاقدي المحدد من طرف المجلس الوطني لهيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب.

وفي رده أوضح المسؤول الوطني أنه أبلغ هذه الملاحظة للخبير المحاسب المعني، الذي أكد له بأن الفقرة الأخيرة من تقريره المرفوع للمجلس تتضمن المطلوب منه في هذا الشأن.

تجب الإشارة في هذا الصدد إلى أن الصيغة المقدمة في التقرير المذكور لم تشر إلى كون "القوائم التركيبية تعطي صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه" كما ينص على ذلك القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 سالف الذكر.

حول مسك المحاسبة

لوحظ أن مسك محاسبة الحزب لم تراع الملائمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية موضوع القرار المشترك وخصوصا استعمال "مصنف الحسابات المبسطة والخاصة " و "نماذج القوائم التركيبية" المرفقين بالملحقين رقم 1 ورقم2 للقرار المذكور.

وفي معرض جوابه، أشار المسؤول الوطني إلى أنه **" نتمنى أن يكون هناك تقدم مطرد من طرف حزب الوحدة والديمقراطية في هذا المجال، وذلك على أمل أن نصل إلى المستوى المطلوب قريبا بمساعدة مجلسكم الموقر".**

للإشارة، لم يرفق جوابه بقوائم تركيبية معدلة وفق النماذج المرفقة بالملحقين رقم 1 و2 للقرار سالف الذكر.

تم تنزيل مبلغ قدره 104.458,94 درهم على مستوى ديون الخصوم الخاصة بالسيد الأمين العام للحزب الذي أوضح أن هذا المبلغ يتعلق بالمصاريف التي تم تسديدها من حسابه الشخصي. ولوحظ في هذا الصدد أن المصاريف المتعلقة بالمبلغ المذكور لا تظهر على مستوى محاسبة الحزب (دفتر الأستاذ).

وفي رده، أفاد المسؤول الوطني بأن " **سبق أن رفعنا لكم ملحقا، عبارة عن ملف خاص بتأسيس حزب الوحدة والديمقراطية يتضمن تقريرا حول المصاريف التي أنفقت خلال تأسيس الحزب والوثائق الثبوتية المبررة لتلك المصاريف وذلك ضمن جواب الحزب على ملاحظاتكم بتاريخ 28 يوليوز 2015**".

يجب التذكير في هذا الإطار بأن أي تسجيل محاسبي يجب أن يتضمن بيان مصدر العملية والحساب المتعلق بها ومراجع المستندات التي تثبتها كما أن كل تسجيل من التسجيلات المحاسبية يجب أن يخص على الأقل حسابين.

حزب العمـل

السنة المالية 2013

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب العمل حسابه السنوي برسم السنة المالية 2013 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 31 مارس 2014، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق 22 أكتوبر 2011.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة 725.806,46 درهم بينما بلغت ما قدره 483.870,97 درهم خلال السنة الماضية ، وتتكون من مبلغ مساهمة الدولة في تمويل مصاريف تدبيره (483.870,97 درهم) ومن مبلغ مساهمة الدولة في تمويل المؤتمر الوطني العادي المنعقد يومه 16 يونيو 2013 (241.935,49 درهم).

أما نفقات الحزب، فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه 834.039,06 درهم مقابل 472.089,40 درهم برسم السنة الماضية، وتخص:

- اقتناء أصول ثابتة بمبلغ قدره 108.970,00 درهم، ويهم اقتناء عتاد النقل(100.000,00 درهم) وأثاث وعتاد المكتب (8.970,00 درهم)؛
- وأداء تكاليف التدبير بمبلغ قدره 468.148,65 درهم، ويتوزع بشكل أساسي بين تكاليف المستخدمين (178.459,80 درهم) وتكاليف الكراء (151.080,00 درهم) والتنقلات والمهام والاستقبالات (72.963,00 درهم) ومشتريات مستهلكة من مواد ولوازم (42.929,00 درهم)؛
- وأداء تكاليف تنظيم المؤتمر الوطني العادي للحزب (256.920,40 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 14 يوليو 2015، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 02 دجنبر2015، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول مسك المحاسبة

أ- لوحظ أن الجدول ب7 " الديون" يحمل عبارة "لا شيئ" غير أن الموازنة تبرز مبلغا قدره 41.139,29 درهم على مستوى حساب الديون.

وجوابا على الملاحظة، قدم المسؤول الوطني الجدول المذكور بمبلغ الديون المبين في الموازنة.

وتجب الإشارة في هذا الصدد إلى أنه هذا الجدول لم يتم وضعه وفق النموذج المعتمد في هذا الإطار.

ب- لوحظ أنه تم تنزيل مصاريف التأمين بمبلغ قدره 5.119,00 درهم على مستوى "تكاليف استغلال أخرى ومساعدات مالية" عوض تسجيلها في حساب "تكاليف خارجية أخرى".

وفي معرض جوابه، أكد المسؤول الوطني أنه" **سيسجل مثل هذه العمليات مستقبلا في الحساب المناسب المتعلق "بتكاليف خارجية أخرى"**؛

ت- لوحظ أنه تم سحب مبالغ قدرها 238.311,60 درهم من الحساب البنكي للحزب من طرف الأمين العام للحزب دون تقديم الوثائق المبررة لصرفها. ومن جهة ثانية تبين الكشوفات المذكورة توصل الحزب بالإضافة إلى المبالغ المبينة في الجدول، بمبالغ إجمالية قدرها 186.562,60 درهم من السيد الأمين العام للحزب؛ ويلاحظ في هذا الصدد أنه لم يتم تسجيل مجموع الموارد المتحصل عليها من طرف الحزب على مستوى عائداته في حساب العائدات والتكاليف وذلك باستثناء مبالغ الدعم العمومي.

وجوابا على الملاحظة، أدلى الحزب بنسخة من دفتر الأستاذ وبوثائق مثبتة ونسخ بعض الكشوفات البنكية؛ يوضح من خلالها أن جميع المبالغ المسحوبة أو التي تم إيداعها من طرف الأمين العام للحزب وكذا المبالغ التي أداها لتغطية النفقات نقدا مسجلة في الحساب الجاري " 446: منخرطون وحسابات مرتبطة" ويشير إلى أن الرصيد النهائي للحساب المذكور بتاريخ 31-12-2013 هو 14.589,29 درهم لفائدة الأمين العام.

يجب التذكير في هذا الإطار بأن الحزب لم يقدم دفتر الأستاذ عند الإدلاء بحسابه السنوي من جهة ومن جهة ثانية، بأن الموازنة لا تبرز على مستوى حساب "منخرطون وحسابات مرتبطة" المعني سوى الديون الخاصة بحساب الموردين(3.010,00 درهم) وحساب "دائنون آخرون" (38.129,29 درهم) أي ما مجموعه 41.139,29 درهم.

حول نفقات الحزب

لوحظ أن تكاليف الكراء بمبلغ إجمالي قدره 151.080,00 درهم لم ترفق بعقود الكراء.

وجوابا على الملاحظة، أشار المسؤول الوطني إلى أن " **من أجل تبرير مصاريف الكراء تم الإدلاء بوصولات تفيد أداء الواجبات الكرائية مسلمة للحزب من طرف المكرين على اعتبار أن العقود الكرائية المبرمة ...هي عقود شفوية...لأن القانون المعمول به حين إبرام العقود لم يكن يستلزم تحريرها كتابة.....**"

يجب التذكير في هذا الصدد أن وصولات الوجيبات الكرائية المقدمة من طرف الحزب لتبرير مصاريف الكراء هي وصولات محررة وموقعة من طرف الأمين العام للحزب؛ لذا وفي غياب عقود الكراء فإن الوثائق المقدمة من طرف الحزب لا تفي لوحدها بالمطلوب، باعتبار أنه لكي يكتسي أي مستند القوة الإثباتية، يجب أن يكون صادرا عن المورد أو مقدم الخدمة (فاتورة، بطاقة صندوق، بيان أتعاب، ...) أو في إطار تعاقدي بين هذا الأخير والحزب (اتفاقيات، صفقات، ...) وليس صادرا عن الحزب ذاته، إلا ما تعلق منها بالنفقات الصغرى وفق الشروط المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

السنة المالية 2014

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب العمل حسابه السنوي برسم السنة المالية 2014 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 31 مارس 2015 أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب ما قدره 484.357,47 درهم بينما بلغت ما قدره 725.806,46 درهم برسم سنة 2013؛ وتتكون أساسا من مبلغ مساهمة الدولة في تمويل مصاريف تدبيره (483.870,97 دهم).

بينما بلغت نفقات الحزب ما مجموعه 612.513,32 درهم مقابل 834.039,06 درهم برسم السنة الماضية، وتهم:

- اقتناء أصول ثابتة بمبلغ قدره 10.387,00درهم وتخص اقتناء عتاد النقل؛
- أداء تكاليف التدبير بمبلغ قدره 602.126,32درهم، تتوزع بشكل أساسي بين تكاليف المستخدمين (324.500,00 درهم) وتكاليف الكراء (153.000,00درهم) والتنقلات والمهام والاستقبالات (95.212,68 درهم) ومشتريات مستهلكة من مواد ولوازم (18.600,00 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 22 شتنبر2015 من أجل تقديم التبريرات اللازمة.، غير أن الحزب لم يقدم أي إجوبة بخصوص الملاحظتين الموجهتين له:

حول مسك المحاسبة

أ- لوحظ من خلال وضع موازنة سنة 2014، أنه لم يتم ترحيل نفس أرصدة الدورة المحاسبية السابقة ويتعلق الأمر بالحسابات التالية:

الحساب	موازنة الدورة المحاسبية السابقة 2013	رصيد السنة السابقة المبين في موازنة الدورة المحاسبية 2014
235- أثاث، عتاد المكتب وتهيئات أخرى	29.673,00	32.073,00
119- نتيجة الدورة المحاسبية	-22.559,19	-20.159,19

وهو ما يخالف مبدأ "عدم المساس بالموازنة" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية الذي يقتضي أن موازنة افتتاح السنة هي موازنة الختام برسم السنة الماضية، وأن أرصدة حسابات الموازنة الختامية للسنة يتم نقلها عند افتتاح السنة التالية، دون إدخال أي تصحيحات أو تعديلات على هذه الأرصدة.

ب- لوحظ أنه تمت الإشارة إلى أن الجدول ب 7 " الديون" يحمل عبارة "لا شيئ" غير أن الموازنة تبرز مبلغا قدره 100.010,09 درهم على مستوى حساب الديون.

حول موارد الحزب

تشير الكشوفات البنكية إلى توصل الحزب بشيك رقم 0304780 بمبلغ 5.286,50 درهم كتعويض من شركة التأمين. ولوحظ في هذا الصدد أنه باستثناء مبلغ الدعم العمومي، لم يتم تسجيل هذه الموارد على مستوى عائداته في حساب العائدات والتكاليف.

حزب الوسط الاجتماعي

السنة المالية 2013

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الوسط الاجتماعي حسابه السنوي برسم السنة المالية 2013 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 31 مارس 2014، أي داخل الأجل القانوني المحدد في نفس المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة 507.870,97 درهم بينما بلغت السنة الماضية ما قدره 488.870,97 درهم، وتتكون من مبلغ مساهمة الدولة في تمويل مصاريف تدبير الحزب (483.870,97 درهم) ومن واجبات الانخراط والمساهمات (24.000,00 درهم).

أما نفقات الحزب، فقد بلغت خلال هذه السنة ما مجموعه 488.603,06 درهم مقابل ما مجموعه 596.201,09 درهم برسم السنة الفارطة، وتهم:

- اقتناء أصول ثابتة بمبلغ قدره 66.360,03 درهم، ويتعلق الأمر بشراء أثاث وعتاد المكتب؛
- وأداء تكاليف التدبير بمبلغ إجمالي قدره 422.243,03 درهم. ويتوزع هذا المبلغ بين تكاليف خارجية أخرى (366.866,60 درهم) وتكاليف المستخدمين (28.800,00 درهم) وأخيرا مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم (26.559,42 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 09 يوليو 2015، من أجل تقديم التبريرات اللازمة، غير أن الحزب لم يقدم أي أجوبة حول الملاحظات التي تمت إثارتها في هذا الصدد، والتي تخص المحاور التالية:

حول الإشهاد بصحة الحساب

لوحظ أن الحزب لم يقدم تقرير الخبير المحاسب وبالتالي لم يتم الإشهاد بصحة الحساب السنوي من طرف خبير محاسب مقيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين خلافا لما هو منصوص عليه في المادة 42 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية ولم تتم الإشارة إلى " أن القوائم التركيبية من شأنها أن تُكَون صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه ولوضعيته المالية وفائضه أو خصاصه"، خلافا لما هو منصوص عليه في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد و المالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430(23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

حول الوثائق المكونة للحساب

لوحظ أن الحزب لم يقدم جدول تفاصيل حساب العائدات و التكاليف المنصوص عليه في القرار المشترك رقم 1078.09 والجرد المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر وأخيرا كشوفات حساباته البنكية.

حول نفقات الحزب

لوحظ أن الحزب قام بصرف نفقات بمبلغ إجمالي قدره 422.243,03 درهم، دون أن يدلي بشأنها بأي وثائق مثبتة.

السنة المالية 2014

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الوسط الاجتماعي حسابه السنوي برسم السنة المالية 2014 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 30 مارس 2015، أي داخل الأجل القانوني المحدد في نفس المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة 525.870,97 درهم ؛ وتتكون من مبلغ مساهمة الدولة في تمويل مصاريف تدبير الحزب (483.870,97 درهم) ومن واجبات الانخراط والمساهمات (42.000,00 درهم).

أما نفقات الحزب، فقد بلغت خلال هذه السنة ما مجموعه 439.005,94 درهم ؛ ويتوزع هذا المبلغ بين تكاليف خارجية أخرى (248.570,65 درهم) وتكاليف المستخدمين (51.200,00 درهم) وأخيرا مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم (11.235,29 درهم) وأخيرا تكاليف الكراء (128.000,00 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 12 أكتوبر 2015، من أجل تقديم التبريرات اللازمة، غير أن الحزب لم يقدم أي أجوبة حول الملاحظات التي تمت إثارتها في هذا الصدد، والتي تخص المحاور التالية:

حول الوثائق المكونة للحساب

لوحظ أن الحزب لم يقدم كل الوثائق المكونة للحساب السنوي، ويتعلق الأمر بالجداول التالية:

- أ- المبادئ والمناهج المحاسبية؛
- أ.1- مناهج رئيسية للتقويم الخاصة بالأحزاب السياسية؛

- أ.2- قائمة الاستثناءات؛
- أ.3- قائمة تغييرات المناهج.
- ب- معلومات تكميلية في الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف
- ب 1- تفاصيل القيم المعدومة؛
- ب.6- جدول الدائنيات؛
- ب.7- جدول الديون؛
- ب.8- جدول الضمانات العينية المقدمة أو المتلقاة؛
- ب.9- تعهدات مالية متلقاة أو مقدمة خارج عمليات ائتمان الإيجار؛
- ج- معلومات تكميلية أخرى؛
- ج.1- جدول الهبات والوصايا والتبرعات؛
- ج.2- جدول التمويل العمومي؛
- ج.3- جدول الإعانات الممنوحة من طرف الحزب للجمعيات والمؤسسات؛
- ج.4- جدول الدعم الممنوح من طرف الحزب للمترشحين في الانتخابات.

حول نفقات الحزب

أ- لوحظ أن الحزب قام بأداء نفقات الكراء عن الفترة الممتدة من فاتح أبريل إلى 30 شتنبر 2014 بواسطة الشيك رقم482511 بمبلغ قدره 42.000,00 درهم، والتي سبق تسديدها بواسطة الشيك رقم 482491 بنفس المبلغ؛

ب- لوحظ أن الكشوفات البنكية تتضمن سحب شيكات بمبالغ مالية قدرها 35.300,00 درهم لم يتم دعمها بأي وثائق مثبتة؛

ت- لوحظ أنه لتبرير نفقات الماء والكهرباء بمبلغ إجمالي قدره 5.235,18 درهم، قدم الحزب فاتورات في غير اسمه وبالتالي لا يمكن تنزيلها ضمن تكاليفه.

حزب الحرية والعدالة الاجتماعية

السنة المالية 2013

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الحرية والعدالة الاجتماعية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2013 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 20 مارس 2014، أي داخل الأجل القانوني المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق 22 أكتوبر 2011.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة 725.806,46 درهم مقابل 483.870,97 درهم عن السنة الماضية، وتتكون من مبلغ مساهمة الدولة في تمويل مصاريف تدبير الحزب (483.870,97 درهم) ومن مبلغ مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم مؤتمره الوطني العادي المنعقد يومه 02 يونيو 2013 (241.935,49 درهم)؛

أما نفقات الحزب فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه 542.680,87 درهم مقابل 184.507,51 درهم برسم السنة الماضية، وتهم:

- اقتناء أصول ثابتة بمبلغ قدره 25.935,00 درهم، ويشمل هذا المبلغ شراء أثاث وعتاد المكتب (17.787,00 درهم) وأصول ثابتة مادية أخرى(8.148,00 درهم)؛
- وأداء تكاليف التدبير بمبلغ إجمالي قدره 235.662,27 درهم، ويتوزع هذا المبلغ بشكل أساسي بين تكاليف المستخدمين (58.171,45 درهم) وإتاوات ائتمان الإيجار (49.994,16 درهم) وتكاليف الكراء (36.000,00 درهم) ومصاريف التنقلات والمهام والاستقبالات (26.518,00 درهم) وأجور الوسطاء وأتعاب (13.200,00 درهم)؛
- وأداء تكاليف تنظيم المؤتمر الوطني العادي (281.083,60 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 10 نوفمبر 2015، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 24 مارس 2015، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظة المتعلقة بالإشهاد بصحة الحساب، إذ لوحظ أن تقرير الخبير المحاسب يبرز تحفظا يتعلق بعدم التصريح بأجور المستخدمين ولا يشير إلى أن "القوائم التركيبية من شأنها أن تُكون صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه"، خلافا لما هو منصوص عليه في القرار المشترك المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، وفي النموذج الوارد ضمن المعيار 5700 من دليل معايير التدقيق القانوني والتعاقدي المحدد من طرف المجلس الوطني لهيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب.

وضمن جوابه، أعاد المسؤول الوطني تقديم نسخة من تقرير الخبير الذي سبق وأن قدمه ضمن حسابه السنوي.

السنة المالية 2014

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الحرية والعدالة الاجتماعية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2014 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 04 مارس 2015، أي داخل الأجل القانوني المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب ما قدره 483.870,97 درهم مقابل 725.806,46 درهم برسم السنة المنصرمة؛ وتتكون كليا من مبلغ مساهمة الدولة في تمويل مصاريف تدبيره.

بينما بلغت نفقات الحزب ما مجموعه 262.297,08 درهم مقابل 542.680,87 درهم عن سنة 2013، وتهم:

- اقتناء أصول ثابتة بمبلغ قدره 4.290,00 درهم ويهم اقتناء أثاث وعتاد المكتب؛
- أداء تكاليف التدبير بمبلغ قدره 258.007,08 درهم، تتوزع بشكل أساسي بين تكاليف الكراء (99.194,16درهم) وتكاليف المستخدمين (72.767,64 درهم) ومشتريات مستهلكة من مواد ولوازم (24.002,17درهم) والتنقلات والمهام والاستقبالات (15.214,00درهم) وتكاليف خارجية مختلفة (23.301,58 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن ملاحظتين قام المجلس بتوجيههما إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 14 أكتوبر 2015 من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 10 نونبر 2015، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظة المتعلقة بالإشهاد بصحة الحساب، إذ لوحظ أن تقرير الخبير المحاسب لا يشير إلى أن "القوائم التركيبية من شأنها أن تُكَون صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه"، خلافا لما هو منصوص عليه في القرار المشترك المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، وفي النموذج الوارد ضمن المعيار 5700 من دليل معايير التدقيق القانوني والتعاقدي المحدد من طرف المجلس الوطني لهيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب.

وجوابا على الملاحظة، أشار المسؤول الوطني للحزب إلى أنه أرفق نسخة من صيغة الإشهاد بصحة الحساب السنوي التي سبق أن قدمها للمجلس خلال وضعه للحساب السنوي.

يجب التذكير في هذا الصدد أن صيغة الإشهاد المقدمة [53] لم تشر إلى أن القوائم التركيبية من شأنها أن تُكَون صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه.

[53] *« À notre avis, les états de synthèses cités au premier paragraphe…donnent dans tous leurs aspects significatifs, une image fidèle de la situation financière… ainsi que du résultat de ses opérations et des flux de trésorerie ».*

حزب الإصلاح والتنمية

السنة المالية 2013

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الإصلاح والتنمية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2013 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 20 فبراير 2014، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق 22 أكتوبر 2011.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره604.838,71 درهم مقابل 483.870,97 درهم برسم السنة الماضية، وتتكون حصريا من:

- مبلغ الدعم الممنوح للحزب للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيره (483.870,97 درهم)؛
- مبلغ التسبيق برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم مؤتمره الوطني العادي المنعقد يومي 21 و 22 شتنبر 2013 (120.967,74 درهم).

أما نفقات الحزب، فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه 2.472.542,41 درهم بينما بلغت 405.481,91 درهم خلال السنة الفارطة، وتهم:

- أداء تكاليف التدبير بمبلغ إجمالي قدره 2.213.506,58 درهم. ويتكون أساسا من تكاليف خارجية أخرى (2.171.816,58 درهم).
- وأداء تكاليف تنظيم المؤتمر الوطني العادي (259.035,83 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ فاتح يوليو 2015 من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 08 يوليو 2015، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول الإشهاد بصحة الحساب

لوحظ أن الحزب لم يقدم تقرير الخبير المحاسب الذي يشهد من خلاله بصحة الحساب السنوي خلافا لما هو منصوص عليه في المادة 42 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

وفي رده، أوضح المسؤول الوطني أن المجلس سبق له أن **"أعطى للحزب نموذجا لتقديم الحسابات ... سلمناه لمحاسبنا فملأه حسب الوثائق التي زودناه بها والمتوفرة لنا وجهناه لكم مع رسالة من الأمين العام إلى السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات".**

حول الوثائق المكونة للحساب

أ- لوحظ أن الحزب لم يقدم كل الوثائق المكونة للحساب السنوي، ويتعلق الأمر بالجداول التالية:

- أ- المبادئ والمناهج المحاسبية؛
- أ.1- مناهج رئيسية للتقويم الخاصة بالأحزاب السياسية
- أ.2- قائمة الاستثناءات
- أ.3- قائمة تغييرات المناهج؛
- ب- معلومات تكميلية في الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف؛
- ب.6- جدول الدائنيات؛
- ب.7- جدول الديون؛
- ب.8- جدول الضمانات العينية المقدمة أو المتلقاة؛
- ب.9- تعهدات مالية متلقاة أو مقدمة خارج عمليات ائتمان الإيجار؛
- ب.10- تفاصيل حساب العائدات والتكاليف؛

وللإشارة، فإن المسؤول الوطني لم يقدم أي جواب بخصوص هذه الملاحظة.

ب- كما لوحظ أن جميع مصاريف تدبير الحزب تمت تأديتها عن طريق الحساب البنكي الخاص بالأمين العام، رغم أن الحزب يتوفر على حساب بنكي مفتوح باسمه؛

ت- لوحظ أيضا أن الحزب لم يقدم الكشوفات البنكية المتعلقة بالحساب البنكي المفتوح لدى البنك المغربي للتجارة الخارجية برسم سنة 2013 باستثناء شهر فبراير؛

ث- وأخيرا لوحظ أن الحساب البنكي المفتوح لدى البنك المغربي للتجارة الخارجية سجل عدة عمليات سحب ودفع، لدا يتعين تقديم تفاصيل عمليات السحب والدفع المسجلة على مستوى هذا الحساب وتقديم يومية الصندوق.

وضمن جوابه، أشار المسؤول الوطني إلى أنه سبق للحزب أن **"أجاب على هذه الملاحظة ... لأننا وجهنا إلى المجلس الموقر نسخة من شيك من السيد وزير الداخلية لتمويل الحملات الانتخابية مؤرخ في 11 أكتوبر 2002 وكان الشيك مصرف المغرب في اسم السيد ...دفعناه كما هو لفتح حساب الحزب ومنه كنا نزود الحساب الثاني الذي فتحناه باسم الحزب PRD دون الإشارة إلى السيد ... في البنك المغربي للتجارة الخارجية.** وأضاف أن **"عمليات السحب والدفع تجري حسب الفواتير التي يجب تأديتها أو التواصيل التي تشهد بتسلم المبالغ".**

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن جميع العمليات البنكية التي يقوم بها الحزب، يجب أن تتم عبر الحساب المفتوح باسمه.

حول مسك المحاسبة

أ- لوحظ أن حساب العائدات والتكاليف لا يبرز ما يلي:

- مبلغ الدعم الذي منح له من طرف الدولة للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيره (483.870,97 درهم) وتنظيم مؤتمره الوطني العادي برسم سنة 2013 (120.967,74) درهم كما جاء في رسالتي وزير الداخلية رقم 8740 بتاريخ 31 ديسمبر 2013 و513 بتاريخ 04 فبراير 2014؛

- ومبلغ مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تدبيره برسم سنة 2012 بمبلغ 483.870,97 درهم والذي لم يتم تنزيله بحساب العائدات والتكاليف برسم نفس السنة. يجب التذكير في هذا الصدد، بأن هذه الملاحظة تم توجيهها للحزب في إطار تدقيق الحساب السنوي برسم سنة 2012 ولم يقدم تبريرات كافية حيث أشار المسؤول الوطني عن الحزب حينها، إلى **"أنه وإن لم تكن المبالغ مدرجة في حساب العائدات والتكاليف برسم سنة 2012، فهي لا شك مدرجة في سنة 2013".**

وفي رده، أوضح المسؤول الوطني أنه **"بالرجوع إلى الورقة الرابعة من النموذج الذي زودتمونا به للحسابات ستجدون في الجرد 2 التمويل العمومي. 28/5/13 إعانة 483.870,97 ثم في 16/8/13 إعانة 120.967,74. لقد كتبنا في رسالتنا إلى السيد رئيس المجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 23 دجنبر 2012 بالحرف تفضلت علينا وزارة الداخلية في سنة 2012 مبلغ 483.870,00 درهم أرجعنا منها إلى الخزينة بطلب منح من وزارة الداخلية 363.946,00 درهم فبالرغم من كون دعم التسيير ليس هو دعم الانتخابات وبقى لنا 119.923,00 درهم ...".**

ب- لوحظ على ضوء آخر الوثائق المكونة للحساب السنوي التي أدلى بها الحزب بعد أن أجرى عليها تغييرات أن :

- حساب العائدات والتكاليف لايتضمن على مستوى حساب " واجبات الانخراط و مساهمات" مبلغا قدره 6.500,00 درهم ؛
- الحزب منح مساعدة مباشرة لمترشحين برسم انتخابات جزئية بمبلغ إجمالي قدره 25.000,00 درهم و لم يتم تنزيله بالحساب رقم 61840"مساعدة مباشرة للمترشحين"؛
- حساب العائدات والتكاليف يتضمن على مستوى حساب " عائدات غير جارية أخرى" مبلغا قدره 3.161.296,86 درهم دون ذكر أية تفاصيل بشأنه.

وفي جوابه، أوضح المسؤول الوطني أنه **"خلافا لما جاء به قانون الأحزاب فالمنخرطون لا يؤدون واجبات الانخراط التي لن تتعدى 2.400,00 درهم سنويا والمبلغ الذي ذكرتموه مجرد مساهمة من اخوين بالحزب في المؤتمر ... وهذا مدون في الورقة الرابعة من نموذج الحسابات الذي وزعتم علينا الجرد 1 عطاءات وتبرعات أما دعم الانتخابات فهو مبين في الجرد 4 الدعم الممنوح للمترشحين 5.000,00 درهم 11/2/13 و 20.000,00 درهم في 12/09/13 والمبلغان منزلان في الحساب 0977317 وليس 681488 الذي هو القدر الذي كان يتوفر عليه الحساب من الدراهم . . .".**

حول نفقات الحزب

لوحظ أنه لتبرير نفقات بمبلغ إجمالي قدره 17.980,00 درهم، قدم الحزب فاتورات لا تستوفي جميع الشوط القانونية لكونها لا تتضمن رقم القيد في السجل التجاري ورقم القيد في الرسم المهني المنصوص عليهما في القوانين والأنظمة ذات الصلة، ولا سيما القانون رقم 06.99 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة (المادتان 48 و 51) ومدونة الضرائب (المادة 145).

وضمن جوابه، أشار المسؤول الوطني إلى أن **"هذه لوازم تم اقتناؤها بمناسبة المؤتمر الثاني لحزب الإصلاح ووجهنا لكم فواتيرها ولم نطلب من النائبين سجلهم التجاري ...".**

السنة المالية 2014

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الإصلاح والتنمية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2014 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 24 مارس 2015، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره606.818,72 درهم ؛ تتكون بشكل أساسي من:

- مبلغ الدعم الممنوح له للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيره (483.870,97 درهم)؛
- مبلغ الشطر الثاني برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم مؤتمره الوطني العادي المنعقد يومي 21 و22 شتنبر 2013 (120.967,74 درهم).

أما نفقات الحزب، فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه 150.415,19 درهم ؛ ويتوزع هذا المبلغ أساسا بين مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم (70.313,00 درهم) وتكاليف خارجية مختلفة (61.502,19 درهم) وأخيرا تكاليف غير جارية (15.000,00 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 09 أكتوبر 2015 من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 19 أكتوبر 2015، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول الإشهاد بصحة الحساب

لوحظ أن الحزب لم يقدم تقرير الخبير المحاسب الذي يشهد من خلاله بصحة الحساب السنوي خلافا لما هو منصوص عليه في المادة 42 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر.

وفي رده، أوضح المسؤول الوطني أنه سبق أن قدمه للمجلس وأنه"**سنطلب من المحاسب نسخة ثانية منه**".

للتذكير فقد أدلى المسؤول الوطني بنفس الوثائق المكونة للحساب التي أدلى بها عند تقديم للحساب السنوي ولم يشمل هذا الأخير تقرير الخبير المحاسب.

حول الوثائق المكونة للحساب

أ- لوحظ أن الحزب لم يقدم كل الوثائق المكونة للحساب السنوي، ويتعلق الأمر بالجداول التالية:

- أ- المبادئ والمناهج المحاسبية:
- أ.1- مناهج رئيسية للتقويم الخاصة بالأحزاب السياسية
- أ.2- قائمة الاستثناءات
- أ.3- قائمة تغييرات المناهج؛
- ب- معلومات تكميلية في الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف:
- ب.1- تفاصيل القيم المعدومة؛
- ب.2- جدول الأصول الثابتة؛
- ب.2 مكرر- جدول الاستهلاكات؛
- ب.3- جدول زائد أو ناقص القيم عن تنازلات أو سحوب تتعلق بأصول ثابتة؛
- ب.4- جدول سندات المساهمة؛
- ب.5- جدول المخصصات؛
- ب.6- جدول الدائنيات؛
- ب.7- جدول الديون؛
- ب.8- جدول الضمانات العينية المقدمة أو المتلقاة؛
- ب.9- تعهدات مالية متلقاة أو مقدمة خارج عمليات ائتمان الإيجار؛
- ب.10- تفاصيل حساب العائدات والتكاليف.

للإشارة لم يقدم المسؤول الوطني أي أجوبة على هذه الملاحظة.

ب- لوحظ أن الحزب يتوفر على حساب بنكي مفتوح لدى مصرف المغرب باسم الأمين العام للحزب. كما يلاحظ أن الحزب لم يقدم الكشف البنكي المتعلق بالحساب المفتوح لدى البنك المغربي للتجارة الخارجية المتعلق بشهر دجنبر 2014.

وضمن جوابه، أشار المسؤول الوطني أنه **"منذ أن شرع المجلس في مهامه وهذه الملاحظة ترد ضمن الملاحظات.وبعد الملاحظات المتوالية غيرنا الاسم إلى حزب الإصلاح والتنمية ".**

للتذكير فإنه لا زال الحساب البنكي المفتوح لدى مصرف المغرب باسم الأمين العام للحزب.

حول مسك المحاسبة

لوحظ على مستوى حساب العائدات والتكاليف أن مبلغ الدعم العمومي (604.838,72 درهم موزع بين مبلغ مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تدبيره برسم سنة 2014 بمبلغ 483.870,97 درهم ومبلغ الشطر الثاني من الدعم الذي منح له من طرف الدولة للمساهمة في تغطية مصاريف تنظيم مؤتمره الوطني العادي المنعقد خلال سنة 2013 بمبلغ 120.967,75 درهم) ومبلغ واجبات الانخراط ومساهمات (1.980,00 درهم) تم تنزيلها بحساب " عائدات غير جارية أخرى".

وضمن جوابه، أشار المسؤول الوطني أنه **"كل الأموال التي نتوصل بها هي مضمنة في حساب الحزب عند البنك المغربي للتجارة الخارجية".**

حول نفقات الحزب

أ- لوحظ أن أنه لتبرير نفقات كراء تنسيقية الحزب بوجدة بمبلغ 15.000,00 درهم، أدلى الحزب فقط بنسخ أوامر التحويلات باسم منسق الحزب ولم يدل بعقد وبوصولات الكراء.

وضمن جوابه، أشار المسؤول الوطني إلى أن "**العقد والتواصيل يحتفظ بها المسؤول الإقليمي للحزب وسنطلب منه موافاتنا بنسخ سنوجهها لكم...**".

ب- لوحظ أنه لتبرير نفقات الإيواء بمبلغ 2.332,60 درهم (شيك رقم 6946219 و6946220)، قدم الحزب فاتورتين غير محررتين باسم الحزب وبالتالي لا يمكن تنزيلهما ضمن تكاليفه.

وضمن جوابه، طلب المسؤول الوطني من المجلس أن يمده "**بنسختين من الفاتورتين لإرجاعها إلى الجهة التي توصلت بالمبلغ المعني قصد إصلاح هذا الغلط**".

الحزب الديمقراطي الوطني

السنة المالية 2013

1. تقديم الحساب السنوي

قدم الحزب الديمقراطي الوطني حسابه السنوي برسم السنة المالية 2013 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 21 مايو 2014، أي خارج الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق 22 أكتوبر 2011.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره 604.838,71 درهم بينما بلغت ما قدره 483.870,97 درهم برسم السنة الفارطة، وتتكون من مبلغ الدعم الممنوح له من طرف الدولة للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيره (483.870,97 درهم) ومبلغ التسبيق برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم مؤتمره الوطني العادي المنعقد يومه 08 شتنبر 2013 (120.967,74 درهم)؛

أما نفقات الحزب فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه 725.455,02 درهم مقابل 487.368,83 درهم برسم السنة الماضية، وتهم:

- أداء تكاليف التدبير بمبلغ إجمالي قدره 438.767.62 درهم، ويتوزع هذا المبلغ بشكل أساسي بين تكاليف المستخدمين (173.550.00 درهم) ومشتريات مستهلكة من مواد ولوازم (90.271.04 درهم) وتكاليف الكراء (65.340,00 درهم) وأخيرا تكاليف خارجية مختلفة (60.773,25 درهم).

- وأداء تكاليف تنظيم المؤتمر الوطني العادي (286.687,40 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 09 يوليو 2015، من أجل تقديم التبريرات اللازمة، غير أن الحزب لم يقدم أي أجوبة حول الملاحظات التي تمت إثارتها في هذا الصدد، والتي تخص المحاور التالية:

حول اللإشهاد بصحة الحساب

لوحظ أن تقرير الخبير المحاسب لا يتضمن صيغة الإشهاد بصحة الحساب السنوي، وذلك خلافا لما هو منصوص عليه في القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر (المادة 42) وفي القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد و المالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430(23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

حول الوثائق المكونة للحساب

أ- لوحظ أن الحزب لم يقدم كل الوثائق المنصوص عليها في القرار المشترك سالف الذكر، ويتعلق الأمر بالوثائق التالية:

- أ.1- مناهج رئيسية للتقويم الخاصة بالأحزاب السياسية؛
- أ.2- قائمة الاستثناءات؛
- أ.3- قائمة تغييرات المناهج؛
- ب.7- جدول الديون؛
- ب.8- جدول الضمانات العينية المقدمة أو المتلقاة؛
- ب.9- تعهدات مالية متلقاة أو مقدمة خارج عمليات ائتمان الإيجار؛
- ج.1- جدول الهبات والوصايا والتبرعات؛
- ج.2- جدول التمويل العمومي؛
- ج.3- جدول الإعانات الممنوحة من طرف الحزب للجمعيات والمؤسسات؛
- ج.4- جدول الدعم الممنوح من طرف الحزب للمترشحين في الانتخابات.

ب- كما لوحظ أن الحزب لم يقدم الجرد المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر .

حول مسك المحاسبة

لوحظ من جهة، أن مسك محاسبة الحزب لم تراع الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، وخصوصا استعمال "مصنف الحسابات المبسطة والخاصة[54] " المرفق بالملحق رقم 1 للقرار المذكور و "نماذج القوائم التركيبية[55]" المرفقة بالملحق رقم 2 لنفس القرار، ومن جهة أخرى أن القوائم التركيبية (الموازنة وحساب العائدات والتكاليف)لا تبرز المبالغ المتعلقة بالدورة المحاسبية السابقة.

حول نفقات الحزب

لتبرير نفقات بمبلغ إجمالي قدره 114.930,00 درهم والمتعلقة بمصاريف تنظيم المؤتمر الوطني للحزب، تم الإدلاء بإشهادات لمنسقي الحزب أو بوضعيات غير موقعة من طرف المستفيدين، وهي وثائق لا يمكنها أن تقوم مقام الوثائق التي تكتسي القوة الإثباتية في شكل فاتورات أو أي مستندات أخرى من مستندات الإثبات المماثلة كما هو منصوص عليه في القوانين والأنظمة ذات الصلة، ولا سيما القانون رقم 06.99 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة (المادتان 48 و 51) ومدونة الضرائب (المادة 145).

السنة المالية 2014

1. تقديم الحساب السنوي

قدم الحزب الديمقراطي الوطني حسابه السنوي برسم السنة المالية 2014 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 24 يونيو 2015، أي خارج الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

[54] - *Nomenclature simplifiée et spécifique des comptes.*
[55] - *Modèles des états de synthèse.*

2. موارد ونفقات الحزب

استقرت موارد الحزب هذه السنة في مبلغ 604.838,71 درهم كما هو الحال خلال سنة 2013، في حين بلغت ما قدره 483.870,97 درهم برسم سنة 2012، وتتكون من مبلغ الدعم الممنوح له من طرف الدولة للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيره (483.870,97 درهم) ومبلغ الشطر الثاني برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم مؤتمره الوطني العادي المنعقد يومه 08 شتنبر 2013 (120.967,74 درهم).

أما نفقات الحزب فقد بلغت هذه السنة ما قدره 692.725,22 درهم، مقابل 725.455,02 درهم خلال السنة الماضية و487.368,83 درهم برسم سنة 2012، وتخص حصريا أداء تكاليف التدبير. ويتوزع هذا المبلغ بشكل أساسي بين تكاليف التنقلات والمهام والاستقبالات (205.591,80 درهم) وتكاليف المستخدمين (229.316,00 درهم) ومشتريات مستهلكة من مواد ولوازم (55.377,65 درهم) وأخيرا تكاليف خارجية مختلفة (200.439,77 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 24 نونبر 2015، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. غير أن الحزب لم يقدم أي أجوبة حول الملاحظات التي تمت إثارتها في هذا الصدد، والتي تخص المحاور التالية:

حول الوثائق المكونة للحساب

لم يقدم الحزب كل الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية والمنصوص عليها في القرار المشترك سالف الذكر، ويتعلق الأمر بالوثائق التالية:

- أ.1- مناهج رئيسية للتقويم الخاصة بالأحزاب السياسية؛
- أ.2- قائمة الاستثناءات؛
- أ.3- قائمة تغييرات المناهج؛
- ب.3- جدول زائد أو ناقص القيم عن تنازلات أو سحوب تتعلق بأصول ثابتة؛
- ب.7- جدول الديون؛
- ب.8- جدول الضمانات العينية المقدمة أو المتلقاة؛
- ب.9- تعهدات مالية متلقاة أو مقدمة خارج عمليات ائتمان الإيجار؛
- ج.1- جدول الهبات والوصايا والتبرعات؛
- ج.2- جدول التمويل العمومي؛

- ج.3- جدول الإعانات الممنوحة من طرف الحزب للجمعيات والمؤسسات؛
- ج.4- جدول الدعم الممنوح من طرف الحزب للمترشحين في الانتخابات.

حول مسك المحاسبة

لوحظ أن:

- مسك محاسبة الحزب لم تراع الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية موضوع القرار المشترك سالف الذكر.
- تكاليف الماء والكهرباء عن شهور أكتوبر ونونبر و دجنبر لم يتم تنزيلها ضمن حساب العائدات والتكاليف، وهو ما يخالف قاعدة "الشمولية"، والتي تقتضي أن تدرج كل العمليات المنجزة من طرف الحزب في السجلات المحاسبية التي يتم حصرها سنويا.

حول نفقات الحزب

لوحظ في هذا الصدد:

- أن الفاتورات موضوع النفقات المتعلقة بالماء والكهرباء بمبلغ إجمالي قدره 6.502,21 درهم هي في غير اسم الحزب وبالتالي لا يمكن تنزيلها ضمن تكاليفه؛
- وأن الحزب قام بأداء أجور وعلاوات ومكافآت العمال نقدا بمبلغ إجمالي قدره 229.270,00 درهم. ولتبرير هذه المبالغ تم الإدلاء بلائحة للمستفيدين ومبلغ الأجر المدفوع فقط دون أن يتم إرفاقها بالإثباتات المتعلقة بتسلمهم للمبالغ المذكورة؛
- وأنه لتبرير النفقات الآتية، أدلى الحزب بإشهادات بتوصل بمبالغ فقط:

موضوع النفقة	طريقة الأداء	التاريخ	المبلغ (بالدرهم)
تنظيم لقاء تواصلي بفاس	شيك رقم 7503541	2014/09/08	10.000,00
تنظيم لقاء تواصلي بفاس	شيك رقم 7552726	2014/09/17	5.000,00
تنظيم لقاء تواصلي بمكناس	شيك رقم 7503563	2014/12/03	5.000,00
المجموع			**20.000,00**

وهي مستندات لا يمكنها أن تقوم مقام الوثائق التي تكتسي القوة الإثباتية في شكل فاتورات أو أي مستندات أخرى من مستندات الإثبات المماثلة كما هو منصوص عليه في القوانين والأنظمة ذات الصلة، ولا سيما القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك (المادة 4) ومدونة الضرائب (المادة 145)؛

- وأنه تم وضع مبلغا قدره 8.300,00 درهم رهن إشارة [56] السيد (...) بتاريخ 2014/06/20. ولتبرير هذا المبلغ تم تقديم وثائق مثبتة بمبلغ إجمالي قدره 5.507,40 درهم، بينما لم يتم تقديم أي وثائق مثبتة بشأن صرف المبلغ الباقي والذي قدره 2.792,60 درهم.

[56] - *Mise à disposition bancaire.*

حزب النهضة والفضيلة

السنة المالية 2013

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب النهضة والفضيلة حسابه السنوي برسم السنة المالية 2013 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 15 أبريل 2014، أي خارج الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق 22 أكتوبر 2011.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره 604.838,71 درهم مقابل 483.870,97 درهم عن السنة الماضية، وتتكون حصريا من الدعم الممنوح له للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيره (483.870,97 درهم) ومن مبلغ التسبيق برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم مؤتمره الوطني العادي المنعقد يوم 21 أبريل 2013 (120.967,74 درهم).

بينما بلغت نفقات الحزب ما مجموعه 448.377,96 درهم برسم السنة الحالية،مقابل 731.560,84 درهم عن السنة الماضية، وتهم:

- أداء تكاليف التدبير بمبلغ إجمالي قدره 220.736,96 درهم. ويتوزع هذا المبلغ بشكل أساسي بين وتكاليف الكراء (99.000,00 درهم) وتكاليف المستخدمين (68.000,00 درهم) ومصاريف التنقلات والمهام والاستقبالات (22.810,00 درهم). وأخيرا مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم (13.984,62 درهم)؛
- وأداء تكاليف تنظيم المؤتمر الوطني العادي (227.641,00 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ فاتح يوليو 2015، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 05 غشت 2015، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول الإشهاد بصحة الحساب

لوحظ أنه لم يتم تقديم تقرير خبير محاسب مقيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين الذي يشهد من خلاله بصحة الحساب السنوي خلافا لما هو منصوص عليه في المادة 42 من القانون التنظيمي رقم 29.11 السالف الذكر؛

أشار المسؤول الوطني في جوابه إلى أن الحزب **"لم ينتبه إلى ذلك إلا بعد تقديم الحساب السنوي لسنة 2014 وسهرنا على احترام هذا الشرط خلال السنة الموالية".**

حول مسك المحاسبة

أ- لوحظ أن مسك محاسبة الحزب لم تراع الملائمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية موضوع القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430(23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، وخصوصا استعمال:

- "مصنف الحسابات المبسطة والخاصة[57] "المرفق بالملحق رقم 1 للقرار المذكور؛
- و "نماذج القوائم التركيبية[58]"المرفقة بالملحق رقم 2 لنفس القرار.

ب- لوحظ أنه باستثناء الجدول ب 10 الخاص بتفاصيل بنود حساب العائدات والتكاليف، لم يتم تقديم أي جدول من الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية وكذا قائمة المعلومات التكميلية الأخرى.

أوضح المسؤول الوطني في جوابه أن **"الكتابة العامة كلفت محاسبا لتقديم كل الوثائق القانونية، وعدم وفائه بالشروط القانونية أدى إلى عزله سنة 2014."**

ت- لوحظ أنه تم تنزيل المبلغ الإجمالي للدعم الممنوح للحزب وقدره 604.838,71 درهم في حساب "عائدات غير جارية" عوض احتسابه في عائدات الاستغلال على مستوى حساب "تمويل عمومي".

أشار المسؤول الوطني في معرض رده إلى أن **"الخطأ راجع إلى الفهم غير المنتظم للمحاسب المكلف بالحسابات".**

ث- لوحظ أنه تم احتساب مبلغ 2.000,00 درهم كمصاريف للتنقل على مستوى دفتر الأستاذ وحساب العائدات والتكاليف عوض مبلغ 20.000,00 درهم الذي تم صرفه في التنقل المذكور.

أشار المسؤول الوطني في معرض جوابه إلى أن ذلك " **مجرد خطأ المحاسب وسيتم تصحيحه في حسابات 2015".**

حول نفقات الحزب

أ- لوحظ أن نفقات المؤتمر بمبلغ إجمالي قدره 104.600,00 درهم لم يتم تبريرها بشكل كاف، إذ لا يمكن للوثائق المدلى بها (سند، إشهاد، التزام، وثيقة أداء ...) أن تقوم مقام الوثائق التي تكتسي القوة الإثباتية في شكل فاتورات أو أي مستندات أخرى من مستندات الإثبات المماثلة كما هو منصوص عليه في القوانين والأنظمة ذات الصلة، ولا سيما القانون رقم 06.99 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة (المادتين48و51) ومدونة الضرائب (المادة 145).

أشار المسؤول الوطني في جوابه إلى أن الحزب **"يحاول دائما التوصل بالفاتورات بعد الحصول على الخدمات، إلا أنه يواجه في أغلب الحالات بعدم توفر الخدماتيين على هذا النوع من الوثائق، الشيء الذي يؤدي إلى قبول سندات أو تحرير وثيقات الأداء أو الإشهاد بذلك، ومعظم هذه الحالات عولجت على القالب القانوني خلال سنتي 2014 و2015".**

[57]- *Nomenclature simplifiée et spécifique des comptes.*
[58]- *Modèles des états de synthèse.*

ب- لوحظ أنه تم تبرير مصاريف الهاتف بمبلغ 3.258,17 درهم ومصاريف الكهرباء بمبلغ 3.924,08 درهم بفاتورات في غير اسم الحزب و بالتالي لا يمكن تنزيلها ضمن تكاليفه.

وفي معرض رده، أشار المسؤول الوطني إلى أنه "**يمكن تحقيق وجود الهاتف المعني بالأمر في مقر الحزب. أما الكهرباء فهو تابع لمكري المقر الذي رفض حتى توقيع عقد الكراء باسم الحزب، وطالب مقابل ذلك مبلغا ضخما لا يمكن للحزب أن يتحمله**".

حول كيفية أداء النفقات

لوحظ أنه تم تبرير مصاريف التنقل بفاتورة غير مرقمة بمبلغ 20.000,00 درهم تم أداؤها نقدا رغم أن مبلغها يتجاوز 10.000,00 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر.

وفي معرض جوابه، أوضح المسؤول الوطني أنه "**لم يتم الانتباه لذلك نظرا لعدم الاطلاع على النصوص القانونية المتعلقة بهذا التحديد، وقد تم تفادي هذا النوع من الأخطاء سنتي 2014 , 2015**".

السنة المالية 2014

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب النهضة والفضيلة حسابه السنوي برسم السنة المالية 2014 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 16أبريل 2015، أي خارج الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب ما قدره590.544,23 درهم مقابل 604.838,71 درهم عن السنة الماضية، وتتكون من الدعم الممنوح له للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيره (483.870,97 درهم) والمبلغ التكميلي برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف مؤتمره الوطني العادي (106.673,26درهم).

بينما بلغت نفقات الحزب ما مجموعه 274.081,99 درهم مقابل 448.377,96 درهم برسم السنة الماضية، ويتوزع هذا المبلغ بشكل أساسي بين تكاليف المستخدمين (94.500,00 درهم) مصاريف التنقلات والمهام والاستقبالات (74.211,00درهم) وتكاليف الإيجار (66.000,00 درهم) ومشتريات مستهلكة من مواد ولوازم (22.743,89 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 09 أكتوبر 2015 من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 22 أكتوبر 2015، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول الإشهاد بصحة الحساب

لوحظ أن الحزب قدم تقريرا اعتمد فيه الخبير المحاسب مراقبة محدودة فقط للقوائم التركيبية، ولم يشر في تقريره إلى " أن القوائم التركيبية من شأنها أن تُكَون صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه ولوضعيته المالية وفائضه أوخصاصه"، خلافا لما هو منصوص عليه في المادة 42 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر والقرار المشترك المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب .

وللتذكير فإنه استنادا إلى دليل معايير التدقيق القانوني والتعاقدي المحدد من طرف المجلس الوطني لهيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب، فإن "المراقبة المحدودة ليست بديلا أو شكلا لمهمة الإشهاد وتروم تحقيق هدف مختلف".

للإشارة، لم يتم تقديم أي جواب على الملاحظة.

حول نفقات الحزب

لوحظ أنه تم تبرير مصاريف الكراء بمبلغ 66.000,00 درهم ومصاريف الهاتف بمبلغ 6.552,00 درهم ومصاريف الكهرباء بمبلغ 2.282,00 درهم بفاتورات في غير اسم الحزب وبالتالي لا يمكن تنزيلها ضمن تكاليفه.

وفي معرض جوابه، أوضح المسؤول الوطني للحزب أن **"الشركة المكلفة بتوزيع الماء والكهرباء تمتنع عن تسجيل عقد الاستفادة من خدماتها لغير الأسماء المتواجدة على عقود كراء المحلات.....والمقر المركزي للحزب تعاقد مع الشركة المزودة لخدمات الماء والكهرباء بالاسم الموجود على عقد كراء المقر الذي هو اسم أمين عام الحزب، وهو الأمر نفسه المتعلق بالخط الهاتفي الثاني للحزب، إذ أنه غير مسجل باسم الحزب، لكنه يستعمل كهاتف في مقره المركزي. وبالنسبة لمصاريف الكراء.....، وأمام رفض المكري تسجيل وصولات الكراء في اسم الحزب، فإن الوثائق المتعلقة بالكراء المرفقة بملف الحساب السنوي تتضمن وصولات كراء باسم الأمين العام للحزب."**

يجب التذكير في هذا الإطار بأنه استنادا إلى مقتضيات المادتين 2 و30 من القانون التنظيمي سالف الذكر، فإن الحزب تنظيم سياسي يتمتع بالشخصية الاعتبارية وتبعا لذلك يحق له أن يتقاضى أمام المحاكم وأن يقتني بعوض ويتملك ويتصرف في موارده المالية وأملاكه المنقولة والعقارية الضرورية لممارسة نشاطه وتحقيق أهدافه.

حزب القوات المواطنة

السنة المالية 2013

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب القوات المواطنة حسابه السنوي برسم السنة المالية 2013 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 28 مارس 2014، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق 22 أكتوبر 2011.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره 967.741,94 مقابل مبلغ قدره 527.870,97 درهم برسم السنة الماضية، وتتكون من مساهمة الدولة في تمويل مصاريف تدبيره برسم سنتي 2012 و 2013 (483.870,97 درهم عن كل سنة) والذي تم صرفه للحزب على التوالي بتاريخ و02/28 و2013/05/28.

وتجدر الإشارة إلى أن الحزب قام بإرجاع مبلغ إلى الخزينة قدره 530.639,23 درهم غير مستحق له برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة الانتخابات الجماعية لسنة 2009 (298.395,70 درهم) و الانتخابات التشريعية لسنة 2011 (232.243,53 درهم).

أما نفقات الحزب، فقد بلغت 439.960,13 درهم عن سنة 2013 بينما بلغت السنة الماضية ما مجموعه 153.864,78 درهم، وتهم بشكل أساسي تكاليف الكراء (92.675,00 درهم) وتكاليف المستخدمين (47.670,48 درهم) ومصاريف التنقلات والمهام والاستقبالات (26.007,55 درهم) وأخيرا تكاليف خارجية مختلفة (140.514,10 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 13 يوليو 2015، من أجل تقديم التبريرات اللازمة.

ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 12 غشت 2015، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات بخصوص الملاحظة المتعلقة بالإشهاد بصحة الحساب. إذ لوحظ أن تقرير الخبير المحاسب لم يشر إلى أن "القوائم التركيبية من شأنها أن تُكون صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه"، خلافا لما هو منصوص عليه في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد و المالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430(23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، وفي النموذج الوارد ضمن المعيار 5700 من دليل معايير التدقيق القانوني والتعاقدي المحدد من طرف المجلس الوطني لهيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب.

وفي معرض رده، أوضح المسؤول الوطني أنه" خلافا لما ذكر فقد تم تزويد مصالحكم بنسخة ثانية معدلة من تقرير الخبير المحاسب، وذلك بتاريخ 05 مايو 2014، ولتأكيد ذلك فإننا نبعث لكم بنسخة من الرسالة المرفقة وبها تاريخ التوصل، وبنسخة جديدة من التقرير تحمل المعطيات المطلوبة أي عبارة "أن القوائم التركيبية من شأنها أن تكون صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه".

« Les états de synthèse ci-joints donnent dans tous leurs aspects significatifs une image fidèle de la situation financière du Parti Forces Citoyennes ».

يتعين التذكير بأن التقرير المقدم لا يطابق النموذج المعتمد في هذا الإطار كما سلف الذكر، إذ تضمن صيغة "في رأينا، ومراعاة لتأثير الوضعيات التي سبق وصفها على البيانات المالية، فإن القوائم التركيبية، في جميع النواحي الجوهرية، تعطي صورة أمينة للوضعية المالية للحزب[59]". وهي لا تطابق الصيغة المعتمدة في هذا الإطار والواردة ضمن المعيار 5700 سالف الذكر والتي تمت الإشارة إليها ضمن الملاحظة.

السنة المالية 2014

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب القوات المواطنة حسابه السنوي برسم السنة المالية 2014 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 26 مارس 2015، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره 483.870,97، وتتكون من مساهمة الدولة في تمويل مصاريف تدبيره.

أما نفقات الحزب، فقد بلغت 239.262,09 درهم، وتهم بشكل أساسي تكاليف الكراء (111.533,20 درهم) وتكاليف المستخدمين (50.261,01 درهم) ومصاريف التنقلات والمهام والاستقبالات (17.192,50 درهم) وأخيرا تكاليف خارجية مختلفة (49.985,42 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 16 أكتوبر 2015، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 29 أكتوبر 2015، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات بخصوص الملاحظة التالية:

حول الوثائق المكونة للحساب

لوحظ أن الحزب لم يقدم جرد مستندات الإثبات المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 28.11 سالف الذكر.

[59] - *« A notre avis, sous reserves de l'incidence sur les états financiers décrites précedemment, Les états de synthèse. ..., dans tout leurs aspects significatifs, donnent une image fidèle de la situation financière du parti ».*

وفي رده، أدلى المسؤول الوطني بنفس الوثائق المكونة للحساب التي أدلى بها عند تقديمه للحساب السنوي (الموازنة وحساب العائدات والتكاليف والميزان العام ودفتر الأستاذ).

وللتوضيح، فإن الجرد المشار إليه، هو بيان يتضمن جميع الوثائق التي تثبت صرف نفقات التدبير واقتناء الأصول الثابتة ويبين مرجعها ومصدرها (المورد أو مقدم الخدمة) ومحتوى المشتريات، ويتضمن بالإضافة إلى ذلك مبالغ النفقات المذكورة.

حزب الإتحاد المغربي للديمقراطية

السنة المالية 2013

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الإتحاد المغربي للديمقراطية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2013 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 28 أبريل 2014، أي خارج الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق 22 أكتوبر 2011.

2. موارد ونفقات الحزب

لم يسجل الحزب أي موارد على مستوى حساب العائدات والتكاليف. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن وزارة الداخلية لم تقم بصرف مبلغ الدعم العائد للحزب برسم مساهمة الدولة في تمويل مصاريف تدبيره والذي قدره 483.870,97 درهم، وذلك "بسبب عدم إرجاعه مبالغ غير مستحقة تبلغ قيمتها 969.117,39 درهم، منحت له برسم التسبيق عن الاستحقاقات الانتخابية السابقة ..."[60].

وفي المقابل، بلغت نفقات الحزب هذه السنة ما مجموعه 422.217,63 درهم مقابل 1.353.107,25 درهم،وتهم خصوصا أداء تكاليف التدبير. ويتوزع هذا المبلغ بشكل أساسي بين تكاليف الكراء (300.000,00 درهم) وتكاليف التنقلات والمهام والاستقبالات (101.549,03 درهم) وأخيرا مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم (15.984,63درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 02 يوليو 2015، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 29 يوليو 2015، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول الإشهاد بصحة الحساب

لوحظ أن تقرير الخبير المحاسب لم يشر إلى أن "القوائم التركيبية من شأنها أن تُكَون صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه"، خلافا لما هو منصوص عليه في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد و المالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430(23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، وفي النموذج الوارد ضمن المعيار 5700 من دليل معايير التدقيق القانوني والتعاقدي المحدد من طرف المجلس الوطني لهيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب.

وضمن جوابه، أدلى المسؤول الوطني بتقرير الخبير المحاسب يتضمن نفس الصيغة الواردة بالتقرير موضوع الملاحظة ولا يشير بدوره إلى أصول الحزب وخصومه.

[60]- رسالة السيد وزير الداخلية رقم 8740/م.إ بتاريخ 31 ديسمبر 2013.

حول نفقات الحزب

لوحظ أن حساب العائدات والتكاليف يبرز نفقات بمبلغ إجمالي قدره 34.564,50 درهم، وذلك دون أن يدلي الحزب بشأنها بأي وثائق مثبتة.

وفي رده، أوضح المسؤول الوطني أنه **"سيوافي المجلس بالوثائق المثبتة حين توصله بها"**.

السنة المالية 2014

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الإتحاد المغربي للديمقراطية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2014 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 31 مارس 2015، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

2. موارد ونفقات الحزب

لم يسجل الحزب أي موارد على مستوى حساب العائدات والتكاليف. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن وزارة الداخلية لم تقم بصرف مبلغ الدعم العائد للحزب برسم مساهمة الدولة في تمويل مصاريف تدبيره والذي قدره 483.870,97 درهم، وذلك "بسبب عدم إرجاعه مبالغ غير مستحقة تبلغ قيمتها 969.117,39 درهم، منحت له برسم التسبيق عن استحقاقات انتخابية سابقة ..."[61].

وفي المقابل، بلغت نفقات الحزب هذه السنة ما مجموعه 475.665,39 درهم، وتهم خصوصا أداء تكاليف التدبير. ويتوزع هذا المبلغ بشكل أساسي بين تكاليف الكراء (171.350,00 درهم) وتكاليف التنقلات والمهام والاستقبالات (209.897,63 درهم) وأخيرا مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم (79.547,52 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 13 أكتوبر 2015، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 26 أكتوبر 2015، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول الإشهاد بصحة الحساب

لوحظ أن تقرير الخبير المحاسب لا يشير إلى أن "القوائم التركيبية من شأنها أن تُكَون صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه"، خلافا لما هو منصوص عليه في القرار المشترك المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، وفي النموذج الوارد ضمن المعيار 5700 من دليل معايير التدقيق القانوني والتعاقدي المحدد من طرف المجلس الوطني لهيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب.

[61]- رسالة السيد وزير الداخلية رقم 6919/م.إ بتاريخ 22 ديسمبر 2014.

وضمن جوابه، أدلى المسؤول الوطني بنسخة لنفس التقرير يتضمن نفس الصيغة موضوع الملاحظة ولا يشير بدوره إلى أن القوائم التركيبية من شأنها أن تُكَون صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه.

حول الوثائق المكونة للحساب

أ- لوحظ أن الحزب لم يقدم الجرد المرفق بمستندات إثبات صرف النفقات المنجزة المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر.

وضمن جوابه، أشار المسؤول الوطني إلى أن الملف الذي وضعه لدى المجلس الأعلى للحسابات **"يتضمن جميع الإثباتات وفق الجرد".**

يشار إلى أن الوثائق التي سبق للحزب إيداعها لدى المجلس لا تتضمن الجرد موضوع الملاحظة والذي هو بيان يتضمن جميع الوثائق التي تثبت صرف نفقات التدبير واقتناء الأصول الثابتة ويبين مرجعها ومصدرها (المورد أو مقدم الخدمة) ومحتوى المشتريات، ويتضمن بالإضافة إلى ذلك مبالغ النفقات المذكورة.

ب- لوحظ من جهة، أن الحزب لم يقدم الكشوفات البنكية المتعلقة بالفترة الممتدة من 15 أكتوبر 2013 إلى غاية 31 يناير 2014، كما يتعين تقديم تفاصيل عمليات السحب والدفع المسجلة على مستوى الحساب البنكي. كما لوحظ من جهة أخرى، أن الحزب قام بأداء عدة نفقات نقدا، لذا يتعين عليه تقديم يومية الصندوق.

وضمن جوابه، أكد المسؤول الوطني أن " **الكشوفات البنكية المتعلقة بهذه الفترة لا تتضمن أية عملية مالية بهذه الوكالة البنكية**".

تجدر الإشارة إلى أن الحساب البنكي يبرز رصيدا قدره 841,68 درهم بتاريخ 14 أكتوبر 2013 بينما يبرز مبلغا قدره 32,58 درهم بتاريخ 10 فبراير 2014 وهو مبلغ الرصيد الذي تم تحويله من الحساب البنكي السابق المفتوح سابقا بالوكالة المتواجدة بمدينة القنيطرة إلى الوكالة المتواجدة بمدينة الرباط، وعليه يكون الحساب البنكي للحزب قد سجل عمليات خلال الفترة المذكورة.

حول مسك المحاسبة

لوحظ من ناحية أن الحزب لم يقدم ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة مبلغا إجماليا قدره 1.083.296,00 درهم موزع بين:

- مبلغ قدره 411.270,00 درهم برسم الانتخابات الجماعية 2009، وذلك خلافا للمادة الثالثة من المرسوم رقم 2.06.360 الصادر في يوليو 2006 ؛
- مبلغ قدره 672.026,00 درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته بمناسبة مشاركته في الانتخابات التشريعية العامة برسم اقتراع 25 نونبر 2011، أي مجموع المبلغ العائد للحزب، وذلك لكون هذا الأخير لم يوجه مستندات إثبات صرف المساهمة المذكورة إلى الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، كما هو منصوص عليه في المادة 45 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر والمادة الرابعة من المرسوم رقم 2.11.609 الصادر في 25 أكتوبر 2011 بتحديد الآجال والشكليات المتعلقة باستعمال مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

ومن ناحية ثانية، لوحظ أن هذه المبالغ لم يتم تنزيلها ضمن الموازنة – الخصوم بالحساب رقم 445: "الدولة دائنة".

وضمن جوابه، أوضح المسؤول الوطني أن الحزب " **خلال عقده للمؤتمر الأول بتاريخ 2012/05/05 صوت على القانون الأساسي الذي تضمن في المادة 26: "يتم تطبيق بنود هذا القانون الأساسي من تاريخ انعقاد المؤتمر الوطني الأول للحزب، ولا يمكن لهياكل الحزب المنتخبة أن تتحمل أية مسؤولية مالية أو أدبية المرتكبة ما بين المؤتمر التأسيسي والمؤتمر الأول للحزب، واستنادا إلى هذه المادة فإن الحزب والأمين العام غير مسؤول عن مالية الحزب ما بين المؤتمر التأسيسي الذي تم سنة 2006 والمؤتمر الأول للحزب. هذا فضلا عن كون السيد الأمين العام السابق السيد عبد الله أزماني قد حضر هذا المؤتمر ولم يتحفظ على هذه المادة. كما أن وزارة الداخلية كان عليها لزاما أن لا تمكنه من أية أموال ما لم يعقد مؤتمره الأول استنادا إلى قانون الأحزاب، كما أنها لم تثر أية ملاحظة عند تقديم الحزب بتاريخ 2012/05/05 للقانون الأساسي المتضمن للمادة 26 (...)".**

ويجدر التوضيح في هذا الصدد، بأن مؤتمر الحزب كهيأة تقريرية، يمكنه التداول بشأن جميع القضايا التي تخص الحزب، لكن لا يمكنه الحسم في إسقاط المسؤولية حول إرجاع المبالغ المشار إليها سلفا لكونها أموالا عمومية وليست أموالا ترجع ملكيتها للحزب.

وحيث أن الحزب قام هذه السنة بإرجاع مبلغ قدره 400.000,00 درهم إلى الخزينة العامة، فقد حدد المبلغ الذي بقي بذمة الحزب تجاه الخزينة في 683.296,02 درهم.

حول نفقات الحزب

لوحظ أن الكشوفات البنكية تتضمن أداء مبالغ مالية قدرها 110.726,00 درهم، وذلك دون أن يدلي الحزب بشأنها بأي وثائق مثبتة.

يشار إلى أن الحزب لم يقدم أي رد حول هذه الملاحظة.

حزب الأمـــل

السنة المالية 2013

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الأمل حسابه السنوي برسم السنة المالية 2013 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 27 مارس 2014، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق 22 أكتوبر 2011.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره 725.806,45 درهم ، وتتكون من مساهمة الدولة في تمويل مصاريف تدبيره (483.870,97 درهم) وتنظيم المؤتمر الوطني العادي المنعقد يوم 24 مارس 2013 (241.935,48 درهم).

أما نفقات الحزب، فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه 544.896,89 درهم مقابل 699.782,07 درهم برسم السنة الفارطة، وتهم:

- أداء تكاليف التدبير بمبلغ إجمالي قدره 291.516,89 درهم، ويتوزع هذا المبلغ خصوصا بين تكاليف الكراء(169.800درهم) وتكاليف المستخدمين (36.030,00 درهم) و مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم (20.847,41 درهم) وأخيرا تكاليف خارجية أخرى (64.839,48 درهم)؛

- وأداء تكاليف تنظيم المؤتمر الوطني العادي المنعقد يوم 24 مارس 2013 (253.380,00 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 09 يوليو 2015، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 28 يوليو 2015، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظتين التاليتين:

حول الوثائق المكونة للحساب

لوحظ أن الحزب لم يقدم جرد مستندات الإثبات الخاصة بمصاريف التدبير المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر وكذا بمحضر المؤتمر الوطني العادي.

وضمن جوابه، أدلى المسؤول الوطني بجرد لمستندات الإثبات لمصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي ولم يدل بجرد مستندات الإثبات الخاصة بمصاريف التدبير وبمحضر المؤتمر الوطني العادي للحزب.

حول مسك المحاسبة

تشير رسالتي وزير الداخلية رقم 8740 بتاريخ 31 ديسمبر 2013 و513 بتاريخ 04 يناير 2014 بأن الحزب توصل على التوالي بمبلغ 483.870,97 درهم برسم دعم الدولة للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيره و241.935,49 درهم برسم دعم الدولة للمساهمة في تنظيم مؤتمره الوطني العادي أي ما مجموعه 725.806,46 درهم. غير أن جدول "التمويل العمومي" و حساب "تمويل عمومي " على مستوى حساب العائدات والتكاليف لا يبرزان سوى مبلغ دعم الدولة للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيره (483.870,97) درهم.

كما يلاحظ من جهة أخرى، أن الحزب لم يدمج ضمن تكاليفه بحساب العائدات والتكاليف مصاريف تنظيم مؤتمره الوطني العادي والبالغة 253.380,00 درهم.

وضمن جوابه، أوضح المسؤول الوطني **"بالنسبة لنا وظنا منا ومن أجل الإيضاح ارتأينا أن نقدم حساب الحزب برسم دعم الدولة في تغطية مصاريف تدبير الحزب وهو ما قدره 483.870,97 درهم منفصلا عن المصاريف الأخرى. أما بالنسبة لمبلغ 241.935,49 درهم والذي يمثل دعم الدولة للمساهمة في تنظيم مؤتمر الحزب الوطني العادي فإننا قدمنا كشف المصاريف والتكاليف لتنظيم مؤتمرنا الوطني العادي والتي تقدر ب 253380,00 درهم. وطيه نسخة تفصيلية معدلة للمصاريف والتكاليف".**

ويجدر التذكير في هذا الصدد، بأنه وفقا لقاعدة "الشمولية"، فإن الحزب ملزم بإدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة، بما فيها تلك المتعلقة بالحملات الانتخابية، في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا.

السنة المالية 2014

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الأمل حسابه السنوي برسم السنة المالية 2014 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 30 مارس 2015، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره 483.870,97 درهم، تتكون حصريا من مساهمة الدولة في تمويل مصاريف تدبيره.

أما نفقات الحزب، فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه 333.901,54 درهم، وتهم:

- شراء أثاث وعتاد المكتب وتهييئات مختلفة بمبلغ قدره 39.806,00 درهم؛
- وأداء تكاليف التدبير بمبلغ إجمالي قدره 294.095,54 درهم. ويتوزع هذا المبلغ خصوصا بين تكاليف الكراء (169.800درهم) وتكاليف المستخدمين (29.058,45 درهم) ومشتريات مستهلكة من مواد ولوازم (31.901,39 درهم) ومصاريف التنقلات والمهام والاستقبالات (31.494,69 درهم) وأخيرا تكاليف خارجية أخرى (31.841,01 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 21 أكتوبر 2015، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 29 أكتوبر 2015، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظة التالية:

حول مسك المحاسبة

لوحظ أن مسك محاسبة الحزب لم تراع الملائمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية موضوع القرار المشترك رقم 1078.09 سالف الذكر، وخصوصا استعمال "مصنف الحسابات المبسطة والخاصة[62] " المرفق بالملحق رقم 1 للقرار المذكور حيث استعمل حساب"إعانة الاستغلال" عوض حساب" الدعم العمومي".

وضمن جوابه، أوضح المسؤول الوطني أن الأحزاب السياسية**"لا تستفيد إلا من الدعم العمومي وذلك كما هو منصوص عليه في الجدول C2 لتقرير 2014"**،

[62] - *Nomenclature simplifiée et spécifique des comptes.*

حزب النهـــضة

السنة المالية 2013

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب النهضة حسابه السنوي برسم السنة المالية 2013 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 21 مارس 2014، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق 22 أكتوبر 2011.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره 967.741,94 درهم، وتتكون من مبلغ الدعم الممنوح له للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيره برسم سنتي 2012 و2013؛ يجب التذكير في هذا الصدد، بأن محاسبة الحزب برسم السنة المالية 2012 لم تسجل أي موارد، وتبين من خلال الكشوفات البنكية أنه لم يتوصل بمبلغ مساهمة الدولة في تمويل مصاريف تدبيره عن نفس السنة والمقدر بمبلغ 483.870,97 درهم إلا بتاريخ 04 فبراير 2013 .

للتوضيح، فإن مبلغ مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي للحزب المنعقد يوم 05 أكتوبر 2013 (71.674,00 درهم) لم يتم صرفه إلا بتاريخ 30 مايو 2014 وبالتالي لم يتم تقييده في المحاسبة إلا عند تحصيله.

وتجدر الإشارة إلى أن الحزب قام بإرجاع مبلغ إلى الخزينة قدره 496.505,32 درهم غير مستحق له برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة الانتخابات التشريعية لسنة 2007 (383.183,63 درهم) والانتخابات الجماعية لسنة 2009 (282.683,01 درهم).

أما نفقات الحزب فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه 130.602,37 درهم مقابل 1.933,64 درهم برسم السنة الماضية، وتخص:

- اقتناء أصول ثابتة بمبلغ إجمالي قدره 31.320,00 درهم،ويتعلق باقتناء أثاث وعتاد المكتب (28.320,00 درهم) وحقوق مالية ملحقة بالأصول الثابتة (3.000,00 درهم)؛
- وأداء تكاليف التدبير بمبلغ إجمالي قدره 27.608,37 درهم ويتوزع هذا المبلغ بشكل أساسي بين تكاليف الكراء (18.000,00درهم) والمشتريات (3.000,00 درهم)؛
- وأداء تكاليف المؤتمر الوطني العادي للحزب بمبلغ إجمالي قدره 71.674,00 درهم.

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 02 يوليو 2015، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 21 يوليو 2015، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول مسك المحاسبة

أ- لوحظ أن :

- الجدول ج.2- المتعلق بالتمويل العمومي تم تقديمه متضمنا عبارة "لا شيء" في حين تشير الكشوفات البنكية للحساب المفتوح باسم الحزب إلى توصله بالدعم الممنوح له برسم سنة 2012 والمقدر ب 483.870,97 درهم بتاريخ 04-02-2013 والدعم المخصص لسنة 2013 بنفس المبلغ بتاريخ 02-12-2013 أي بمبلغ إجمالي قدره 967.741,94 درهم؛
- الحساب المقدم لم يشمل الجدول رقم ج.3 المتعلق بالدعم الممنوح من طرف الحزب للجمعيات والمؤسسات.

وفي جوابه أشار المسؤول الوطني إلى أنه أرفق الوثائق المطلوبة بجوابه. إلا أنه بعد فحص كل الوثائق المقدمة لم يتبين وجود المستندات المذكورة.

ب- لوحظ أن مسك محاسبة الحزب لم تراع الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية موضوع القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430(23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، وخصوصا استعمال "نماذج القوائم التركيبية[63]"المرفقة بالملحق رقم 2 للقرار المذكور، كما لوحظ أنه تم تنزيل مبلغ الدعم العمومي في حساب "عائدات الاستغلال الأخرى" عوض تنزيله في حساب "التمويل العمومي".

وضمن جوابه،أشار المسؤول الوطني أنه قدم " **نماذج القوائم التركيبية التي تبين العمليات المذكورة في الملاحظة"**

للإشارة، فإن الوثائق المقدمة هي نفس الوثائق التي سبق أن قدمها للمجلس مع ملء الخانات المخصصة لأرصدة السنة الماضية وتعديل تنزيل مبلغ الدعم، غير أن الملاحظة تخص عدم مراعاة الملائمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

السنة المالية 2014

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب النهضة حسابه السنوي برسم السنة المالية 2014 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 13مارس 2015، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

[63]- *Les modèles des états de synthèse.*

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب ما قدره 555.544,97 درهم مقابل 967.741,94 درهم عن سنة 2013؛ وتتكون على الخصوص من مبلغ الدعم الممنوح له للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيره (483.870,97 درهم) ومبلغ الدعم الممنوح له للمساهمة في تغطية مصاريف تنظيم مؤتمره الوطني (71.674,00 درهم) وللإشارة، فإن الحزب نظم مؤتمره الوطني خلال سنة 2013 غير أنه لم يتوصل بالدعم المذكور إلا بتاريخ 30 مايو 2014، ويمثل مجموع ما تم صرفه من طرف الحزب لتنظيم مؤتمره.

بينما بلغت نفقات الحزب ما مجموعه 131.167,14درهم في حين سجلت ماقدره130.602,37 درهم برسم السنة الفارطة، ويتوزع هذا المبلغ بين اقتناء أصول (إنشاءات تقنية وعتاد) بمبلغ 8.262,00 درهم وتكاليف التدبير بمبلغ 122.905,14 درهم، الذي يشمل بشكل أساسي تكاليف الكراء (55.700,00درهم) ومصاريف التنقلات والمهام والاستقبالات (18.792,00درهم) والمشتريات المستهلكة (17.456,81 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 13 أكتوبر 2015، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 23 أكتوبر 2015، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول الوثائق المكونة للحساب

لوحظ أن الحزب لم يقدم الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية، ويتعلق الأمر أساسا بجدول التمويل العمومي وجدول الهبات والوصايا والتبرعات وبجدول الإعانات الممنوحة من طرف الحزب للجمعيات والمؤسسات وبجدول الدعم الممنوح من طرف الحزب للمترشحين في الانتخابات.

أوضح المسؤول الوطني أنه أرفق إجاباته بالجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية.

للإشارة، تم تقديم جداول قائمة المعلومات التكميلية دون إرفاقها بالجداول المذكورة.

حول مسك المحاسبة

لوحظ أن مسك محاسبة الحزب لم تراع الملائمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية موضوع القرار المشترك سالف الذكر، وخصوصا استعمال "نماذج القوائم التركيبية[64]" المرفقة بالملحق رقم 2 للقرار المذكور.

وردا على الملاحظة، أدلى المسؤول الوطني بنسخة للقوائم التركيبية التي سبق وأن قدمها ضمن حسابه السنوي.

[64] - *Les modèles des états de synthèse.*

حزب الشورى والاستقلال

السنة المالية 2013

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الشورى والاستقلال حسابه السنوي برسم السنة المالية 2013 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 28 مارس 2014، أي داخل الأجل المحدد في نفس المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق 22 أكتوبر 2011.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره 604.838,71 درهم بينما بلغت ما قدره 483.870,97 درهم برسم السنة الفارطة، وتتكون أساسا من:

- مبلغ الدعم الممنوح له للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيره (483.870,97 درهم)؛
- مبلغ التسبيق برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم مؤتمره الوطني العادي المنعقد يوميه 22 يونيو 2013 (120.967,74 درهم)؛

أما نفقات الحزب فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه 573.181,61 درهم مقابل 108.911,87 درهم خلال سنة 2012، وتهم:

- اقتناء أصول ثابتة بمبلغ قدره 62.630,00 درهم، ويتعلق هذا المبلغ بشراء أثاث وعتاد المكتب؛
- أداء تكاليف التدبير بمبلغ إجمالي قدره 218.219,41 درهم، ويتوزع هذا المبلغ خصوصا بين مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم (102.681,92 درهم) وتكاليف الكراء (76.900,00 درهم) وأخيرا تكاليف خارجية مختلفة (38.637,49 درهم).
- وأداء تكاليف تنظيم المؤتمر الوطني العادي (292.332,20 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 16 يوليو 2015، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 05 نوفمبر2015 تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول الوثائق المكونة للحساب

لوحظ أن الحزب لم يقدم الجرد المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر.

وضمن جوابه، أدلى الحزب بدفتر الأستاذ. إلا أن مسك هذا الدفتر لا يبرز مصدر ومحتوى ومرجع الوثائق التي تثبت صرف النفقات.

حول مسك المحاسبة

لوحظ أن جل تكاليف الحزب تم تنزيلها بحساب مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم عوض حساب تكاليف خارجية أخرى، ويتعلق الأمر على سبيل المثال بتكاليف الأسفار والتنقلات والاستقبالات وتنظيم المؤتمرات والتظاهرات.

السنة المالية 2014

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الشورى والاستقلال حسابه السنوي برسم السنة المالية 2014 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 27 مارس 2015، أي داخل الأجل المحدد في نفس المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

2. موارد ونفقات الحزب

استقرت موارد الحزب هذه السنة في مبلغ قدره 604.838,71 درهم كما هو الحال خلال سنة 2013، بينما بلغت 483.870,97 درهم برسم سنة 2012، وتتكون أساسا من مبلغ الدعم الممنوح للحزب للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيره (483.870,97 درهم) ومبلغ الشطر الثاني برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم مؤتمره الوطني العادي المنعقد يوميه 22 يونيو 2013 (120.967,74 درهم)؛

أما نفقات الحزب فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه 316.814,76 درهم بينما بلغت 573.181,61 درهم خلال سنة 2013 و 108.911,87 درهم خلال سنة 2012، وتهم خصوصا أداء تكاليف التدبير. ويتوزع هذا المبلغ خصوصا بين تكاليف الكراء (108.000,00 درهم) و مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم (57.987,39 درهم) وتكاليف التنقلات والمهام والاستقبالات (96.110,30 درهم) وأخيرا تكاليف خارجية مختلفة (54.188,35 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 26 أكتوبر 2015، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 05 نوفمبر2015 تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظتين التاليتين:

حول الوثائق المكونة للحساب

لوحظ أن الحزب لم يقدم الجرد المرفق بمستندات إثبات صرف النفقات المنجزة المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر.

وفي المقابل قدم الحزب دفتر الأستاذ، إلا أن مسك هذا الدفتر لا يبرز مصدر ومحتوى ومرجع الوثائق التي تثبت صرف النفقات.

حول مسك المحاسبة

لوحظ من ناحية، أن الحزب لم يقدم ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة مبلغا إجماليا قدره 129.413,24 درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته برسم اقتراع 25 نونبر 2011، أي مجموع المبلغ العائد للحزب، وذلك لكون الحزب لم يوجه مستندات إثبات صرف المساهمة المذكورة إلى الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، كما هو منصوص عليه في المادة 45 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر والمادة الرابعة من المرسوم رقم 2.11.609 الصادر في 25 أكتوبر 2011 بتحديد الآجال والشكليات المتعلقة باستعمال مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

ومن ناحية ثانية، لوحظ أن هذا المبلغ لم يتم تنزيله ضمن الموازنة – الخصوم بالحساب رقم 445: "الدولة دائنة".

وفي معرض رده، أوضح المسؤول الوطني أن هذا المبلغ " **قد تم صرفه في عهد الأمين العام السابق حيث كان الحزب يمر بظروف صعبة وملتبسة رفعت بشأنها دعاوى أمام القضاء من أجل البث فيها. ولم تتضح صورة الحزب إلا بعد عقد المؤتمر الوطني بتاريخ 22 يونيو 2013 بانتخاب أمين عام جديد (...). ولا بد من التذكير بأن الحزب وجه رسالة إلى المجلس الموقر وإلى السيد وزير الداخلية شرح الحزب حينها كل المعطيات المتعلقة بهذا الموضوع. ويتوفر الحزب على كافة الوثائق التي تثبت صرف المبلغ المذكور. ونظرا للوضعية التي مر منها الحزب لم يقدم آنذاك الوثائق اللازمة. ولكنه مع ذلك على أتم الاستعداد لإثبات صرف هذه المبالغ".**

ويتعين التذكير من جهة، أن مسؤولية الحزب تضل قائمة رغم تداول الأشخاص على منصب الأمين العام للحزب، ومن جهة أخرى، بأنه استنادا إلى المادة الثالثة من المرسوم رقم 2.11.609 سالف الذكر، فإن الأحزاب التي شاركت في استحقاقات 25 نونبر 2011، كانت مطالبة وقتها بالإدلاء بالمستندات المتعلقة بإثبات صرف مساهمة الدولة في تمويل حملاتها الانتخابية قبل فاتح مايو 2012، ومن جهة أخرى بأن فحص هذه المستندات يتم على حدة في إطار تدقيق حسابات الحملة الانتخابية وليس في إطار تدقيق الحساب السنوي للأحزاب المشاركة في الاستحقاق المذكور. واستنادا إلى ما سبق، فإن الحزب مطالب بإرجاع المبلغ موضوع الملاحظة إلى الخزينة العامة وفق ما هو منصوص عليه في المادة 45 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر والمادة الرابعة من المرسوم رقم 2.11.609 المذكور أعلاه.

حزب المجتمع الديمقراطي

السنة المالية 2013

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب المجتمع الديمقراطي حسابه السنوي برسم السنة المالية 2013 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 11 مايو 2015، أي خارج الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق 22 أكتوبر 2011.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره 605.838,71 درهم مقابل 543.630,90 درهم برسم السنة الماضية، وتتكون أساسا من مبلغ الدعم الممنوح له للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيره (483.870,97 درهم) ومبلغ مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم مؤتمره الوطني العادي المنعقد يوم 15 شتنبر 2013 (120.967,74 درهم).

أما نفقات الحزب فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه 547.913,45 درهم مقابل 523.530,62 درهم برسم السنة الماضية، وتخص:

- أداء تكاليف التدبير بمبلغ إجمالي قدره 220.559,09 درهم. ويتوزع هذا المبلغ بشكل أساسي بين مصاريف التنقلات والمهام والاستقبالات (33.366,14 درهم) وتكاليف الكراء (56.462,00 درهم) وتكاليف المستخدمين (59.700,00 درهم) وأخيرا تكاليف خارجية مختلفة (54.123,30 درهم).
- وأداء تكاليف تنظيم المؤتمر الوطني العادي (327.354,36 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ فاتح يوليو 2015، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 16 أكتوبر2015 تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول الإشهاد بصحة الحساب

لوحظ أن الحزب قدم تقريرا اعتمد فيه الخبير المحاسب مراقبة محدودة فقط للوضعية المحاسبية[65]، ولم يشهد في تقريره " أن القوائم التركيبية من شأنها أن تُكَون صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه ولوضعيته المالية وفائضه أو خصاصه"، خلافا لما هو منصوص عليه في القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر (المادة 42) والقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430(23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

[65] - *Examen limité de la situation comptable.*

وللتذكير فإنه استنادا إلى دليل معايير التدقيق القانوني والتعاقدي المحدد من طرف المجلس الوطني لهيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب، فإن "المراقبة المحدودة ليست بديلا أو شكلا لمهمة الإشهاد وتروم تحقيق هدف مختلف".

وفي معرض جوابه، أرجع المسؤول الوطني ذلك إلى:"

- **عدم إدلاء الخبير بأي طلب أو ملاحظة للحزب عند عملية الافتحاص والتهيئ للتقرير، وذلك من أجل تقديم تقرير أكثر دقة.**
- **استعداد الحزب لتقديم جميع الوثائق والمعلومات الضرورية من أجل تقديم تقرير أكثر دقة وشمولية.**
- **ضعف التكوين في الميدان المحاسباتي للأطر المسيرة للحزب أدى إلى عدم الانتباه إلى بعض الهفوات الحسابية، وتجدر الإشارة إلى أن الاستفادة من التكوين في مجال المحاسبة لم يتم إلا في أواخر يوليو 2015".**

حول نفقات الحزب

أ- لتبرير النفقة المتعلقة بالاستقبال (المؤتمر) بمبلغ 148.060,00 درهم ، أدلى الحزب بفاتورة لا تستوفي جميع الشروط القانونية لكونها لا تتضمن رقم القيد في السجل التجاري ورقم القيد في الرسم المهني كما هو منصوص عليه في القوانين والأنظمة ذات الصلة، ولا سيما القانون رقم 06.99 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة (المادتان 48 و 51) ومدونة الضرائب (المادة 145).

وفي معرض جوابه، أرجع المسؤول الوطني ذلك إلى الأسباب التالية :"

- **عدم توفر الحزب على محاسب رسمي خلال فترة تنظيم المؤتمر الشيء الذي أدى إلى عدم الانتباه لبعض الهفوات الحسابية المتمثلة في عدم استوفاء الفاتورة المقدمة من طرف الممون إلى جميع الشروط القانونية.**
- **حاول الحزب الاتصال بالممون الذي قدم خدمة الإطعام في المؤتمر، بالهاتف، والذهاب إلى عين المكان ولكن لم تتوصل بالاتصال به رغم جميع المحاولات وذلك من اجل الحصول على فاتورة قانونية.**

ب- لوحظ أنه لتبرير نفقات بمبلغ إجمالي قدره 8.641,55 درهم، قدم الحزب فاتورات في غير اسمه وبالتالي لا يمكن تنزيلها ضمن تكاليفه.

وفي معرض جوابه، أرجع المسؤول الوطني ذلك إلى الأسباب التالية :"

- **استعصاء وجود مقر مناسب للحزب، أدى إلى اضطراب المسؤولين بقبول جميع الشروط لمالك المقر، الذي اشترط أن يكون عقد الكراء باسم شخص وليس اسم الحزب، فتم الاتفاق بناء على قرار أعضاء المكتب السياسي على أن يكون عقد الكراء باسم (...) عضوة بالمجلس الوطني للحزب.**
- **استمرار تفاوض الحزب مع مالك المقر من أجل تسوية هذه الوضعية.**
- **الفواتير الخاصة بالكراء، الماء والكهرباء، الهاتف والانترنيت غير المحررة باسم الحزب، راجعة للأسباب المذكورة أعلاه المتمثلة في رفض مالك العقار كتابة عقد الكراء باسم الحزب.**
- **فاتورة رقم 2013/03 تخص فاتورة النقل وقد وقع خطا في تسمية وعنونة اسم الحزب".**

يجب التذكير في هذا الإطار بأنه استنادا إلى مقتضيات المادتين 2 و30 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر، فإن الحزب تنظيم سياسي يتمتع بالشخصية الاعتبارية وتبعا لذلك يحق له أن يتقاضى أمام المحاكم وأن يقتني بعوض ويتملك ويتصرف في موارده المالية وأملاكه المنقولة والعقارية الضرورية لممارسة نشاطه وتحقيق أهدافه. لذا كان من الواجب تغيير العقود المتعلقة بالماء والكهرباء والكراء وغيرها ووضعها باسم الحزب.

حول كيفية أداء النفقات

لوحظ أن نفقات بمبلغ إجمالي قدره 165.392,00 درهم تم أداؤها نقدا رغم أن كل مبلغ منها يتجاوز ,00 10.000 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر.

وفي معرض جوابه، أرجع المسؤول الوطني ذلك إلى الأسباب التالية :"

- **تنظيم المؤتمر (2013/09/15) عرف بعض الإكراهات المتمثلة في ضيق الوقت وكذلك إكراهات مالية حيث أن الحزب لم يتوصل إلا بنصف الدعم المخصص للقيام بالمؤتمرات (12.0967,74) الشيء الذي أرغم الحزب الاكتفاء والاعتماد على الوسائل المتاحة من أجل ترشيد النفقات، لاسيما وأن مبلغ مصاريف وجبة الغذاء تجاوزت مبلغ الدعم الهزيل المحصل عليه (140.000,00).**
- **فاتورة 2013/02/18 وصل بتاريخ 2013/09/03 : هي مبالغ تم دفعها على شكل دفعات لم تتجاوز ,00 5.000 درهم، بينما تقدم المستفيدين بتقديم فواتير شمولية.**
- **تسبيق فاتورة رقم 2013/12 : فاتورة تمثل تسبيق للممون المكلف بعملية الإطعام، تم صرف هذا المبلغ يومه 2013/09/08 الذي صادف يوم الأحد، تصرف كان ضروريا من أجل الاستعداد لاستقبال المؤتمرين الذي فاق عددهم 1.400 مشارك.**
- **وصل 2013/09/15 : هو وصل يدخل في إطار تكليف الحزب للسيد نور الدين خرماز عضو اللجنة التحضيرية رقم البطاقة A213644 بتسيير عملية نقل المناضلين من مجموعة من المدن، وتجدر الإشارة إلى أن الوصل مبرر بالإمضاء والبصمة.**
- **فاتورة رقم 2013/25 : تدخل في إطار تكليف شركة جوهرة للنقل، التي تكلفت بنقل المؤتمرين عبر 3 حافلات إلى عين المكان بتاريخ انعقاد المؤتمر، والتي تم استخلاص مستحقاتها نقدا بمبلغ ,00 3.500 درهم لكل حافلة كما هو مبين في الفاتورة.**
- **توصيل الكراء : 2013/11/31 لقد تم أداء هذا المبلغ عبر دفعات شهرية 4.500,00 درهم سومة الكراء عن كل شهر، ولكن نظرا لتماطل والمشاكل التي يعرفها الحزب مع صاحب المقر، الذي يتأخر في تقديم الوصلات في وقتها، وبعد محاولات كثيرة، قدم صاحب المقر توصيل بمبلغ 45.000,00 درهم كتوصيل شامل عن 10 أشهر كراء".**

السنة المالية 2014

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب المجتمع الديمقراطي حسابه السنوي برسم السنة المالية 2014 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 11 ماي 2015، أي خارج الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره 484.870,97 درهم ؛ وتتكون أساسا من مبلغ الدعم الممنوح له للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيره (483.870,97 درهم).

أما نفقات الحزب فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه 336.293,60 درهم ؛ وتخص بشكل أساسي مصاريف التنقلات والمهام والاستقبالات (66.225,12 درهم) وتكاليف الكراء (54.000,00 درهم) وتكاليف المستخدمين (98.550,00 درهم) وتكاليف خارجية مختلفة (52.865,64 درهم) وأخيرا تكاليف استغلال أخرى (48.611,00 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 09 أكتوبر 2015، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 16 أكتوبر 2015 تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول الإشهاد بصحة الحساب

لوحظ أن الحزب قدم تقريرا اعتمد فيه الخبير المحاسب مراقبة محدودة فقط للوضعية المحاسبية[66]، ولم يشهد في تقريره " أن القوائم التركيبية من شأنها أن تُكون صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه ولوضعيته المالية وفائضه أو خصاصه"، خلافا لما هو منصوص عليه في المادة 42 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر والقرار المشترك سالف الذكر.

وللتذكير فإنه استنادا إلى دليل معايير التدقيق القانوني والتعاقدي المحدد من طرف المجلس الوطني لهيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب، فإن "المراقبة المحدودة ليست بديلا أو شكلا لمهمة الإشهاد وتروم تحقيق هدف مختلف".

وفي معرض جوابه، أرجع المسؤول الوطني ذلك إلى:"

- **عدم إدلاء الخبير بأي طلب او ملاحظة للحزب عند عملية الافتحاص والتهيئ للتقرير، وذلك من أجل تقديم تقرير أكثر شمولية.**
- **استعداد الحزب لتقديم جميع الوثائق والمعلومات الضرورية من أجل تقديم تقرير أكثر دقة وشمولية.**
- **ضعف التكوين في الميدان المحاسباتي للأطر المسيرة للحزب أدى إلى عدم الانتباه الى بعض الهفوات الحسابية، وتجدر الإشارة الى ان الاستفادة من التكوين في مجال المحاسبة لم يتم إلا في أواخر يوليوز 2015".**

حول الوثائق المكونة للحساب

لوحظ أن الحزب قام بإيداع حسابه السنوي برسم السنة المالية 2014 لدى المجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 11 مايو 2015، أي خارج الأجل القانوني المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق 22 أكتوبر 2011.

[66] - *Examen limité de la situation comptable.*

وفي معرض جوابه، أرجع المسؤول الوطني ذلك إلى:"

- **عملية البحث عن خبير استغرقت وقتا طويلا لا سيما أن ميزانية الحزب محدودة لا تتسع لإيجاد خبير يناسب ميزانيته.**
- **ضعف التكوين المحاسباتي للأطر المسيرة للحزب يعرقل عملية إعداد الوثائق الخاصة بالعمليات الحسابية للحزب،**
- **تأخير الخبير المحاسب في تهيئ التقرير داخل الآجال رغم توصله بجميع الوثائق الضرورية من طرف الحزب".**

حول نفقات الحزب

لوحظ أنه لتبرير نفقات بمبلغ إجمالي قدره 2.503,74 درهم، قدم الحزب فاتورات في غير اسمه وبالتالي لا يمكن تنزيلها ضمن تكاليفه.

وفي معرض جوابه، أرجع المسؤول الوطني ذلك إلى"**الرفض التام لصاحب المقر اكتراء المكتب باسم الحزب**"وأضاف أن الحزب سيحاول تسوية هذه الوضعية.

يجب التذكير في هذا الإطار بأنه استنادا إلى مقتضيات المادتين 2 و30 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر، فإن الحزب تنظيم سياسي يتمتع بالشخصية الاعتبارية وتبعا لذلك يحق له أن يتقاضى أمام المحاكم وأن يقتني بعوض ويتملك ويتصرف في موارده المالية وأملاكه المنقولة والعقارية الضرورية لممارسة نشاطه وتحقيق أهدافه. لذا كان من الواجب تغيير العقود المتعلقة بالماء والكهرباء والكراء وغيرها ووضعها باسم الحزب.

حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي

السنة المالية 2013

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي حسابه السنوي برسم السنة المالية 2013 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 2014/03/31، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق 22 أكتوبر 2011.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره 103.191,10 درهم مقابل 162.975,00 درهم عن السنة السابقة، تتكون حصريا من واجبات الانخراط ومساهمات أعضاء الحزب.

أما نفقات الحزب، فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه 214.944,59 درهم بينما بلغت 407.705,66 درهم خلال السنة الماضية، وتهم خصوصا تكاليف التدبير. ويتوزع هذا المبلغ بشكل أساسي بين تكاليف المستخدمين (108.000,00 درهم) وتكاليف الكراء (30.000,00 درهم) ومشتريات مستهلكة من مواد ولوازم (20.586,88 درهم) وأخيرا تكاليف خارجية مختلفة (56.032,90 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 08 يوليو 2015، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 20 يوليو 2015، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول الوثائق المكونة للحساب

أ- لوحظ أن الحزب لم يقدم كل الوثائق المكونة للحساب السنوي والمنصوص عليها في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد و المالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430(23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية. ويتعلق الأمر بالجداول أ.1- مناهج رئيسية للتقويم الخاصة بالأحزاب السياسية و ب.6- جدول الدائنيات وب.7- جدول الديون وأخيرا ب.9- تعهدات مالية متلقاة أو مقدمة خارج عمليات ائتمان الإيجار.

وضمن جوابه، أكد المسؤول الوطني أن الجداول المذكورة **" تم تسليمها للمجلس وهي متضمنة في الوثائق المكونة للحساب السنوي برسم السنة المالية 2013، وتوضح هذه المستندات بأن الحزب لا يتلقى أي دعم خارجي من أي جهة كانت بما فيها الدولة المغربية".**

ب- لوحظ أن الحزب لم يقدم الجرد المرفق بمستندات إثبات صرف النفقات المنجزة المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

وفي رده، أكد المسؤول الوطني أن "**نفقات سنة 2013، وهي كما تم تفصيلها في حسابات سابقة بما فيها حساب 2013 تتكون من : تسيير الإدارة الحزبية (دعم المداوم ودعم المكلف بتسيير الإداري للمقر المركزي للحزب + النظافة والحارس الليلي وساندیك العمارة + فواتير الكهرباء والماء + فواتير الهاتف الثابت والمحمول والانترنيت + فواتير مكتبية) بالإضافة إلى تغذية اجتماعات الأجهزة الوطنية للحزب. وكلها معززة بمستندات إثبات صرف النفقات وبإشهاد بالنفقات الصغرى في نطاق القرار رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية**".

للتوضيح، فإن الجرد موضوع الملاحظة، هو بيان يتضمن جميع الوثائق التي تثبت صرف نفقات التدبير واقتناء الأصول الثابتة ويبين مرجعها ومصدرها (المورد أو مقدم الخدمة) ومحتوى المشتريات، ويتضمن بالإضافة إلى ذلك مبالغ النفقات المذكورة.

ت- لوحظ من جهة، أن الحساب البنكي للحزب سجل عدة عمليات سحب ودفع مبالغ، لذا يتعين تقديم تفاصيل بشأنها، ومن جهة أخرى، أن الحزب قام بأداء عدة نفقات نقدا، لذا يتعين عليه تقديم يومية الصندوق.

وفي رده، أشار المسؤول الوطني إلى أن "**الحزب قد قدم كل كشوفاته البنكية (الجدول رقم 23) ضمن وثائق حساب 2013 ؛ أن عمليات سحب مبالغ من الحساب البنكي هي للتسيير كما شرحناه أعلاه، أما دفع مبالغ فهي تتكون من : بطائق الانخراط + التحويل الشهري المستمر لبعض الأعضاء (10 أعضاء) والذي يتراوح ما بين 100 درهم و 500 درهم + دعم مناسباتي لأعضاء حزبيين**".

حول نفقات الحزب

لوحظ أن حساب العائدات والتكاليف يبرز مبالغ تم تنزيلها بالحسابات التالية دون دعمها بوثائق مثبتة، وذلك كما هو مبين بالجدول التالي:

الحساب	مجموع الحساب	المبلغ الذي تم الادلاء بشأنه بوثائق مثبتة	المبلغ الذي لم يتم الادلاء بشأنه بوثائق مثبتة
6125: مشتريات غير مخزونة من مواد ولوازم	16.886,88	2.935,85	13.951,03
6131: كراءات وتكاليف كرائية	30.000,00	0,00	30.000,00
6143: أسفار وتنقلات ومهام واستقبالات	23.240,00	7.280,00	15.960,00
المجموع	**70.126,88**	**10.215,85**	**59.911,03**

وفي رده، أوضح المسؤول الوطني أنه تمت الإجابة على هذه الملاحظة خلال الإجابة على الملاحظات السابقة.

السنة المالية 2014

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي حسابه السنوي برسم السنة المالية 2014 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 2015/03/31، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره 190.159,00 درهم بينما بلغت السنة الماضية ما مجموعه 103.191,10 درهم و162.975,00 درهم خلال سنة 2012، وتتكون حصريا من واجبات الانخراط ومساهمات أعضاء الحزب.

أما نفقات الحزب، فقد بلغت هذه السنة 251.837,35 درهم، مقابل ما مجموعه 214.944,59 درهم برسم سنة 2013 و407.705,66 درهم خلال سنة 2012، وتهم أساسا تكاليف التدبير. ويتوزع هذا المبلغ بشكل أساسي بين تكاليف المستخدمين (108.000,00 درهم) وتكاليف التنقلات والمهام والاستقبالات (41.189,46درهم) ومشتريات مستهلكة من مواد ولوازم (44.949,67 درهم) وأخيرا تكاليف خارجية مختلفة (57.663,78 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 14 أكتوبر 2015، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 30 أكتوبر 2015، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول الوثائق المكونة للحساب

أ- لوحظ أن الحزب لم يقدم كل الوثائق المكونة للحساب السنوي والمنصوص عليها في القرار المشترك المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية. ويتعلق الأمر بالجداول: أ.1- مناهج رئيسية للتقويم الخاصة بالأحزاب السياسية و ب.7- جدول الديون وأخيرا ب.9- تعهدات مالية متقاة أو مقدمة خارج عمليا ائتمان الإيجار.

وضمن جوابه، أشار المسؤول الوطني إلى أنه **"يعيد إرسال الجداول التي تم تسليمها للمجلس وهي متضمنة في الوثائق المكونة للحساب السنوي برسم السنة المالية 2014. و توضح هذه المستندات بأن الحزب لا يتلقى أي دعم خارجي من أي جهة كانت بما فيها الدولة المغربية. كما أنه لا يمتلك أية ممتلكات ولا منقولات باستثناء المقر المركزي للحزب الكائن ..."**.

يجدر التأكيد بأن الحزب لم يقدم القوائم موضوع الملاحظة، وعوض ذلك قدم الجداول التالية:

- جدول سلع ائتمان الإيجار؛
- ووضعية الفوائد عن القروض المبرمة مع الشركاء والأغيار غير تلك التي تخص شركات البنك والقرض؛
- وأخيرا جدول الكراءات غير عمليات ائتمان الإيجار.

ب- لوحظ أن الحزب لم يقدم الجرد المرفق بمستندات إثبات صرف النفقات المنجزة المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر.

وفي رده، أكد المسؤول الوطني أن **" نفقات سنة 2014، هي كما تم تفصيلها في حسابات سابقة بما فيها حساب 2013، تتكون من تسيير الإدارة الحزبية (دعم المداوم والمكلف بالتسيير الإداري للمقر المركزي للحزب والنظافة والحارس الليلي وساندويك العمارة و ...) بالإضافة إلى**

تغذية اجتماعات الأجهزة الوطنية للحزب وكلها معززة بمستندات إثبات صرف النفقات وبإشهاد التوصل وإشهاد بالنفقات الصغرى في نطاق القرار رقم 1078.09. وهي التي قدمها الحزب للخبير المحاسب حتى يتأكد من صحتها ومن تهيئ الملف ".

يشار إلى أن جواب المسؤول الوطني ورد بصيغة عامة، في حين أن الجرد موضوع الملاحظة هو بيان يتضمن جميع الوثائق التي تثبت صرف نفقات التدبير واقتناء الأصول الثابتة ويبين مرجعها ومصدرها (المورد أو مقدم الخدمة) ومحتوى المشتريات، ويتضمن بالإضافة إلى ذلك مبالغ النفقات المذكورة.

ت- لوحظ من جهة، أن الحساب البنكي للحزب سجل عدة عمليات سحب ودفع مبالغ ، لذا يتعين تقديم تفاصيل بشأنها، كما لوحظ من جهة أخرى، أن الحزب قام بأداء عدة نفقات نقدا، لذا يتعين عليه تقديم يومية الصندوق.

وفي رده، أشار المسؤول الوطني إلى أن **" عمليات سحب مبالغ من الحساب البنكي هي للتسيير كما تم شرحه أعلاه، أما دفع مبالغ فهي تتكون من : بطائق الانخراط + التحويل الشهري المستمر لبعض الأعضاء (10 أعضاء) والذي يتراوح ما بين 100 درهم و 500 درهم + دعم مناسباتي لأعضاء حزبيين. وسنعمل على ملاحظاتكم في الحساب القادم. أما فيما يخص ملاحظتكم الأخيرة، فقد أجبنا عليها في الملاحظات السابقة".**

يشار إلى أن جواب المسؤول الوطني ورد بصيغة عامة، ولم يقدم تفاصيل عن كل مبلغ تم سحبه أو دفعه إلى الحساب البنكي ومن صندوق الحزب كما ورد بالملاحظة.

حول مسك المحاسبة

لوحظ أن مسك محاسبة الحزب تم وفق مقتضيات الدليل العام للمعايير المحاسبية ولم يتم مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية موضوع القرار المشترك سالف الذكر، وخصوصا استعمال "مصنف الحسابات المبسطة والخاصة[67] " المرفق بالملحق رقم 1 للقرار المذكور و و "نماذج القوائم التركيبية[68]" المرفقة بالملحق رقم 2 لنفس القرار.

يشار إلى أن الحزب لم يقدم أي جواب حول هذه الملاحظة.

حول نفقات الحزب

لوحظ أن حساب العائدات والتكاليف يبرز مبالغ تم تنزيلها بالحسابات التالية دون دعمها بوثائق مثبتة، وذلك كما هو مبين بالجدول التالي:

الحساب	مجموع الحساب	المبلغ الذي تم الادلاء بشأنه بوثائق مثبتة	المبلغ الذي لم يتم الادلاء بشأنه بوثائق مثبتة
6125: مشتريات غير مخزونة من مواد ولوازم	36.449,67	27.583,17	8.866,50
6126: شراء أشغال ودراسات وخدمات	8.500,00	500,00	8.000,00
614/613: تكاليف خارجية أخرى	98.853,24	35.993,97	62.859,27
المجموع	**143.802,91**	**64.077,14**	**79.725,77**

[67] - *Nomenclature simplifiée et spécifique des comptes.*
[68] - *Modèles des états de synthèse.*

الحزب الاشتراكي الموحد

السنة المالية 2013

1. تقديم الحساب السنوي

قدم الحزب الاشتراكي الموحد حسابه السنوي برسم السنة المالية 2013 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 03 أبريل 2014، أي خارج الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق 22 أكتوبر 2011.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب ما قدره 153.880,00درهم، وتتكون حصريا من واجبات الانخراط ومساهمات أعضاء الحزب.

أما نفقات الحزب، فقد بلغت ما مجموعه 246.231,79 درهم، وتتوزع بشكل أساسي بين مصاريف التنقلات والمهام والاستقبالات (48.533,40 درهم) وتكاليف المستخدمين (127.292,01 درهم) ومشتريات مستهلكة من مواد ولوازم (21.914,18 درهم) وأخيرا تكاليف خارجية مختلفة (47.164,24 درهم) .

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 23 مايو 2014، من أجل تقديم التبريرات اللازمة،إلا أن الحزب لم يقدم أي أجوبة للمجلس.

ونعرض فيما يلي للملاحظات التي أسفرت عنها مهمة تدقيق الحساب السنوي للحزب وفحص صحة نفقاته.

حول الإشهاد بصحة الحساب

لوحظ أن الحزب لم يقدم تقرير الخبير المحاسب، وبالتالي لم يتم الإشهاد بصحة الحساب السنوي من طرف خبير محاسب مقيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين خلافا لما هو منصوص عليه في المادة 42 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المشار إليه سلفا.

حول الوثائق المكونة للحساب

لوحظ أن الحزب لم يقدم كل الوثائق المنصوص عليها في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد و المالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430 (23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، ويتعلق الأمر بالوثائق التالية:

- أ.1- مناهج رئيسية للتقويم الخاصة بالأحزاب السياسية؛
- أ.2- قائمة الاستثناءات؛
- أ.3- قائمة تغييرات المناهج؛

- ب.8- جدول الضمانات العينية المقدمة أو المتلقاة؛
- ب.9- تعهدات مالية متلقاة أو مقدمة خارج عمليات ائتمان الإيجار؛
- ج.1- جدول الهبات والوصايا والتبرعات؛
- ج.3- جدول الإعانات الممنوحة من طرف الحزب للجمعيات والمؤسسات؛

ولم يقدم الحزب كذلك الجرد المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر والكشوفات البنكية

حول نفقات الحزب

لوحظ أن حساب العائدات والتكاليف يبرز مبالغ قدرها 246.231,79 درهم دون دعمها بأي وثائق مثبتة.

السنة المالية 2014

1. تقديم الحساب السنوي

قدم الحزب الاشتراكي الموحد حسابه السنوي برسم السنة المالية 2014 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 31 مارس 2015، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب ما قدره 113.650,00درهم، وتتكون حصريا من واجبات الانخراط ومساهمات أعضاء الحزب.

أما نفقات الحزب، فقد بلغت ما مجموعه 125.803,76 درهم، وتتوزع بشكل أساسي بين مصاريف التنقلات والمهام والاستقبالات (30.837,90 درهم) وتكاليف المستخدمين (76.301,36 درهم) ومشتريات مستهلكة من مواد ولوازم (4.472,05 درهم) وأخيرا تكاليف خارجية مختلفة (14.158,06 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن ملاحظتين قام المجلس بتوجيههما إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 10 نونبر 2015، من أجل تقديم التبريرات اللازمة، إلا أن الحزب لم يقدم أي أجوبة للمجلس. ونعرض فيما يلي للملاحظتين التي أسفرت عنهما مهمة تدقيق الحساب السنوي للحزب وفحص صحة نفقاته.

حول الوثائق المكونة للحساب

لوحظ أن الحزب لم يقدم الجرد المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر والكشوفات البنكية.

حول نفقات الحزب

لوحظ أن حساب العائدات والتكاليف يبرز مبالغ قدرها 125.803,76 درهم دون دعمها بأي وثائق مثبتة.

حزب النهج الديمقراطي

السنة المالية 2013

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب النهج الديمقراطي حسابه السنوي برسم السنة المالية 2013 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 31 مارس 2014، أي داخل الأجل المحدد في نفس المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق 22 أكتوبر 2011.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره117.242,53 درهم بينما بلغت السنة الماضية 202.010,00 درهم، وتتكون حصريا من مساهمات أعضاء الحزب.

أما نفقات الحزب، فقد بلغت هذه السنة 107.788,00 درهم، في حين بلغت سنة 2012 ما مجموعه 177.418,69 درهم، وتهم خصوصا أداء تكاليف التدبير. ويتوزع هذا المبلغ بشكل خاص من تكاليف خارجية أخرى (61.318,00 درهم) ومشتريات مستهلكة من مواد ولوازم (46.470,00 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 07 يوليو 2015، من أجل تقديم التبريرات اللازمة، غير أن الحزب لم يقدم أي أجوبة حول الملاحظات التي تمت إثارتها في هذا الصدد، والتي تخص المحاور التالية:

حول الوثائق المكونة للحساب

أ- لوحظ أن الحزب لم يقدم كل الوثائق المنصوص عليها في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد و المالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430(23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، ويتعلق الأمر بالوثائق التالية:

- أ.1- مناهج رئيسية للتقويم الخاصة بالأحزاب السياسية؛
- أ.2- قائمة الاستثناءات؛
- أ.3- قائمة تغييرات المناهج؛
- ب.2- جدول الأصول الثابتة
- ب.2 مكرر- جدول الاستهلاكات

- ب.3- جدول زائد أو ناقص القيم عن تنازلات أو سحوب تتعلق بأصول ثابتة
- ب.5- جدول المخصصات
- ب.8- جدول الضمانات العينية المقدمة أو المتلقاة؛
- ب.9- تعهدات مالية متلقاة أو مقدمة خارج عمليات ائتمان الإيجار؛
- ب.10- تفاصيل بنود حساب العائدات والتكاليف
- ج.1- جدول الهبات والوصايا والتبرعات؛
- ج.3- جدول الإعانات الممنوحة من طرف الحزب للجمعيات والمؤسسات؛

ب- لوحظ أن الحزب لم يقدم الجرد المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر.

ت- لوحظ أن الحساب البنكي سجل عدة عمليات سحب ودفع مبالغ، لذا يتعين على الحزب تقديم تفاصيل بشأنها، كما يتعين عليه تقديم يومية الصندوق التي تبرز النفقات التي تم تسديدها نقدا.

حول مسك المحاسبة

أ- لوحظ أن مسك محاسبة الحزب تم وفق مقتضيات الدليل العام للمعايير المحاسبية ولم يتم مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، وخصوصا استعمال "مصنف الحسابات المبسطة والخاصة[69] " المرفق بالملحق رقم 1 للقرار المذكور و و "نماذج القوائم التركيبية[70]" المرفقة بالملحق رقم 2 لنفس القرار.

ب- لوحظ من جهة، أن الموازنة وحساب العائدات والتكاليف لا يبرزان المبالغ المتعلقة بالدورة المحاسبية السابقة، ومن جهة أخرى، أنه لم يتم ترحيل الفائض المسجل خلال الدورة المحاسبية السابقة والذي قدره 26.931,31 درهم إلى الحساب رقم 118: فائض قيد الإرصاد[71].

حول نفقات الحزب

لوحظ أن حساب العائدات والتكاليف يبرز نفقات بمبلغ إجمالي قدره 107.788,00 درهم لم يتم دعمها بأي وثائق مثبتة.

[69] - *Nomenclature simplifiée et spécifique des comptes.*
[70] - *Modèles des états de synthèse.*
[71] - *Excédent à affecter.*

السنة المالية 2014

1. تقديم الحساب السنوي

قدم حزب النهج الديمقراطي حسابه السنوي برسم السنة المالية 2014 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 31 مارس 2015، أي داخل الأجل المحدد في نفس المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

2. موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره 280.200,00 درهم مقابل 117.242,53 درهم عن سنة 2013 و 202.010,00 درهم برسم سنة 2012، وتتكون حصريا من مساهمات أعضاء الحزب.

أما نفقات الحزب، فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه 235.922,00 درهم، بينما بلغت السنة الماضية 107.788,00 درهم و177.418,69 درهم سنة 2012، وتهم خصوصا أداء تكاليف التدبير. ويتوزع هذا المبلغ بشكل خاص من تكاليف خارجية أخرى (204.522,00 درهم) ومشتريات مستهلكة من مواد ولوازم (31.400,00 درهم).

3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 14 أكتوبر 2015، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 30 أكتوبر، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول الوثائق المكونة للحساب

أ- إن الحساب البنكي سجل عدة عمليات سحب ودفع مبالغ، لذا يتعين على الحزب تقديم تفاصيل بشأنها والإدلاء بمختلف الكشوفات البنكية، كما يتعين عليه تقديم يومية الصندوق التي تبرز النفقات التي تم تسديدها أو تحصيلها نقدا.

وفي جوابه، أشار المسؤول الوطني إلى **" أن الحزب قدم الكشوفات البنكية للأشهر 12 للسنة".**

يجدر التوضيح بأنه خلافا لما تمت الإشارة إليه ضمن جواب الحزب، بأن المجلس لم يتوصل بأي من الكشوفات البنكية المذكورة.

ب- لم يقدم الحزب الجرد المرفق بمستندات إثبات صرف النفقات المنجزة المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

وفي رده، أوضح المسؤول الوطني أن **" فواتير النفقات فهي تنحصر في تغذية أعضائه خلال انعقاد اللجان والمجالس من جهة، ومن جهة أخرى تتعلق بالتنقلات التي يقوم بها المسؤولون إلى مختلف المناطق وكذلك تنقل الشباب والمعطلين خلال اجتماعاتهم"**

يشار إلى أن جواب المسؤول الوطني ورد بصيغة عامة، في حين أن الجرد موضوع الملاحظة، هو بيان يتضمن جميع الوثائق التي تثبت صرف نفقات التدبير واقتناء الأصول الثابتة ويبين مرجعها ومصدرها (المورد أو مقدم الخدمة) ومحتوى المشتريات، ويتضمن بالإضافة إلى ذلك مبالغ النفقات المذكورة.

حول مسك المحاسبة

لوحظ أن مسك محاسبة الحزب تم وفق مقتضيات الدليل العام للمعايير المحاسبية غير أنه لم يتم مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، وخصوصا استعمال "مصنف الحسابات المبسطة والخاصة[72] " المرفق بالملحق رقم 1 للقرار المذكور و "نمادج القوائم التركيبية[73]" المرفقة بالملحق رقم 2 لنفس القرار.

وفي رده، أكد المسؤول الوطني **"أن التقرير الحسابي تم إعداده من طرف مكتب خبرة لخبير محلف مقيد في لائحة الخبراء المحاسبين المعترف بهم من طرف الدولة. والحزب ليس مجبرا بمعرفة التفاصيل المحاسباتية لأنه يؤدي واجب الخبير وهو أدرى بهذه التفاصيل. بالإضافة إلى أن النهج الديمقراطي لا يتلقى ولو سنتيما واحدا من طرف الدولة كدعم له من المالية العمومية ..."**

حول نفقات الحزب

لوحظ أن حساب العائدات والتكاليف يبرز مبالغ إجمالية قدرها 235.922,00 درهم دون دعمها بأي وثائق مثبتة.

وفي هذا الصدد، قدم الحزب فاتورات بمبلغ 37.904,01 درهم و وصولات عن التغذية والتنقل موقعة من طرف الكاتب الوطني للحزب وأمين المال بمبلغ إجمالي قدره 64.333,00 درهم، بينما لم يتم الإدلاء بأي وثائق لإثبات صرف المبلغ الباقي (133.684,99 درهم).

[72] - *Nomenclature simplifiée et spécifique des comptes.*
[73] - *Modèles des états de synthèse.*

الملحقات

الملحق رقم 1: توزيع موارد الأحزاب السياسية حسب طبيعتها برسم سنة 2013 **بالدرهم**

الأحزاب السياسية	الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف			واجبات الانخراط والمساهمات	موارد استغلال أخرى	عائدات مالية	عائدات غير جارية	المجموع العام
	التدبير	تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية	المجموع					
حزب العدالة والتنمية	12 709 127	3 096 844	15 805 971	9 072 554		595 072	22 220	25 495 816
حزب الاستقلال	7 176 765		7 176 765	4 890 000	28 000			12 094 765
حزب الأصالة والمعاصرة	6 274 373		6 274 373	686 250			20 002	6 980 625
حزب التجمع الوطني للأحرار	6 704 068		6 704 068	1 633 009		59 873		8 396 950
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	5 114 822	1 575 537	6 690 358	931 852	48 000	225 420	109 900	8 005 530
حزب الحركة الشعبية	4 441 157		4 441 157	76 470	70 000	193 375	41 024	4 822 026
حزب الاتحاد الدستوري	3 409 946		3 409 946		194 223			3 604 169
حزب التقدم والاشتراكية	3 040 710		3 040 710	1 585 900			37 187	4 663 797
الحزب العمالي (*)	483 871		483 871					483 871
حزب جبهة القوى الديمقراطية	483 871		483 871		8 766			492 637
حزب البيئة والتنمية المستدامة	483 871	120 968	604 839					604 839
حزب العهد الديمقراطي	483 871	241 935	725 806					725 806
حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	483 871		483 871	80 000				563 871
حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	483 871		483 871		241 800			725 671
حزب التجديد والإنصاف	483 871	241 935	725 806				34 916	760 723
حزب اليسار الأخضر المغربي	483 871	120 968	604 839					604 839
الحزب الاشتراكي	483 871		483 871					483 871
الحزب المغربي الليبرالي	483 871	120 968	604 839	100 000				704 839
حزب الوحدة والديمقراطية	483 871	241 935	725 806				25 500	751 306
حزب العمل	483 871	241 935	725 806					725 806
حزب الوسط الاجتماعي	483 871		483 871	24 000				507 871
حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	483 871	241 935	725 806					725 806
حزب الإصلاح والتنمية	483 871	120 968	604 839					604 839
الحزب الديمقراطي الوطني	483 871	120 968	604 839					604 839
حزب النهضة والفضيلة	483 871	120 968	604 839					604 839
حزب القوات المواطنة	967 742		967 742					967 742
حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية	0		0					0
حزب الأمل	483 871	241 935	725 806					725 806
حزب النهضة	967 742		967 742					967 742
حزب الشورى والاستقلال	483 871	120 968	604 839					604 839
حزب المجتمع الديمقراطي	483 871	120 968	604 839	1 000				605 839
حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي			0	103 191				103 191
الحزب الاشتراكي الموحد	0	0	0	153 880				153 880
حزب النهج الديمقراطي			0	117 243				117 243
الاتحاد الوطني للقوات الشعبية (*)	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع العام	60 483 871	7 091 735	67 575 606	19 455 349	590 789	1 073 740	290 749	88 986 233

(*): لم يودع الحزب حسابه السنوي لدى المجلس الأعلى للحسابات.

الملحق رقم 2: توزيع موارد الأحزاب السياسية حسب طبيعتها برسم سنة 2014 **بالدرهم**

الأحزاب السياسية	الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف			واجبات الانخراط والمساهمات	موارد استغلال أخرى	عائدات مالية	عائدات غير جارية	المجموع العام
	التدبير	تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية	المجموع					
حزب العدالة والتنمية	12 590 706	0	12 590 706	9 970 442	0	132 725	69 066	22 762 939
حزب الاستقلال	7 235 976	0	7 235 976	970 000	3 520 000	0	0	11 725 976
حزب الأصالة والمعاصرة	6 333 584	0	6 333 584	2 219 731	0	0	21 660	8 574 974
حزب التجمع الوطني للأحرار	6 704 068	0	6 704 068	1 453 000	0	127 843	0	8 284 911
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	6 082 564	0	6 082 564	498 001	60 494	132 358	55 734	6 829 150
حزب الحركة الشعبية	4 441 157	2 220 578	6 661 735	67 550	0	108 766	132 229	6 970 280
حزب الاتحاد الدستوري	3 409 946	0	3 409 946	0	51	0	5 997 109	9 407 106
حزب التقدم والاشتراكية	3 040 710	1 520 355	4 561 065	1 529 902	2 000	0	0	6 092 967
حزب جبهة القوى الديمقراطية	483 871	0	483 871	0	0	0	1	483 872
حزب البيئة والتنمية المستدامة	483 871	120 968	604 839	38 250	0	0	0	643 089
حزب العهد الديمقراطي	483 871	0	483 871	0	0	0	0	483 871
حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	483 871	0	483 871	0	0	0	0	483 871
حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	483 871	0	483 871	106 070	0	0	0	589 941
حزب التجديد والإنصاف	483 871	0	483 871	0	0	0	360	484 231
حزب اليسار الأخضر المغربي	483 871	120 968	604 839	0	0	0	0	604 839
الحزب المغربي الليبرالي	483 871	0	483 871	0	0	0	0	483 871
حزب الوحدة والديمقراطية	483 871	0	483 871	0	0	0	0	483 871
حزب العمل	483 871	0	483 871	0	0	0	487	484 357
حزب الوسط الاجتماعي	483 871	0	483 871	42 000	0	0	0	525 871
حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	483 871	0	483 871	0	0	0	0	483 871
حزب الإصلاح والتنمية	483 871	120 968	604 839	1 980	0	0	0	606 819
الحزب الديمقراطي الوطني	483 871	120 968	604 839	0	0	0	0	604 839
حزب النهضة والفضيلة	483 871	106 673	590 544	0	0	0	0	590 544
حزب القوات المواطنة	483 871	0	483 871	0	0	0	0	483 871
حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية	0	0	0	0	0	0	0	0
حزب الأمل	483 871	0	483 871	0	0	0	0	483 871
حزب النهضة	483 871	71 674	555 545	0	0	0	0	555 545
حزب الشورى والاستقلال	483 871	120 968	604 839	0	0	0	0	604 839
حزب المجتمع الديمقراطي	483 871	0	483 871	1 000	0	0	0	484 871
حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي	0	0	0	190 159	0	0	0	190 159
الحزب الاشتراكي الموحد	0	0	0	113 650	0	0	0	113 650
حزب النهج الديمقراطي	0	0	0	280 200	0	0	0	280 200
حزب الديمقراطيين الجدد (*)	0	0	0	0	0	0	0	0
حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية (*)	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع العام	59 516 129	4 524 119	64 040 248	17 481 935	3 582 545	501 691	6 276 645	91 883 064

(*): لم يودع الحزب حسابه السنوي لدى المجلس الأعلى للحسابات.

الملحق رقم 3 : توزيع نفقات الأحزاب السياسية حسب طبيعتها برسم سنة 2013 **(بالدرهم)**

الهيئات السياسية	اقتناء أصول ثابتة	تكاليف التسيير														تكاليف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية	المجموع العام
		مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم	تكاليف خارجية أخرى							تكاليف المستخدمين	دعم المترشحين	دعم الهياكل المحلية	تكاليف مالية	مساعدات مالية للجمعيات والمؤسسا	تكاليف تسيير مختلفة	مجموع تكاليف التسيير	
			تكاليف الكراء	صيانة وإصلاحات	أجور وسطاء وأتعاب	تنقلات ومهام واستقبالات	مؤتمرات وتظاهرات	تكاليف خارجية مختلفة									
حزب العدالة والتنمية		1 236 554	170 000	173 369	76 000	833 039	1 842 449	3 115 255	3 683 443	800 000		9 098 838	119 014	23 470	218 153	21 389 584		21 389 584
حزب الاستقلال	5 855 347		182 997	316 207	138 341	6 331 112		1 635 841	890 544					245 798		9 740 840		15 596 187
حزب الأصالة والمعاصرة	842 670	467 558	838 850	199 609	90 519	1 854 345	661 815	1 606 153	2 170 029				475 606	3 236		8 367 719		9 210 389
حزب التجمع الوطني للأحرار	6 135 921	162 709	2 327 565	79 122		1 556 178		2 520 787	2 236 213	315 748				227 907		9 426 229		15 562 150
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	1 108 405	827 290	300 966	83 371	61 725	2 112 030	1 601 862	1 080 874	2 568 266	90 000				68 268	548 942	9 343 593	524 706	10 976 704
حزب الحركة الشعبية	139 564	411 163	972 827	70 399	96 000	1 310 833	44 700	1 640 466	1 308 784					33 820	56 000	5 944 991		6 084 555
حزب الاتحاد الدستوري	1 016 596	365 943	452 660	85 315	72 360	1 247 599	1 004 306	1 518 264	1 015 853					7 676		5 769 977		6 786 573
حزب التقدم والاشتراكية	3 509 800	126 510	1 034 760	30 012	32 400	609 209		1 643 265	522 838	680 000			203 960	19 440	61 600	4 963 995		8 473 795
الحزب العمالي (*)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0		0
حزب جبهة القوى الديمقراطية	5 400	234 415						476 932	134 100							845 447		850 847
حزب البيئة والتنمية المستدامة	10 552	27 991	139 750	2 060	7 900	39 459		40 231	61 000						20 000	338 391	426 160	775 103
حزب العهد الديمقراطي	0	157 765	12 440			55 740		35 761	28 728					1 606		292 040	281 262	573 301
حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	0	38 424	246 000		8 000	843 543		87 222						69		1 223 258		1 223 258
حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	0	60 551	153 000			90 469		52 888	32 681				54	1		389 644		389 644
حزب التجديد والإنصاف	0	15 242	64 000	1 569	30 000	11 168		246 402	43 236					655	15 000	427 271	272 881	700 152
حزب اليسار الأخضر المغربي	0	101 374	108 000	8 000												217 374	477 277	694 651
الحزب الاشتراكي		42 617	57 600			33 838	21 740		75 800							231 595		231 595
الحزب المغربي الليبرالي	1 171 258	16 045	18 000	3 597	6 000	2 000		31 799	3 000							80 441	326 566	1 578 264
حزب الوحدة والديمقراطية	16 889	112 326	92 600			128 928		36 164	76 888							446 906	480 749	944 544
حزب العمل	108 970	42 929	151 080			72 963		8 160	178 460				837	13 719		468 148	256 920	834 039
حزب الوسط الاجتماعي	66 360	26 559						366 867	28 800					17		422 243		488 603
حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	25 935	12 691	36 000	2 629	13 200	26 518		83 355	58 171					3 098		235 662	281 084	542 681
حزب الإصلاح والتنمية	0	22 490						2 171 817						19 200		2 213 507	259 036	2 472 542
الحزب الديمقراطي الوطني	0	90 271	65 340	31 099	4 000	6 161		59 656	176 680				4 605	955		438 768	286 687	725 455
حزب النهضة والفضيلة		13 985	99 000	920	5 000	22 810		11 022	68 000							220 737	227 641	448 378
حزب القوات المواطنة		7 466	92 675			26 008		140 514	47 670				125 440	187		439 960		439 960
حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية		15 985	300 000			101 549		4 223					372	89		422 218		422 218
حزب الأمل		20 847	169 800					64 839	36 030							291 517	253 380	544 897
حزب النهضة	31 320	3 000	18 000					4 378					2 230			27 608	71 674	130 602
حزب الشورى والاستقلال	62 630	102 682	76 900					38 637								218 219	292 332	573 182
حزب المجتمع الديمقراطي		1 816	56 462			33 366		54 123	59 700				1 092			220 559	327 354	547 913
حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي		20 587	30 000	6 052	9 864	23 240		16 877	108 000				297	28		214 945		214 945
الحزب الاشتراكي الموحد		21 914	5 506	184		48 533		41 475	127 292					1 328		246 232		246 232
حزب النهج الديمقراطي		46 470						61 318								107 788		107 788
حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية (*)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0		0
المجموع	**20 107 616**	**4 854 170**	**8 272 778**	**1 093 511**	**651 309**	**17 420 636**	**5 176 872**	**18 895 568**	**15 740 207**	**1 885 748**	**9 098 838**	**933 507**	**725 012**	**879 250**	**85 627 406**	**5 045 708**	**110 780 730**

(*): لم يودع الحزب حسابه السنوي لدى المجلس الأعلى للحسابات.

الملحق رقم 4 : توزيع نفقات الأحزاب السياسية حسب طبيعتها برسم سنة 2014 (بالدرهم)

الهيئات السياسية	اقتناء أصول ثابتة	تكاليف التسيير														تكاليف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية	المجموع العام
		مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم	تكاليف خارجية أخرى							تكاليف المستخدمين	دعم المترشحين	دعم الهياكل المحلية	تكاليف مالية	مساعدات مالية للجمعيات والمؤسسات	تكاليف تسيير مختلفة	المجموع	
			تكاليف الكراء	صيانة وإصلاحات	أجور وسطاء وأتعاب	تنقلات ومهام واستقبالات	مؤتمرات وتظاهرات	تكاليف خارجية مختلفة									
حزب العدالة والتنمية	772 473	1 151 758	187 000	317 593	40 000	704 713	2 049 124	3 673 005	6 097 368	570 000	6 687 906	0	49 000	92 127	21 619		22 392 068
حزب الاستقلال	9 569 371	565 144	318 090	173 606	213 617	6 895 561	0	1 647 084	911 259	0	0	0	0	353 321	11 077		20 647 054
حزب الأصالة والمعاصرة	2 230 578	689 357	1 610 620	89 727	116 781	3 936 330	0	1 682 946	4 467 526	0	0	37 308	700	22 844	12 654		14 884 716
حزب التجمع الوطني للأحرار	459 813	606 602	2 062 939	91 177	35 000	1 032 683	0	2 577 023	1 984 986	0	0	0	0	35 667	8 426 077		8 885 890
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات	133 933	269 400	135 868	128 861	221 043	1 119 068	879 996	1 143 237	2 352 689	0	0	52	40 000	33 676	6 323 889		6 457 822
حزب الحركة الشعبية	324 698	401 760	1 087 939	101 095	96 000	1 849 480	192 948	1 868 199	1 264 333	0	0	0	0	36 873	6 898 628	5 574 704	12 798 029
حزب الاتحاد الدستوري	333 027	178 640	433 500	8 322	211 300	571 355	0	1 050 514	1 207 001	0	2 473	0	2 801 047	6 194	6 470 346	0	6 803 373
حزب التقدم والاشتراكية	1 209 624	139 734	888 317	27 354	9 000	435 944	0	1 500 728	545 982	0	0	184	78 900	766	3 811 557	5 573 742	10 594 923
حزب جبهة القوى الديمقراطية	28 698	71 261	205 400	2 927	0	79 981	0	113 302	161 500	0	0	0	0	11 324	645 696		674 394
حزب البيئة والتنمية المستدامة	0	25 707	162 000	25 108	27 400	59 208	0	48 021	63 300	0	0	0	0	3	410 747		410 747
حزب العهد الديمقراطي	15 879	205 652	337 780	17 500	12 000	29 647	0	22 215	43 861	0	0	0	0	0	668 655		684 534
حزب الحركة الديمقراطية	0	23 087	300 000	0	24 000	609 755	0	54 509	0	165 700	0	0	0	58	1 177 110		1 177 110
حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	0	104 663	200 000	4 400	21 210	120 379	0	19 791	50 442	0	0	0	0	0	520 884		520 884
حزب التجديد والإنصاف	0	10 134	60 000	1 650	0	166 205	0	82 499	43 850	0	0	0	6 444	189	370 972		370 972
حزب اليسار الأخضر المغربي	0	21 377	108 000	14 000	18 000	82 380	0	5 570	0	0	0	0	0	0	249 327		249 327
الحزب المغربي الليبرالي	372 402	60 046	56 500	7 000	0	550	0	42 644	0	0	0	0	0	2 210	168 950		541 352
حزب الوحدة والديمقراطية	0	135 042	175 804	4 920	13 000	116 294	0	89 936	60 000	0	0	0	0	5 000	599 996		599 996
حزب العمل	10 387	18 600	153 000	0	0	95 213	0	0	324 500	0	0	2 528	0	8 286	602 126		612 513
حزب الوسط الاجتماعي	0	11 235	128 000	1 100	0	87 284	0	160 187	51 200	0	0	0	0	0	439 006		439 006
حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	4 290	24 002	49 200	2 050	7 200	17 880	0	74 492	72 768	0	0	0	0	10 415	258 007		262 297
حزب الاصلاح والتنمية	0	70 313	0	0	0	0	0	61 502	0	0	0	0	15 000	3 600	150 415		150 415
الحزب الديمقراطي الوطني	0	55 378	28 200	47 305	46 350	207 629	32 500	44 048	229 316	0	0	0	0	2 000	692 725		692 725
حزب النهضة والفضيلة	0	22 744	66 000	2 900	0	74 211	0	13 727	94 500	0	0	0	0	0	274 082		274 082
حزب القوات المواطنة	0	10 018	111 533	7 915	0	17 948	0	41 315	50 261	0	0	83	0	189	239 262		239 262
حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية	1 600	79 548	171 350	0	4 000	209 898	0	10 549	0	0	0	303	0	19	475 665		477 265
حزب الأمل	39 806	31 901	169 800	0	6 000	31 495	0	25 841	29 058	0	0	0	0	0	294 096		333 902
حزب النهضة	8 262	17 457	55 700	0	10 000	26 792	0	12 956	0	0	0	0	0	0	122 905		131 167
حزب الشورى والاستقلال	0	57 987	108 000	0	0	96 110	0	54 188	0	0	0	0	0	3	316 289		316 289
حزب المجتمع الديمقراطي	0	14 751	54 000	0	0	66 225	19 605	33 260	98 550	0	48 611	1 291	0	0	336 294		336 294
حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي	0	44 950	15 000	4 959	0	41 189	0	37 705	108 000	0	0	0	0	34	251 837		251 837
الحزب الاشتراكي الموحد	0	4 472	900	483	0	30 838	0	12 775	76 301	0	0	0	0	34	125 804		125 804
حزب النهج الديمقراطي	5 000	31 400	64 000	49 850	0	90 330	0	342	0	0	0	0	0	0	235 922		240 922
حزب الاتحاد الوطني للقوات	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
حزب الديمقراطيين الجدد (*)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	**15 519 841**	**5 154 119**	**9 504 440**	**1 131 802**	**1 131 901**	**18 902**	**3 174 173**	**16 204 111**	**20 388 552**	**735 700**	**6 738 990**	**226**	**2 991 091**	**624 834**	**86 908**	**11 148**	**113 576 972**

(*): لم يودع الحزب حسابه السنوي لدى المجلس الأعلى للحسابات.